ذَرّات اللغة العربيَّة وهندستها

دراسة استكشافيَّة أدنويَّة

د. عبد القادر الفاسي الفهري



ذَرّات اللغة العربيَّة وهندستها

دراسات استشكافيَّة أدنويَّة

د. عبد القادر الفاسي الفهري

دار الكتاب الجديد المتحدة

ذَرّات اللغة العربيّة وهندستها - دراسات استكشافيّة أدنويّة

د. عبد القادر الفاسي الفهري

الطبعة الأولى

آذار/مارس/الربيع 2010 إفرنجي

موضوع الكتاب لسانيات ذرية

تصميم الغلاف دار الكتاب الجديد المتحدة

الحجم 17 × 24 سم

التجليد برش مع لسان

ردمك ISBN 978-9959-29-525-5

(دار الكتب الوطنية/بنغازي - ليبيا)

رقم الإيداع المحلي 2010/8

دار الكتاب الجديد المتحدة

الصنائع، شارع جوستينيان، سنتر أريسكو، الطابق الخامس،

هاتف 04 03 75 1 961 + نقال 69 39 93 3 961 +

05 03 75 1 961 + فاكس 07 03 75 1 961 +

ص.ب. 14/6703 بيروت - لبنان

بريد إلكتروني szrekany@inco.com.lb

الموقع الإلكتروني www.oeabooks.com

توزيع دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية

زاوية الدهماني، شارع أبي داود، بجانب سوق المهاري، طرابلس - الجماهيرية العظمى

هاتف وفاكس: 013 07 34 21 218 + نقال 463 45 21 91 218 +

بريد إلكتروني: oeabooks@yahoo.com

تصدير

شهدت العقود الأخيرة اتساع الثورة اللسانيّة العلميّة الشاملة لتشمل مجالات متعدِّدة في البيولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع والعلوم المعرفيّة والحاسوبيّة، إلخ. وشهدت بالخصوص نقلات نوعيّة في تحديد التصوّرات والنظريّات، والمناهج والتقنيّات، وإعادة تَخْريط المعرفة باستمرار، وإقامة الوجاته بين مكوّناتها أو مجزوءاتها، وإعادة النظر في نوعيّة المواد المُعالَجة وحجمها وتنوّعها (عبر قواعد المتون الضخمة)، وجعل المقارنة والنمطيّة والتوسيط آليّات حاسمة في معاينة خصائص اللغات، وبناء تكامل معرفي متجدِّد، لرَوْز فعاليّة التحاليل اللغويّة. وبرزت تمثُّلات جديدة، ومبادئ ومقاييس جديدة، وبناءات استدلاليّة ومنطقيّة/رياضيّة وأنطولوجيّة غير مسبوقة.

ويمثّل البرنامج الأدنى Minimalist Program أحد أبرز التشكُّلات الجديدة للبحث في تحديد معالم المعرفة اللغويّة، أو خصائص النحو باعتباره عضواً ذهنيّاً، أو مَلَكة بشريّة تدخل دراستها ضمن دراسة أعم هي دراسة المعرفة cognition. وهذا البرنامج امتداد طبيعي لصيغ سابقة للنحو التوليدي الذي ظهر في صورة شبه مكتملة في البِنية المنطقيّة للنظريّة اللسانيّة منذ 1955 (انظر شومسكي، 1975). وقد نال دفعة متميِّزة عبر نظريّة الربط العاملي (شومسكي، 1981). وإذا كان الأمر يتعلّق ببرنامج، وليس بنظريّة، كما يؤكّد ذلك شومسكي (1995) نفسه، أي مجموعة من التوجُّهات والاختيارات والافتراضات التي لم تُهيكل بعدُ بما يكفي في إطار نظريّة واضحة قابلة للدحض والروز، فإن مما يطبع هذا التصوُّر الجديد هو اعتبار اللغة نظاماً مُحْكَماً perfect system ذا تصميم أمثل optimal design. ومعنى هذا أن أنحاء اللغات الطبيعيّة تتناسب جيّداً والأنساق الذهنيّة الأخرى التي تتفاعل معها، وخاصّةً أنظمة الفكر والنطق. وهكذا فإن بنية الجملة، مثلاً، كان يُنظر إليها على أساس أنها نتيجة حَوْسَبَة تقوم باشتقاقها انطلاقاً من تمثيل أوّلي مجرّد، تُلْحَق به عملياتٌ تحويليّة التعديلاتِ المرجوّة، ويؤول إلى خَرْج مغاير (حيث السيرورة الاشتقاقيّة تربط بين 'بِنية عميقة' و'بِنية سطحيّة'). إلا أن التمثيل والاشتقاق في

البرنامج الأدنى عادا يخضعان لمقياس الاقتصاد **economy criterion**، ويلزم أن يكونا أدنويين **minimal**، بمعنى أن أي خطوات زائدة، أو إسقاطات، أو رموز، أو وظائف، أو تمثيلات، ليست ذات ضرورة للربط الأمثل بين الصوت والمعنى تصبح غير مرغوب فيها. فخصائص المَلَكة اللغويّة في تفاعل مع الأنساق العضويّة الخارجيّة، وخاصّةً النظام النطقي الإدراكي **articulatory-perceptual**، الضروري للنطق، والنظام التصوُّري-القصدي **conceptual-intentional**، الضروري لِمَفْصَلَة المعنى. فالضرورة التصوُّريّة **conceptual necessity** تقتضي هذا الحصر، ونجاعة الحوسبة تقتضي التقتير. وكنتيجة لهذا، يصبح التمييز بين تمثيل 'عميق' للبنية وآخر 'سطحي' مُخلاً بشروط المقروئيّة **legibility** في مستوى الوجائه **interfaces** مع الأنساق المذكورة. وبنفس المنطق، ترتفع الحاجة إلى التمييز بين قواعد 'مُرَكَّبيّة' **phrase structure rules**، وأخرى 'تحويليّة' **transformational**، تقوم بتغيير التمثيل. وقسْ على هذا ما شئتَ من الأمور المُشابهة.

وإذا كانت الصيغ الأولى للبرنامج الأدنى قد اعتبرت أن من المفيد توظيف عمليّات إغصان **Merge**، ونقل **Move**، ومطابقة **Agree**، فإن هذه العمليّات الثلاث يمكن تقليص عددها إلى اثنَتَيْن: (أ) إغصان (قد يكون له صيغ مختلفة مثل الإغصان الخارجي **External Merge**، والإغصان الداخلي **Internal Merge**، كما في شومسكي (2001)، وانظر كذلك: إدجر و رمشان (2005) **Adger & Ramchand**) و(ب) طابِق. وهذا بالنظر إلى أن النقل يمكن اعتباره مُركَّباً من الإغصان والمطابقة، في نظريّة النقل التي تفترض أن المطابقة تسبق النقل، والجزء الآخر للنقل هو إغصان من نوع خاص[1].

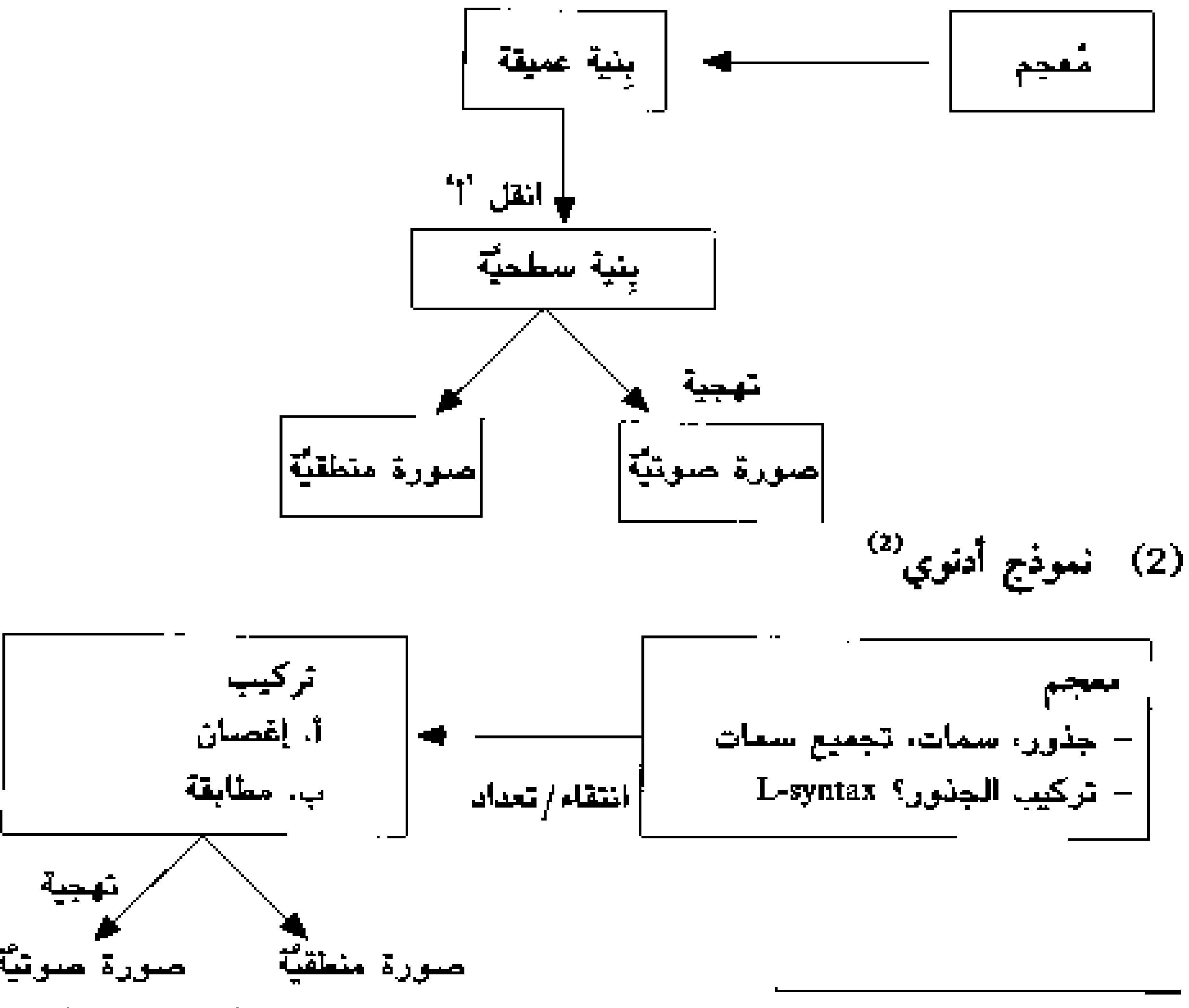
وهناك إعادة النظر في العمليات التي تتمّ بها الحوسبة في المستويات المختلفة للنحو أو المُعجم. فهناك أولاً انتقاء لمجموعة عناصر من المُعجم يتمّ تعدادها. ويتمّ تأليف هذه العناصر تدريجيّاً بواسطة الإغصان (الذي يمكن تصوُّره

(1) يمكن اعتبار النقل عمليّة مُركَّبة. فهناك نسخ أو استنساخ **copy** المُكوِّن المُستهدف، ثم إغصان النسخة (أو إعادة إغصان)، ثم حذف للنسخة الأصليّة. وهناك إمكانات أخرى تبنى على النسخ الجزئي. انظر الفصل الخامس مثلاً، عن العربيّة؛ وانظر رادفرد (2004) **Radford** للتقريب.

على أنه صيغة جديدة للتحويلات المُعَمَّمَة generalized transformations التي تمّ الاستغناء عنها من قبلُ (انظر أعمال جوشي Joshi و كروخ Kroch، مما يجعل النموذج يقترب أكثر من الحوسبة في TAG grammars). ويمكن أن يتوقف الاشتقاق في مرحلة من المراحل، يتمّ فيها تحويل جزء من البِنية للتأويل الصوتي و/أو الدلالي، مع مراعاة السلكيّة cyclicity. وقد دعا شومسكي هذه المرحلة في الحوسبة رحيلة phase. وهناك في آخر مسارات الاشتقاق إقامةٌ للصورة المنطقيّة الدلاليّة (= صد LF) التي تمثّل وجيهة مع النسق التصوُّري-القصدي، وتُؤوَّلُ دلاليّاً، وللصورة الصوتيّة (= صص PF)، التي تمثّل وجيهة للنسق النطقي-الإدراكي. وتُسمّى سيرورة اشتقاق صص تهجية Spell out.

ونمثّل لبعض هذه الفروق في تمثّل البِنْيَة والحوسبة في الخطاطتَين التاليتَين:

(1) نموذج معيار موسع



(2) L-syntax لفظ ابتدعه كين هيل Ken Hale. وهو في اعتقاده مُكوِّنٌ تركيبيٌّ خاصٌّ يتطبق داخل المُعجم فقط. انظر هيل وكيزر Hale & Keyser (2002)، وكذلك الفاسي (1997).

ولا يقف الحد عند هذا بالنسبة لهندسة النحو. فهناك إقرار بفصل الإسقاط المعجمي عن الإسقاط الوظيفي، وهناك دور السمات الأساسي في الحوسبة، وهناك التمييز بين السمات المُؤوَّلة interpretable، والسمات اللامُؤوَّلة uninterpretable، أو السمات المُقيَّمَة، والسمات اللامُقيَّمة unvalued، إلخ[3].

وقد واكب الاهتمام بالوجيهة الدلاليّة عند التوليديين ضربٌ من المصالحة بينهم وبين رواد الدلالة الصوريّة Formal Semantics، وأصبحت التحاليل التركيبيّة/ الدلاليّة مُقيَّدة في الاتجاهين، بحيث لم يعد التحليل التركيبي فاعلاً بدون دلالة، والعكس صحيح. عن بعض أعمال الدلالة الصوريّة التي تتّجه هذا المنحى، انظر أعمال هايم Heim و كراتسر Kratzer و كيركيا Chierchia وفون ستيشو von Stechow، المتأثّرة بتوجّهات پارتي Partee، من بين أعمال أخرى. وقد واكب هذه الحركة الوجائهيّة الكثيفة التخلّي عن اتجاهات دلاليّة صوريّة أو فلسفيّة محضة لا تدعمها الأبعاد التجريبيّة ووسائط التنوع في اللغات، وهي أقرب إلى التخمين أو الميتافيزيقا على الأرجح منها إلى البناء العلمي، والتخلّي عن الدلالة التصوُّريّة والمحوريّة، كما في گروبر (1965) Gruber، أو دجاكندوف (1972، 1983 وما بعده).

وقد برز كذلك اهتمام كبير باللسانيّات النمطيّة typological linguistics، والعودة للعناية بالنتائج التي توصلت إليها هذه المدرسة. ومن بين أمثلتها البارزة الكليّات النمطيّة التي أقامها گرينبرگ (1966) Greenberg والأعمال اللاحقة (انظر شنكوي (2005)، مثلاً، بصدد إعادة تأويل وتصويب بعض هذه النتائج). ولقد تجلّت نتائج هذا الضرب من التحاليل في العمل المتميّز الذي قامت به جماعة WALS (*The World Atlas of Language Structure*)؛ انظر هاسپلمات، درايِر، گيل، وكمري (2005) Haspelmatti, Dryer, Gil, Comrie، التي أقامت خرائط وأطالس بديعة تثبت جغرافيّة بعض السمات والبنى، وفوائد الجغرافية في الانتشار والاتصال، إلخ، علاوةً على التقارب السلالي.

---

(3) وليس الغرض هنا تقديم مدخل إلى البرنامج الأدنى (انظر بهذا الصدد رادفرد (2004) Radford وبوشكوڤتش ولاسنيك (2007) Bošković & Lasnik، وكذلك الفاسي (1998) من بين آخرين).

وطبع العقود الأخيرة كذلك البرنامج المثمر الذي تأسس حول أعمال كين Kayne عن لاتناظر التركيب antisymmetry of syntax، والوسائط الدنيا microparameters (انظر كين (1994)، (2000) و(2005) والمراجع المذكورة هناك).

وظهرت نتائج مهمة في إقامة ردزي Rizzi وشنكوي، على الخصوص، لبرنامج الخرائطيّة التركيبيّة Syntactic Cartography الذي يهدف إلى تدقيق مواقع المكوّنات، وطبيعتها الوظيفيّة، داخل المُركّبات. واهتمّ جماعة من هذا التيار (ومن غيره) بهيكلة ما دُعي بالبنية المعلوماتيّة information structure، التي مكّنت من توسيع التركيب ليشمل الوظائف الخطابيّة[4].

وظهر في إيطاليا برنامج متميّز للسانيّات الوسائطيّة parametric linguistics يروده لونگوباردي Longobardi ويشارك فيه عدد من طلبته. وهو فرع للعلوم اللسانيّة هدفه الأساس جعل العلوم المعرفيّة تعالج قضايا التفسير التاريخي والتنوع الثقافي، والربط بين الدراسة الصوريّة السنكرونيّة (المُزامنة) للغة والدراسة التاريخيّة (الدياكرونيّة) لأنحاء اللغات الطبيعيّة. وينشغل البرنامج بكفايتين جديدتين يضيفهما إلى الكفايات الثلاث المعهودة في برنامج شومسكي (أي الملاحظة، والوصف، والتفسير). يتعلّق الأمر بالكفاية التاريخية الفعليّة actual historical adequacy (التي تتولّى دراستها اللسانيات التاريخية والتاريخ الثقافي)، والكفاية الارتقائيّة evolutionary adequacy (ويتعلّق الأمر بالارتقاء النوعي phylogenesis للمَلَكة اللغويّة، وكذلك التاريخ الطبيعي للغات). وقد قام لونگوباردي وطلبته، باشتراك مع علماء آخرين، بإقامة قاعدة عيّنات وسيطيّة اسميّة للعديد من اللغات، قديمها وحديثها، تجمع لأول مرة معطيات تتعلّق بقيم ما يناهز 50 وسيطاً اسمياً، في مختلف اللغات الطبيعيّة. وقد لبّينا دعوة وضع الوسائط الاسميّة للغة العربيّة الفصيحة في هذه القاعدة[5].

وقد يطول استعراض ما تزخر به المجالات اللسانيّة المختلفة، والتركيبيّة/

---

(4) انظر ردزي (2004)، وشنكوي (2002)، من بين مراجع أخرى.

(5) عن بعض معالم هذا البرنامج، انظر لونگوباردي (2003)، وگوردیانو ولونگوباردي Guardiano & Longobardi (2004) (من بين مراجع أخرى).

الدلاليّة على وجه الخصوص، من ثراء وتنوع وحماس في البحث والتكوين، أو ما ينزل في الشبكة العنكبيّة والإنترنيت في كل لحظة من مواد وتصوُّرات ومصطلحات جديدة، وما تجود به دور النشر الغربيّة في كل مجال دقيق أو متجدّد من مؤلّفات ومجلاّت مختصّة، وما يُبينُه العلماء الغربيّون من استهلاك وهضم فوري لهذه المواد، إلخ. فأين اللسانيّات العربيّة من كل هذا؟

لن نُفاجِئ أحداً إذا قلنا إن الجَهْد مازال خجولاً، وما زالت كثير من الغيوم تحوم حول اللسانيّات الحديثة، وواقعها، ومستقبلها في العالم العربي. لقد حقّقت الدراسات اللغويّة العربيّة المكتوبة باللغات الأجنبيّة في النصف الأول من القرن العشرين نتائج محترمة عند المستشرقين (بتميُّز للألمان على الخصوص)، ولكن هذه الدراسات ظلّت حبيسة فكر لسانيّ تقليدي على العموم. ومازال هذا التيار التقليدي هو الغالب في معالجة اللغة العربيّة عند الغربيين، رغم ظهور بعض الدراسات الحديثة المتميّزة. وقد مثّلت موسوعة ***Encyclopedia of Arabic Languages and Linguistics*** (EALL) جَهْداً لا بأس به في رصد حصيلة ما وصلت إليه البحوث حول اللغة العربيّة من نتائج[6]. إلاّ أن الدراسات العربيّة مافتئت تعاني من كون اللسانيّات الدقيقة الحديثة مازالت هامشيّة فيها[7].

وحين نتّجه إلى العالم العربي، فإن الغيوم تشتدّ كثافتها. فاللسانيّات المكتوبة بالعربيّة (بما فيها اللسانيّات العربيّة) مازالت غير ناضجة في أغلب الحالات. فمنها البحث التقليدي الذي لا يواكب نظريّاً، على الرغم مما قد يكون فيه من جَهْد تأريخي أو وصفي. ومنها البحث الذي يغرق في المرجعيّات الغربيّة، ولكنه ينقصه التطبيق المقنع، بل حتى المواكبة النظريّة التي يدّعيها. ومنه البحث الذي تغيب عنه الإشكالات الحاسمة التي أُثيرت في الأدبيّات، عربيِّها وغربيِّها. ويندر أن تجد

(6) هذه الحصيلة مزدوجة بين القديم والحديث. وقد يُعاب عليها توجُّهها المرجعي الغربي، حتى في معالجة الإشكالات أو الأدبيّات القديمة، أو توجُّهها التلهيجي المفرط (حيث العناية بدقائق لهيجات صغيرة، على حساب اللغة الفصيحة)، أو عدم تمثيليّة الطاقم المشرف على قيامها للإنتاج اللساني الفعلي في العالم العربي،إلخ. وهذا ما حدا بي إلى التراجع عن الكتابة فيها، بعد نقاش طويل مع المشرف عليها.

(7) انظر المزيني (2000) من أجل نقد متميّز لعدد من الأبحاث اللغوية العربيّة؛ وانظر الفاسي (2005d) من أجل تقييم أوّلي للمسار اللساني بالمغرب.

بحوثاً تتماشى والمعايير الدوليّة في كتابة البحوث، أو نقداً موضوعياً يُمكّن من التراكم والتجاوز. والنزر القليل المقبول ليس له التأثير الكافي في تغيير الصورة، أو تغيير البرامج القائمة. وقد يكون مردُّ هذا إلى أن البيئة العربيّة التي لم تنضج بعدُ لإقامة بحث علمي ناجع ومدمج. وقد يكون ضمور تكوين الطلبة والأساتذة. وقد يكون ضعف نظام التقييم لهذه الجماعة وتلك. وقد يكون نضب الأخلاقيّات العلميّة والسلوكات المهنيّة. وقد يكون المجتمع محافظاً لا يقوى على التغيير. وقد تكون النُخَبُ متواطئة في كبح النهضة، إلخ. فأنت لا تجد في هذا العالم قسماً خاصّاً باللسانيّات، كما في الجامعات الغربيّة، ولا مجلة لسانيّة علميّة في المستوى المطلوب، ولا دار نشر تُصدر سلاسل لسانيّة مُحَكَّمَة تشرف عليها بنجاعة هيئة علمية ذات مصداقيّة، ولا معاهد لسانيّة دوريّة (كما سبق وأن نظّمناها في المغرب وتونس، مثلاً)، ولا ندوات مدقّقة للإحالة المرجعيّة، وترصيد التراكمات، وإشاعة المعرفة اللسانيّة الحديثة في المستوى المطلوب، ابتعاداً عن التسيُّب المرجعي، أو خلط التراث بالفكر الحديث، ولا مشاريع جماعيّة نافذة، كوضع مُعجم عربي عصري، أو حصر المصطلحات اللغويّة القديمة ومداليلها، إلخ.

كلما أردتُ نشر بحث في اللسانيّات باللغة العربيّة إلاّ وواجهتني صعوبات كثيرة. أين هي المصطلحات التي كان ينبغي أن تكون مشروعاً جماعيّاً، وأن تتجدّد وتُصَوَّب باستمرار، وأن تكون عَبْرَ المعارف؟ إنك تجد أن جُلَّ المصطلحات المتوفرة في الأدبيات بحاجة إلى تصويب. وحمداً لله أن خطونا خطوةً جهيدةً في هذا الاتجاه، ستتبعها خطوات. أين هو الجمهور الذي يمكن أن يتلقّى خطاباً متخصصاً في المستوى المطلوب، دون أن تكون مرغماً على الملل وإنهاك الجَهْد في تعريف المصطلحات، والتذكير بالمفاهيم المتداولة والتحاليل والأدبيات المعروفة؟ ماذا هضمنا من المراجع الغربيّة، ومن التقنيّات والمناهج، وطُرُق الاستدلال الجديدة؟ هل نحن قادرون على تكوين لسانيّين مناطقة أو رياضيين؟ أين أبحاثنا وتجاربنا حول اكتساب اللغة العربيّة أو اللغات؟ أين رصيدنا من فهم اللغات الأخرى وتحليل أنظمتها وإدماج عناصر المقارنة بالعربيّة في برنامج لسانيّ عام؟ بل أين مساهمتنا حتى في وصف التنوع في لغاتنا، وتنظيمه، وتوسيطه، إلخ؟

ورغم كل هذه الصعوبات التي لا تواجهني حين أكتب بالإنگليزيّة، مثلاً، أو

أدرّس طلاب الدراسات العليا في السنة الأولى تخصص في فرنسا أو غيرها، أو أقدّم محاضرة أو عرضاً إلى الجمهور الأميركي المختص، إلخ، فإنني أعود إلى الكتابة بالعربيّة، حتى أساهم في نشر المعرفة اللسانيّة والثقافة العصريّة في مستوى غير مستوى المبتدئ، أو مستوى المدخل أو التيسير. وكما نصحت بذلك باستمرار طلبتي، القُدامى منهم والجُدد، فإن عليهم أن يؤلّفوا مداخل لائقة في مختلف مجالات العلم، مشفوعة بالتمارين المناسبة، ليمهّدوا بجِدّ لشيوع هذه المعرفة، على مستوى ما يظهر من مداخل جادّة في السلسلة الحمراء لدار Cambridge University Press، مثلاً. ورغم أن ترجمة نصوص أمهات المراجع قد تساعد في بعث لغة لسانيّة جديدة (شريطة توفر الجودة، والدقة المصطلحيّة، وهذا نادر طبعاً)، فإن هذا العمل ليس كافياً لتحقيق الهدف، بل لابُدّ من تأليف مواكب جيّد، يُيسّر بالعربيّة، ويستجدّ، ويواكب باستمرار.

لقد ضمّنت هذا الكتاب بعضاً من التحاليل والنتائج التي توصلت إليها في أبحاث ومساهمات سابقة كتبتُها بالإنگليزيّة. وكنت (ومازلت) أستغرب أن كثيراً من طلبتي القُدامى والجُدد لا يجهدون أنفسهم في قراءة ما أُصدر بالإنگليزيّة، رغم أنهم يفعلون ذلك حين يتعلق الأمر بأبحاث غربيين. وكنت (ومازلت) أستغرب كذلك أن كثيراً منهم يقرأ أبحاثاً عامة بالإنگليزيّة تصدر حول لغات أخرى، ولا يقرأ ما يصدر عن العربيّة. لا بُدّ من التجسير المرجعي المواكب، حتى نرصد ما يصدر عن العربيّة بالعربيّة، وبغيرها من اللغات.

ومع أن الأبحاث الجيّدة عن العربيّة نادرة وقليلة، فإنها لا تحظى مع ذلك بالترصيد الكافي، وبالاعتراف المُشجّع. فالأبحاث العربيّة مُشتّتة، يسودها التسيُّب المرجعي، الذي يساهم أكثر في تقتيم الصورة.

لقد كتبت منذ عقدين على الأقل في بعض المواضيع التي أُعيدُ تناولها اليوم، و تفترض قراءة هذا المؤلّف أن يقع الترصيد والتراكم في فهم الإشكالات التي أعالجها الآن باللغة العربيّة، والمراجع مذكورة في مكانها.

إن البحث يعالج موضوعاً جديداً يتعلّق بذرّات الأسماء وذرّات الأحداث والأفعال وتركيباتها وسماتها وعلائقها وهندستها. ويُسائل التمثُّلات النظريّة والتحاليل المقترحة لمثل هذه الإشكالات في لغات أخرى، ويقترح تحاليلَ مستدلٌّ

على نجاعتها، مقارنةً بتحاليل أخرى. فعسى أن تكون هذه النماذج مُشجِّعةً على قراءة نصوص أخرى صدرت بالعربية أو الإنكليزيّة، دون تمييز أو حصر.

وإذا كان البحث أدنوياً في جوانبه التمثُّليّة، ويدمج كثيراً من النتائج والنقاشات التي راجت عند التركيبيين والدلاليين الصوريين، فإن تبنّي الأدنويّة قد قُرن بالاستكشافيّة. وهذه الصفة تخصُّ عدّة أبعاد، منها ممارسة الصورنة الضروريّة بالعربيّة، للكشف عمّا هو متوفر (أو غير متوفر) من رموز في هذا المجال. وأهم من هذا، تعني الاستكشافيّة أن النماذج المُطبَّقة (أو المبنيّة) ليس الغرض منها التعتيم بالرموز، أو بالتمثيلات، بل يجب أن تكشف عن خصائص مميِّزة للظواهر المُعالجة في اللغة العربيّة، وتكشف مواضيع جديدة، ومعطيات جديدة، إلخ. وفي مجال المقارنة اللغويّة، ينبغي أن تدمج المقارنة لغات أجنبيّة مدروسة، أو اللهجات العربيّة، علماً بأننا لا نملك أوصافاً كافية للهجات، ولا للتنوع داخل الأسرة اللغويّة العربيّة. وفي مجالات الاستدلال وبناء المعرفة اللغويّة، يجب أن نجعل من اللغة العربيّة لغة يُقبل على البحث فيها اللغويون المتميِّزون دوليّاً، ويسبرون أغوار أنظمتها التركيبيّة/الدلاليّة، على غرار ما فعله مكارثي McCarthy بالنسبة للصواتة العربيّة، أو ما يفعله العبرانيون حين يشتغلون على العبريّة، ويرفعون من تمثيليّتها في النقاشات التجريبيّة أو المقارنة، رغم أن حجم استعمالها الفعلي لا علاقة له بحجم استعمال اللغة العربيّة، أو رمزيّتها.

والله وليُّ التوفيق،

الرباط، في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009

الفصل الأول

الذّرات، الجُموع، العلائق، والوسائط

يمثّل هذا الفصل الفرش النظري والتصوّري الأول والأساسي لتمثّل ذرّات الذوات والأحداث التي تدل عليها الأسماء أو الأفعال (والمصادر، إلخ)، ومركّباتها في المُعْجَم أو النحو، والعلائق الأساسيّة التي تَعْمَلُ في تأليفها، والطبقات الضروريّة للتمييز بينها، إلخ. ويعتمد التحليل الذي نقترحه لرصد مَعْجَمَة التآلفات، أو بناءاتها الوظيفيّة النحوية، أو تأويلاتها الدلاليّة، نظاماً للسمات يعتمد على سمة [± ذرّي] وسمة [± فُرَادِي]، وكذلك سمة [± مُجَمّع]. ويهتم الفصل خاصّةً بأنواع الجُموع، وضروب العدد، وتحليلاتها النظريّة. ويستعرض بعض ما جاء في الأدبيات الغربيّة والعربيّة بالتمحُّص والنقد. ويعرِّج الفصل كذلك على طبقات تصنيف الأسماء، بما فيه الأفراد والمُجمّعات (أو الزّمر) والأنواع والكُتل. ويعالج الفصل هندسة السمات المُقترحة، ومَعْجَمَتَها، وحَوْسَبَتَهَا في النحو.

1. العدد العربي: بعض الأوّليات

كتب النحو التعليميّة تبسط نظام العدد في العربيّة، فتجعل منه نظاماً ثلاثيّاً مبنيّاً على العدّ: مفرد (=1)، ومُثنّى (=2)، وجمع (> 2). إلا أن الواقع أكثر تعقيداً، وأقل نسقيّة من هذا النموذج العدّي الرقمي. أُفرّق فيما يلي بين العدد Number، والعدّ الرقمي الذي يقابل Cardinal Numeral، والذي يُطلق عليه كذلك لفظ العدد. العدد النحوي لا يقتضي وجود رقميّة cardinality، كما سأبيِّن تحته. هذا التمييز ضروري لفهم التمايزات التي سأوردها، وإن كانت الألفاظ الدالّة على العدد تلتبس كذلك في الإنكليزيّة والفرنسيّة مثلاً (nombre و number ملتبسان بين العدد والعدّ).

1.1. العدد الاسمي

النموذج العدديّ الرقمي الثلاثي تمثّله الصور المترابطة في (1):

(1) مُدرِّس؛ مُدرِّسان؛ مُدرِّسون.

يمكن اشتقاق المُثنّى من المفرد بقاعدة إلصاق، وكذلك يشتق الجمع من المفرد. هذا النوع من الاشتقاق يُسمّى بالسالم، أو السَلْسَلي concatenative في الأدبيات الحديثة. إلا أن هذا الاشتقاق السَلْسَلي يكاد يكون هامشيّاً بالنسبة للجُموع. فالجُموع في الأسماء مُكَسَّرة عادةً، كما في (2)، أو حتى في الصفات، كما في (3):

(2) أ. رجل ← رجال (*رَجُلون)

ب. كاتب ← كُتّاب (؟؟ كاتبون)

(3) أ. نبيل ← نبلاء

ب. نذل ← أنذال

النجم أو علامتا الاستفهام تبيّنان أن هذه الصور لا ترد جُموعاً للأسماء.

2.1. أين العدد؟

يفترض النحو التقليدي أن 'رجال' جمع مشتق من المفرد 'رجل'، وهذه السيرورة الاشتقاقيّة يدعمها الصرف (بحيث هناك مدّ حركي في الجمع غير موجود في المفرد)، وهناك أيضاً التأويل. ويمكن مجاراة هذا التحليل باعتماد تحليل برنس ومكارثي (1990) McCarthy & Prince فيما يخصّ الجانب الصرفي، وبالنظر إلى كون الجمع يظهر على الفعل تركيبيّاً:

(4) الرجال جاؤوا.

ويظهر الجمع أيضاً حين يتعلّق الأمر بالتطابق مع المعدود (من 3 إلى 10):

(5) أ. أربعة رجال.

ب. ألف رجل.

فالجمع 'رجال' يطابق العدد الأصغر، والمفرد 'رجل' لا يطابق العدد الأكبر. ويظهر الجمع أيضاً في بِنى المقادير (measure phrases) مثل (6):

(6) أ. نصف الرجال حضروا.

ب. نصف الرجال حضر.

والتأويلان مختلفان طبعاً، وهناك ما يوحي بأن العدد ذو بِنية تركيبيّة أكثر تعقيداً، بالنظر إلى العدد في العطف:

(7) هند وبكر جاءا.

فالمُثَنّى هنا ليس خاصيّة لأيٍّ من الاسمَيْن المعطوفَيْن، بل هو خاصيّة للمُركَّب الحدّي الذي يعلو المعطوفَيْن.

ويوجد العدد كذلك في المُعْجَم (في الدخلة المُعْجَميّة)، ويمكن اشتقاق المفرد منه. ويُشتقُّ المفرد كذلك من اسم النوع (أو اسم الجنس الجمعي عند الأسْتَراباذي؛ انظر الملحق 7 تحته):

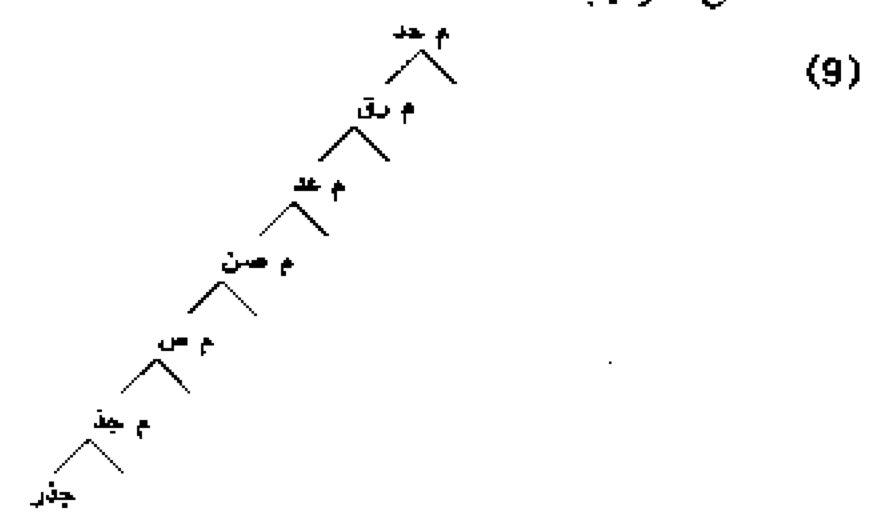
(8) أ. أعراب ← أعرابي.

ب. بربـــر ← بربري.

لقد سبق لي أن اعتبرت أن اللاصقة هنا تمكِّن من بناء اسم الوحدة من اسم جنس جمعي، وهي بمثابة صنيفة (classifier)، على غرار ما هو معروف في الصينيّة (انظر الفاسي 2004).

وهكذا يتبيَّن أن الجمع يمكن أن ينشأ في مستويات مختلفة من تركيب المُركَّبات الاسميّة أو الحدّيّة. ونفترض، ربطاً بأبحاث سابقة، أن بِنية المُركَّب الاسمي الوظيفيّة هي أساساً (9)، وأن الجمع يمكن أن يكون سمةً في مستويات مختلفة من التركيب:

(9)



(م حد: مُركّب حدّي؛ م رق: مُركّب رقمي؛ م صن: مُركّب صنيفي؛ م س: مُركّب اسمي؛ م جذ: مُركّب جذر).

هذه الأوصاف تجيب عن سؤال **الأين**، أي أين يوجد العدد. وأما عن **الكيف**، فينبغي أن ننتظر ما يأتي في الفقرات الموالية.

3.1. المؤنث عدداً: الجمع غير العاقل

الجمع المذكر العاقل يظهر في (4)، إلا أن الجمع غير العاقل يبدو وكأنه مؤنث مفرد:

(10) الكلاب نبحت (*نبحوا).

غير أن الحديث عن المفرد في مثل هذه الحالات مُضلِّل، لأن الأمر يتعلّق بجمع، وكذلك الحديث عن المؤنث، لأن الكلاب قد تكون ذكوراً. بل يتعلّق الأمر بلاصقة جمع من نوع خاص هي لاصقة المُجَمَّع أو الزُّمرَة (collection, group) كما سنرى.

4.1. المُجَمَّعات والزُمر والعدد

الأسماء التي تدلُّ على جُموع لا يكون تركيبها مُؤنّثاً بالضرورة. يمكن فرز ثلاث طبقات بحسب كون التطابق في التأنيث (أو تطابق المُجَمَّع في الحقيقة) (أ) ضرورياً (ب) غير متاح و(ج) اختيارياً:

(11) الخيل تعرف رُكّابها.

(12) الفريق اجتمع (*اجتمعت).

(13) أ. النمل يسكن البراري والخرابات.

ب. ؟ النمل تسكن البراري والخرابات.

وبالإضافة إلى هذه المُجَمَّعات المُعْجَمِيّة lexical collectives، هناك مُجَمَّعات تركيبيّة تتصرّف بصفة مُلتبسة في التركيب، مثل 'ناس'، حيث تتصرّف كجمع مُوَزَّع، له تطابق الجمع العاقل، أو كزُمرَة، لها تطابق المُؤنّث، كما في التركيبَيْن التاليَيْن:

(14) أ. الناس تصلّي لربها.

ب. الناس يصلّون لربهم.

يبرز هذا المُؤنث كعنصر أساسي من أجل بناء جمع خاص، يدلُّ على جماعة خاصة، أو تجمُّع، أو زُمرَة، كما في 'الشعوبيّة' و'العروبيّة' و'النصرانيّة' إلخ. هذا الجمع لا يبرز فقط في الأسماء، بل أيضاً في التركيب (انظر الفاسي 2009 للتفصيل).

5.1. المُجَمَّعات التركيبية مُؤنَّثة

جُلُّ الجموع المُكَسَّرَة تستعمل استعمالَيْن في التركيب، استعمال الجمع المُوَزِّع، واستعمال الجمع المُجَمِّع (أو المجامع). ونجد هذا التناوب ذا إنتاجيّة في الفصحى وفي اللهجات:

(15) أ. الفلاسفة تقول هذا.

ب. الفلاسفة يقولون هذا.

(16) المغربيّة

أ. الخِيل رْجْعُوا.

ب. الخِيل تّعرف رْكَابْها.

ويمكن رصد هذا التناوب بافتراض أن الجمع الموزِّع يولد تحت العدد، بينما الجمع المُجَمِّع يولد تحت الصنيفة.

6.1. المُجَمِّع وَاسماً للوحدة

الاسم الذي يُشتقُّ منه اسم الوحدة اسم يدلّ على مجمع نوع (أو النوع اختصاراً). ورغم كونه مفرداً (غير مُؤنَّث)، فإنه يدلّ على الجمع، لا على المفرد فقط. ويتمّ اشتقاق مفرده منه عبر لاصقة، قد تكون التاء أو الياء، بحسب كونه غير عاقل أو عاقل، كما في الزوجَيْن التاليَيْن:

(17) أ. سمك ← سمكة

ب. يونان ← يوناني

ويصلح اسم الوحدة قاعدة اشتقاقيّة للجمع الذي يدلّ على وحدات، كما في التقابل التالي:

(18) أ. سمكة ← سمكات

ب. يوناني ← يونانيون

ولاسم النوع خصائص مميّزة متعدّدة، منها:

أ) يُبنى مع محمول للنوع، أو الزُمرَة، أو الجمع:

(19) أ. تَجَمَّعَ السمكُ.

ب. تجمّع الفريق.

ج. تجمّعت السمكات.

ولا يُبنى هذا الحَمْل مع المفرد (أو اسم الوحدة):

(20) * تجمّعت السمكة.

ب) المفرد (اسم الوحدة) يُشتقُ منه، وليس العكس (انظر تحته الفقرة 3.3).

ج) لا يُعَدُّ بالأعداد الرقميّة (مباشرةً)، خلافاً لما يحدث مع الجمع:

(21) أ. * أكلتُ ثلاثة سمك.

ب. أكلتُ ثلاث سمكات.

د) يمكن عدّ وحداته، أو تمييزها، بواسطة محمول يدلُّ على العدّ أو التمييز:

(22) عددتُ السمك فوجدت عشرين.

هـ) محموله يمكن أن يكون معكوساً أو عكائسيّاً (reciprocal)، مما يدلُّ على تعدُّده:

(23) أ. السمك يأكل بعضه بعضاً.

ب. *السمكة يأكل بعضها بعضاً.

و) محموله يمكن أن يكون جمعاً:

(24) أ. السمك أسماك.

ب. السمكة أسماك.

ز) يقبل النوع تسوير الزمر أو الجماعات المكوّنة من عدّة أفراد:

(25) أ. جميع السمك تَجَمَّعَ في قعر البحيرة.

ب. جميع السمكات.

ج. جميع المياه.

د. *جميع السمكة.

2. تأويل دلالي أوّلي

1.2. مصفوفة الذّرّات

لنفترض نموذجاً للأفراد والجُموع يكون فيه مجال الذوات من نوع ذ متضمّناً للمفردات الذرّات والجُموع غير الذرّات. يُكَوّن هذا المجال مصفوفةً ذرّيّةً عامّةً، كما في لينك (1983، 1998) Link:

(26) أ.

{أ، ب، ج}

{أ،ب} {أ، ج} {ب، ج}

أ، ب، ج

ب. {أ، ب} ≤ {أ، ب، ج}

ج. أ ≤ {أ، ب}

د. أ ∪ ب ={أ، ب}

المصفوفة مرتّبة بواسطة علاقة الجزء ≤. الذرّات أسفل المصفوفة، والمُثنّى والجمع أعلاها. علاقة ضم ∪ بالنسبة لـ أ وب هي جمع أ و ب، أو هي مجموع أ وب على الأصح (sum).

2.2. تأويل المفرد، والجمع، والنوع

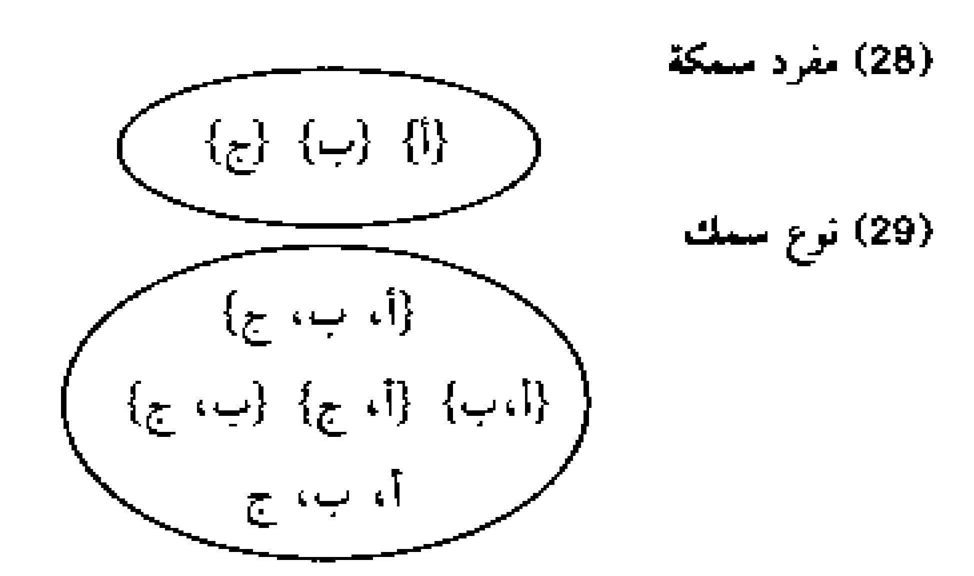
يمكن استخراج دلالة الجمع من المصفوفة كما يلي:

(27) جمع سمكات

{أ، ب، ج}

(28) مفرد سمكة

(29) نوع سمك



يكون تأويل النوع إذن استغراقياً، مقارنةً مع الجمع (الخاص بالجماعات)، أو المفرد (الخاص بالذرّات).

3.2. الزُّمَر

الفروق الأساسيّة بين الزُّمَر (groups) تتمثّل في كونها مبنيّة في المُعْجَم، أو هي **مُعْجَميّة**، أو مُرَكّبة في التركيب، أي أنها **تركيبيّة**. من الزُّمَر المُعْجَميّة 'فريق'، و'لجنة' و'باقة'، إلخ. والزُّمَر لها خصائص أهمُّها:

أ) تكون عادةً مُفردةً.

ب) تأنيثها عادةً شكلي formal، مثل الفرق بين 'لجنة' و'فريق'. فهو لا يحمل أي فرق دلالي.

ج) يدخل عليها الجمع، وهو جمع مجموع (sum)، مثل جمع المفردات، تقول 'فِرَق'، و'لجان'، إلخ. فيكون الجمع بمثابة جمع 'سمكات'.

د) بناء العكاسيّة (أو التفاعل) يكون غير ملتبس معها:

(30) الفريق واللجنة انتقد بعضهما بعضاً.

القراءة المتوفرة لهذه الجملة هي أن الفريق ككل انتقد اللجنة ككل، وهذا يعني أن المسؤوليّة في الانتقاد جماعيّة. قارن هذه القراءة بالقراءات التفاعليّة تحته، حيث يمكن بلوغ الأفراد المُكوِّنة للجماعة، وهو شيء غير متوفر هنا. ولا لَبْس في التركيب.

وأما الزُّمَر التركيبيّة، كما في (15أ)، فلها خصائص أهمّها:

أ) تُبنى الزُّمرَة التركيبيّة مما هو جمع/مجموع.

ب) هذه الزُّمرَة 'مؤنث' دلالي بالضرورة (وليس صوريًا)، بمعنى أنه صنيفة تدلّ على الزُّمرَة. وليس الصرف هنا للتأنيث، وإنما هو اشتراك لفظي.

ج) لا يدخل عليها الجمع المجموع.

د) تتّسم بالالتباس في تأويل البِنى العكاثسيّة، التي قد تكون المسؤوليّة فيها جماعيّة، أو فرديّة:

(31) أ. العرب والفُرس تُنَاوِشُ بعضها بعضاً.

ب. العرب والفُرس يناوش بعضهم بعضاً.

فالتركيب في (31أ) يُفضَّل فيه تأويل الضمير العكيسة على أساس أنه يدلُّ على مُجَمَّع، وتكون مسؤوليّة المناوشة جماعيّة. وأما في (31ب)، فيُفضّل فيه التأويل الفردي، بمعنى أن هناك أفراداً من الفُرس والعرب يناوش بعضهم بعضاً. والتركيب (31أ) لا ينفي هذا التأويل أيضاً. لاحظ، مع هذا، أن هذا التأويل يختلف عن تأويل الجمع المجموع، الذي يقتضي القراءة الفرديّة فقط، كما في (31ب).

يقترح لينك (1984) ولندمن (1996، 2000) Landmann عمليّةً لتكوين الزُّمرَة، تحوّل مجموعاً إلى ذَرّة فرديّة. فالعامل ↑ ينقل مجموع أفراد إلى زُمرَة ذَرّية، لا تُعنى بالأجزاء (كما هو الشأن في المجموع):

(32) ↑ دالة واحد-إلى-واحد من مجموع إلى ذَرَّة (انظر التفاصيل في الفاسي 2009).

3. المُجمَّعات، الأنواع، الأجناس، والأسماء العارية

1.3. المُجمَّعات

لفظ مُجَمَّع collective (أو مُجَامِع) في الأدبيات لا يُحيل على طبقة اسميّة واحدة، ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة من المُجمَّعات:

(أ) مُجمَّعات يمكن عدُّها، أو هي معدودة (countable)، كما هي موصوفة في 3.2، مثل 'فريق'. وميزتها الأولى أنها ذَرّيّة atomic. وهي لا تصل إلى أجزائها المفترضة اشتقاقيّاً أو نحويّاً (ودلاليّاً).

(ب) مُجمَّعات لامعدودة (non-countable)، مثل 'أثاث'، أو furniture أو clothing في الإنكليزيّة. وهذه الأسماء تدل على وحدات منفصلة (مثل 'كرسي' أو 'طاولة'، إلخ) لا يمكن تجزيئها، وهي قطع أثاث. وقد افترض جلين (1992) Gillion وكيركيا (1998) Chierchia أن هذا النوع من الأسماء اللامعدودة يمثّل طراز الأسماء الكتل (masses). وهي في رأيهم تنتمي إلى مجال ما هو ذَرّيّ atomic، أو ذَرّانيّ atomistic. إلا أن هذه المُجمَّعات ليست مربوطة اشتقاقيّاً أو نحويّاً بمُفرَداتها.

(ج) مُجمَّعات غير معدودة، تُحيل على ذوات ذَرّيّة غير قابلة للتجزيء، وهي مرتبطة اشتقاقيّاً بمُفرَداتها، التي تمثّل التحقيقات المحسوسة للفظ العام. يتعلّق الأمر بمُجمَّعات النوع، أو النوع باختصار، كما حدَّدنا خصائصه في الفاسي (2004). وهي تختلف عن المُجمَّعات غير المعدودة الأخرى بكون معناها يتضمَّن وحدات موضوعات منفصلة تدخل في دلالة اللفظ العام بصفة شبه شفافة (كما رأينا في الفقرة 6.1. خصائص (أ)-(ز)). هذه المُجمَّعات تختلف عن الكتل التي تدل على المواد مثل 'ماء' و'زيت' و'لحم' و'خشب'، إلخ. فليس هناك موضوعات (objects) مُضمَّنة في دلالة هذه الكُتَل.

2.3. المعدود في نحو المُجمَّعات

العدُّ هو تحديد الكم بصفة منفصلة (disjunctive)، أو منقطعة (discontinuous). والفرق بين ما هو منفصل وما هو متصل في الكم ليس مسألة أنطولوجية. قد نعدُّ 'الكواكب'، و'البيض'، و'الخيل' لتحديد عددها. وقد نزنُ 'التفاح'، أو 'الثلج'، أو 'الأَرُز' لتحديد مقاديرها. الطبيعة غير الأنطولوجية للفرق بين المعدود وغير المعدود تبدو واضحةً حين نقارن 'التفاح' بـ 'التفاحات'، أو 'المَلْبَس' بـ'الملابس'. فهذه الأزواج دلالتها واحدة، ولكن مَعْجَمَتَهَا ونحوها مختلفان. والشيء نفسه يصدق على أزواج في لغات أخرى. في الإنكليزيّة clothes، وboots، وshoes، معدودة، وclothing وfootwear ليست كذلك، إلخ.

والمَلْبَس يمثّل كميّة غير منفصلة، بينما المَلاَبِسُ منفصلة. لقد لاحظ كيون (1960) Quine عن حق أن "الفرق يكمن في الألفاظ، وليس في الأشياء التي تسمّيها [هذه الألفاظ]..." لأن 'التفاح' و'التفاحات' تصدق على نفس الأشياء المشطورة.

ورغم كل هذه التشابهات، فإن مُجمّعات النوع في (ج) وحدها هي التي تفرز موضوعات/وحدات، أو وَرَائِد (ج وريدة instance)، أو فَرَدات، لها وجود نحوي ودلالي. وليس الأمر كذلك بالنسبة للمُجمّعات في (أ) و(ب)، رغم أن هذه المُجمّعات 'الكتل' تتضمّن، تصوُّرياً وإدراكياً، موضوعات في تأويلها. فهذه المعلومة تكون ضمن بِنيتها التصوُّرية المُعْجَميّة، وليس ضمن خصائصها النحوية.

3.3. الأنواع

نريد إذن أن نفصل المُجمّع (ج) عن المُجمّعات الأخرى، ونصطلح عليه بمُجمّع النوع، أو النوع باختصار. لفظ 'مُجمّع' غامض في كل الأحوال. قد ينطبق على المجمع (أ)، أي الزُّمرَة، فيصف الخاصيّة العليا لبِنية الجزء-الكل، حين تُكوِّنُ وحدةً أو ذَرّةً (من مجموع)، كما في قولنا 'لجنة'. فما هو مبهم هنا هو ذَرّيّة الجزء، وليس الكل (فالأجزاء غامضة أو غير منظورة). إلا أن الخاصيّة الأهم في تأويل النوع ليست هي خاصيّة الكل، بل خاصيّة الأجزاء. سمة الفُرَادِية singulative تميّز الأجزاء باعتبارها ذَوَاتٍ منفصلةً، وغير مُجزّأة، أو أجزاء ذات حوزيّة (integrity). وأما الكل، فقد يوصف أو لا يوصف. بل إنه غامض أو غير مُحدَّد. وعليه، يكون من غير الموفق اعتبار النوع زُمرَة، كما في أوجدا (1993) Ojeda، الذي يذهب إلى أنه يدلُّ على مجموعة-وحدة (singleton set). بل النوع هو اللفظ الذي يدلُّ على عموم ما يدلُّ عليه لفظه، ويدلُّ كذلك على الوحدات التي تتحقق في العالم المحسوس، كموضوعات وَرَائِدَ أو فَرَدات. ألفاظ النوع تدخل فيها الألفاظ التي تدلُّ على وحدات/موضوعات، تكون في المفرد أو الجمع، مثل 'كلب' و'نمر' و'كرسي'، وكذلك 'كلاب' و'نمور' و'كراسي'. وهناك ألفاظ لا تتضمّن عدداً محصوراً في المفرد أو الجمع، مثل 'سمك' و'تفاح' و'ورق'، إلخ. ويخرج عن النوع، بهذا المعنى الدقيق، ألفاظ مثل 'ذهب'، و'زيت' و'أرُزّ'، إلخ، وهي لا تدلُّ على موضوعات.

سمة الفُراديّة تؤكد كون الكل والجزء يشتركان في نفس الهُويّة identity، وكونهما يتألفان من نفس الذوات المنفصلة التي يمكن تسميتها بلفظ ذَرّيّ معدود. وهناك عمليّة اشتقاقيّة يتمّ بواسطتها بناء اللفظ الذَّرّيّ، وهي عملية إلصاق الصنيفة (التاء أو الياء).

وليس النوع جمعاً، وإن كان يؤول مثل الجمع حين يظهر كموضوع لمحمول يتطلّب أن يكون محموله دالاً على موضوعات متميّزة، كما في المثال الموالي:

(33) عددتُ السمك فوجدت عشرين.

ونفس الملاحظة تصدق على المحمولات العكاسيّة التي تتطلّب موضوعات منفصلة ومتمايزة (انظر الفاسي 2009):

(34) السمك يأكل بعضه بعضاً.

ورغم أن هذه الحمول تتطلّب عادةً جمعاً منفصلاً ومتمايزاً، فإن النحاة العرب كانوا على حق حين رفضوا اعتبار النوع جمعاً نحوياً. وهذه بعض تبريراتهم:

(أ) ليس هناك سيرورة اشتقاقيّة تربط الجمع بالمفرد، كما في:

(35) قرية ← قرى؛ غرفة ← غرف.

بل إن المفرد هو المشتق من النوع، وليس العكس:

(36) سمك ← سمكة؛ *سمكة ← سمك.

وذلك لأن 'سمك' ليس صورة جمع، كما لاحظ النحاة. ولنفس السبب، رفضوا أن يكون 'رَكْب' و'صَحْب' جمعاً لِ 'راكب' و'صاحب'. وهناك أيضاً حُجّة اشتقاقيّة أخرى تتعلق بالتصغير، الذي يصحّ من النوع بدون شرط، ولا يصحّ من الجمع إلا بشروط تأويليّة مُحدّدة (عن التفاصيل، انظر سيبويه والأسْتراباذي، وكذلك عاشور (1999)؛ وانظر كذلك الفقرة 7 تحته).

وليس النوع زُمرةً، خلافاً لأوجدا (1993). فالزُّمرَة لا تصل إلى أجزائها عادةً، وليس لها سمة الفراديّة. عضو من الفريق ليس فريقاً. ولا يمكن عدُّ أعضاء الفريق بعدِّ الفريق:

(37) أ. عددتُ أعضاء الفريق فوجدتهم خمسة.
ب. * عددت الفريق فوجدته خمسة.
ج. فصلت أعضاء الفريق الواحد عن الآخر.
د. * فصلت الفريق الواحد عن الآخر.

وليس النوع كتلةً، كما هو سائد في بعض الأدبيّات. فالكتلة–المادة مثل 'زيت' ليس لها موضوع منفصل يمكن أن يكون وحدةً أو وريدةً لها. والكتلة–الموضوع مثل 'أثاث' ليست فُراديّة، ولا يمكن أن تكون معمولاً لمحمول يتطلّب موضوعات متعدّدة، كما في:

(38) أ. عددت قطع الأثاث فوجدت عشرين.
ب. * عددت الأثاث فوجدت عشرين.

4.3. النوع في الأدبيّات

استعمال مفهوم النوع kind في الأدبيّات يختلف من لغوي أو فيلسوف إلى آخر. وهو يُقرن عادةً بالجنس generic. الأسْتَراباذيّ مثلاً يتحدّث عن الجنس الجَمْعي (بالنسبة لما نسمّيه النوع)، والجنس الإفرادي (بالنسبة للكتلة)؛ انظر الفقرة 7 تحته.

1.4.3. كارلسن

رائد العمل عن النوع كارلسن (1977 و1991) Carlson يحدّد النوع بمعيارَيْن أساسيّيْن:

(أ) أن يكون المُركّب الاسمي له تأويل جنسي عام (خاصّةً في موقع الفاعل)،

و(ب) أن يكون قابلاً لأن يكون موضوعاً لمحمول من مستوى النوع مثل 'منتشر' و'نادر'، و'شائع'، إلخ. فهذه المحمول لا يمكن أن تنطبق على فرد خاص مثل 'سقراط' مثلاً. ففي جملة مثل:

(39) النمر يأكل 80 كيلو من اللحم كل يوم.

يكون 'النمر' مُلتبساً بين قراءة تعيينيّة للنمر الذي أمامك، أو قراءة نوعيّة للنمر بصفة عامة، وليس نمراً بعينه. وقد دافع كارلسن عن كون الأنواع ضرباً من

الأفراد، وأنها تنتمي إلى مجال واحد، مجال الذوات من نمط <ذ> . هذا المجال يمكن أن يتفرع إلى مجال فرعي للذوات الخاصة <ذف> ، ومجال للذوات الأنواع <ذن> . وتربط بين المجالَيْن الفرعيَّيْن علاقة تحقيق ق (realization) أو تورِيد و (instantiation).

2.4.3. كريفكا

يلاحظ كريفكا (1995) Krifka أن الاسم الصيني xiong "دُبّ" يمكن أن يدلّ:

(أ) على **نوع** يسمى Ursus، أو (ب) على **عَيِّنات** لهذا النوع، وأن بِنية المقدار تدلّ في (ج) على عدد مُحدَّد لتحقيقات Ursus، والبِنى الصنيفيّة تنطبق في (د) على عدد مُحدَّد من العَيِّنات الفرديّة، وفي (هـ) على الطبقات الفرعيّة للنوع:

(40) أ. xiong jue zhong le

دب انقرض نوع جهة

انقرض الدب.

ب. wo kanjian xiong le

أنا أرى دب جهة

رأيت بعض الدِّبَبَة.

ج. san qun xiong

ثلاثة قطيع دب

ثلاثة قطعان من الدِّبَبَة.

د. san zhi xiong

ثلاثة صنيفة دب

ثلاثة دِبَبَة.

هـ. san zhong xiong

ثلاثة صنيفة دب

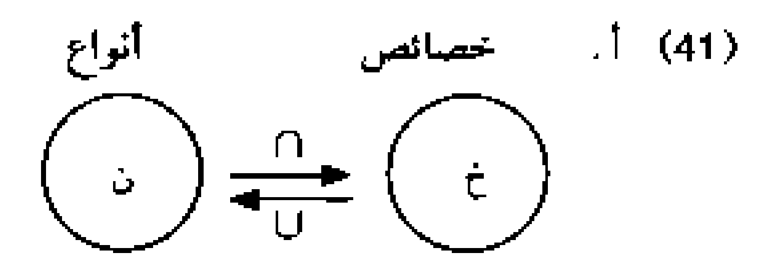
ثلاثة أنواع من الدِّبَبَة.

فهذه القراءات يعتبرها فرعيّة لقراءة النوع الأولى. وهو يفترض وجود علاقتَيْن رابطتَيْن: (أ) علاقة التحقيق ق (كما عند كارلسن) و(ب) علاقة التصنيف أو التفريع ص taxonomic، التي تشتقّ القراءة الموجودة في (هـ).

3.4.3. كيركيا

يركِّز كيركيا Chierchia (1998) على التوافق بين الخصائص الطبيعيّة والأنواع. فلا بُدَّ من أن تكون هناك دوال تصل الواحدة بالأخرى، كما في (41أ) و(41ب):

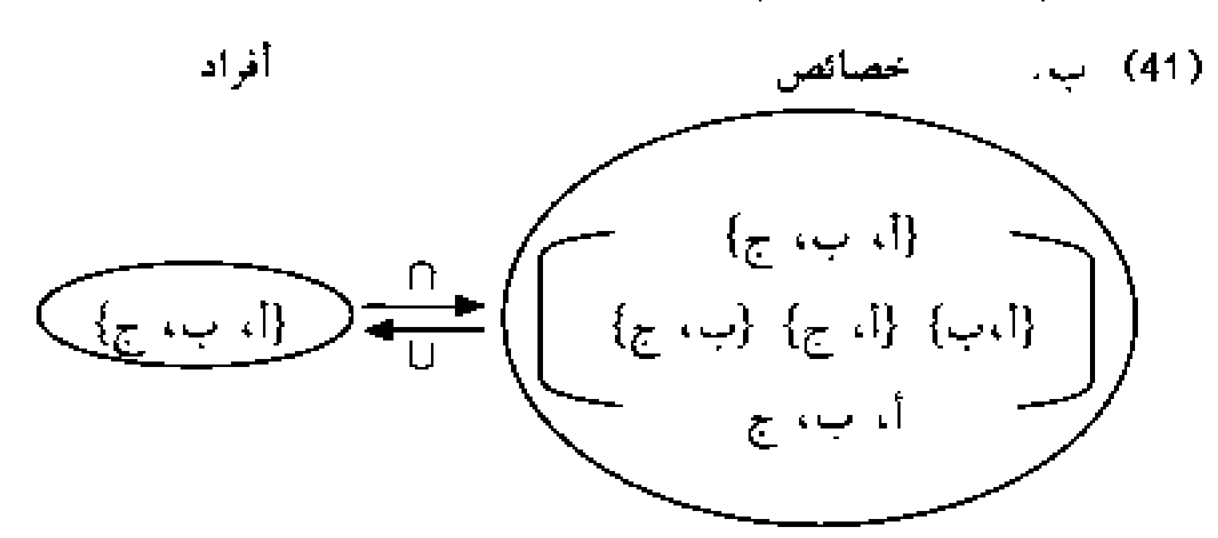
(41) أ.



حين تكون الخصائص من نمط <و<ذ، ز> >، والأنواع من نمط ذ.

مثال: $^{\cap}$كلب = ذ؛ $^{\cup}$ذ = كلب

(41) ب.



5.3. الجنس، الكُتلَة، والأسماء العارية في العربية

يمكن أن نبيِّن أن إحالة الجنس والكتلة مرتبطة بالحدّ (determiner)، أي أداة التعريف، وأن دلالة الأسماء، بما فيها دلالةُ اسم النوع كما حدَّدناه، تظلُّ مستقلّةً ذاتياً عن دلالة الحدّ.

1.5.3. التعريف، الجنس، والكُتلَة

تأويل المُركَّبات الاسميّة أو الحدِّيّة العربيّة مرتبط بوجود أداة تعريف أو عدم

وجودها. ففي الحالة الأولى تكون القراءة جنسيّة، وفي الثانية تكون وجوديّة. قارن بين (42) و(43)، على التوالي:

(42) أ. الكلب ينبح.

ب. الكلاب تنبح.

(43) أ. كلب ينبح.

ب. كلاب تنبح.

ونفس الشيء يصدق على قراءة الكتلة الجنسيّة، في مقابل القراءة الوجوديّة:

(44) أ. اشتريت زيتاً.

ب. اشتريت الزيت.

هذه التوزيعات يمكن أن ترصدها التعميمات التالية:

(45) أ. المُركّبات الاسميّة/الحدّيّة الموسومة بـ[+ح +ع] يمكن أن تُؤَوَّل جنسيّاً.

ب. المُركّبات الاسميّة/الحدّيّة الموسومة بـ[Ø ح Ø ع] لا تكون إلا وجوديّة.

(ح= حدّ؛ ع= تعريف).

2.5.3. الحُمول الأنواع

الحمول الأنواع لا تنطبق إلا مُجَامَعَةً collectively، أي على جماعة مجتمعة، بمعنى أنها لا تنطبق على وحدات أفراد من النوع دون وحدات أخرى (انظر كارلسن (1977)). وعليه، فإن استعمال الأسماء النكرات مع هذه الحمول لا يؤدّي إلى قراءة جنسيّة. بل إن (46) ليس لها إلا قراءة وجوديّة:

(46) فِيَلَة بيضاء انقرضت.

(جنس: الفِيَلَة البيضاء انقرضت)

3.5.3. حُمُول الأفراد وحُمُول الأطوار

يفرّق كارلسن بين الحُمُول التي تنطبق مباشرةً على الأفراد (individual level

predicates) والحمول التي تنطبق فقط على مراحل أو أطوار (stages) من وجود الأفراد. ففيما يخصّ حُمُول الأفراد، نجد أنها لا تتوافق والتأويل الجنسي مع النكرات كما في (47):

(47) ؟؟ كلاب حراسة ذات حجم كبير أكثر فاعليّة.

فهذه الجمل الاسمية لا تقبل القراءة التمييزيّة (characterizing) التي تكون وراء التعميم والقراءة الجنسيّة. ولابُدّ من إدخال فعل رابطة يحمل زمناً اعتيادياً (habitual) يسوّغ هذه القراءة:

(48) كلاب حراسة ذات حجم كبير تكون أكثر فاعليّة.

إلا أن إمكانات هذه القراءة لا تتحسن مع حمول ضاربة في السكون، كما في (49):

(49) ؟؟كلاب حراسة ذات حجم كبير تكون سوداء.

ومع حمول المراحل أو الأطوار، ليس هناك إلا قراءة وجوديّة:

(50) فِيَلَة بيضاء أثارت إعجاب الناس.

وبإدخال عامل خارجي للدلالة على العموم، مثل الزمن الاعتيادي في الفعل، أو الظرف الاعتيادي، فإن القراءة التميزيّة تصبح مُمكنةً:

(51) فِيَلَة بيضاء تثير إعجاب الناس.

(52) فِيَلَة بيضاء تثير دائماً إعجاب الناس.

4.5.3. الجمع جمعاً للمفرد

بيّن كارلسن (1977) بوضوح أن الجموع العارية الإنگليزيّة bare plurals ليس لها خصائص تسويريّة، فهي تُسَمّي الأنواع. وأما النكرات المفردة فلها خصائص سوريّة. وعليه، لا يمكن اعتبار الجمع في الإنگليزيّة 'جمعاً للمفرد'. إلا أن الجُمُوع النكرات في العربيّة لا تتصرف مثل جُمُوع الإنگليزيّة، بل إن روائز (أ) الحيّز و(ب) الشفافيّة و(ج) الأوجيّة تدلُّ على أنها فعلاً جُمُوعٌ لأفراد.

1.4.5.3. حيّز السور الوجودي

بالنسبة لسعة السور وضيقه، لا يوجد فرق بين المفرد والجمع، فكلاهما مُلتبِسٌ بين القراءة الواسعة wide، والقراءة الضيِّقة narrow:

(53) لم أقرأ كتاباً.   نفي > ∃، أو ∃ < نفي
(وقرأت كتاباً)

(54) لم أقرأ كُتُباً.   نفي > ∃، أو ∃ < نفي
(وقرأت كُتُباً)

(55) كل رجل أكل سمكـــة. ∀ < ∃، أو ∃ > ∀

(56) كل رجل أكل سمكات. ∀ < ∃، أو ∃ > ∀

فهذه الأسماء تتصرَّف هنا مثل النكرات في الإنكليزيّة، وليس مثل الأسماء العارية.

2.4.5.3. الشفافية والاستغلاق

الحمول التي تدعى بالمُستغلِقة opaque لا تفرّق بين أنواع العدد الموجود على النكرة. الجمع يتصرَّف مثل المفرد:

(57) أريد أن أتزوج امرأة.   أريد > ∃، أو ∃ < أريد

(58) أريد أن أقـرأ كُتُباً.   أريد > ∃، أو ∃ < أريد

3.4.5.3. الأوجيّة

الجمع في الإنكليزيّة لا يتوافق مع حمول ذات أوجيّة (telicity)، ولكن المفرد يوافق الأوجية. إلا أن الجمع العربي يوافق الأوجية كذلك. فالظرف 'في ساعة' يُستعمل عادةً للتفريق بين الحَمْل الذي يمكن بلوغ منتهاه، أو ما يُسمّى بالحَمْل الأوجي، والحمل الذي لا يصل إلى منتهاه. ومن بين أنواع النكرات، لا نجد إلا اسم النوع الذي يجاري الأسماء العارية في الإنكليزيّة، في كونه لا يؤدّي إلى تأويلٍ أوجي. قارن الأمثلة التالية:

(59) أ. أكلت سمكة في ساعة.

ب. أكلت سمكات في ساعة.

ج. * أكلت سمكاً في ساعة.

4. الكُتَل وأنواع الجموع

غالباً ما يُظنُّ أن كل لامعدود كُتلَة، والعكس صحيح. نجد هذا التصوُّر مثلاً في كيركيا (1998). إلا أن النوع (الذي غالباً ما يُعالج ككُتلَة) قريب من المعدود، وينبغي معالجته ضمن المجال الذّرّي. لينك (1983، 1998) يفرّق بين مجال ذَرّيّ/ ذَرّانيّ ومجال غير ذَرّي/ غير ذَرّاني هو مجال الكُتَل. وليس الجمع بالضرورة جمع مفرد ذَرّة، بل قد يكون صِنَافِيًا مُفَرّعاً، أو جمع تكثير، أو صنيفة، أو نعتاً، إلخ. وهذه المعاني تنطبق على جموع الجموع، كما تنطبق على جموع الأنواع وجموع الكتل.

1.4. الكُتلَة: غير ذَرّيّة، أم هي أيضاً ذَرّيّة؟

ذهب لينك (1983، 1998) إلى أن هناك مجالَيْن مختلفَيْن لمعالجة دلالة الذوات/ الأفراد ودلالة الكُتَل. فالمجال ذ يُحدَّد بالنسبة للأفراد، والمجال ك يُحدَّد بالنسبة للكُتَل. وهذا الأخير يضمّ "مجموعة كل المقادير الفرديّة للمادة في النموذج". إلا أن كيركيا (1998) زعم أن الكُتلَة، مثل المعدود، تُعالَج في ميدان واحد هو ميدان المعدودات، والفرق هو أن اسم الكُتلَة مثل 'أثاث' ينطبق على وحدات من الأثاث بصفة غير مُحدَّدة. وعليه، تكون دلالته هي المصفوفة بأتمّها (كما اقترحنا بالنسبة للنوع):

(60) أ.

{أ، ب، ج}

{أ،ب} {أ، ج} {ب، ج} — 'أثاث'

أ، ب، ج

ب. {أ، ب، ج} — 'وحدات أثاث'

ج. أ، ب، ج — 'كرسي، طاولة، منضدة'

واستدلالهُ في هذا نظريٌّ، قائمٌ على مبدأ الاقتصاد: إن بِنية الجزء والكل التي

نحتاج إليها للدلالة على الجموع يمكن أن توظّف في معالجة الكُتَل. والكُتلَة هي أساساً تحييد للفرق بين الجمع والمفرد. وإذا كان 'أثاث' هو نموذج الكُتلَة الأقرب إلى المعدود، فإن 'ماء' مثيل لأثاث، في نظره، وإن كان ما يُعَدُّ كمقدار أو جزء أدنى بالنسبة للماء شيء غامض.

هذا التصور لا يسمح برصد الفروق بين النوع والكُتلَة، التي أوردناها، كما أنه يواجه مشاكل مُتعدِّدة يمكن أن نذكر منها:

(أ) التجارب التي أقيمت حول الاكتساب اللغوي لتقييم الكميات تشير إلى أن قياس الموضوعات مختلف عن قياس مقادير المواد، مما يوحي بوجود تمييز معرفي/إدراكي بين ما هو ذَرّاتي، وما ليس ذَرّانياً (انظر بارنر وشنيدكر (2005) Barner & Shnedeker، وروثشتين (2007) Rothstein من بين آخرين).

(ب) تنوع اللغات فيما يخصُّ التفريق بين الكُتلَة-الموضوع (مثل 'أثاث') والكُتلَة-المادة (مثل 'ماء'). فالإغريقيّة مثلاً ليس لها إلا كُتَل-مواد فيما يبدو (انظر تسولاس (2007) Tsoulas).

(ج) وجود لغات لها صنائف كُتَليّة، تبني الكُتلَة انطلاقاً من النوع، مما يعني أنه لا يمكن خلطهما نحوياً، كما في الدارجة المغربية:

(61) أ. غْنَم (حيوان) ← غْنْمِي 'لحم الغنم'.

ب. بْگر (حيوان) ← بْگْرِي 'لحم البقر'.

(د) هناك أسوار تنطبق على الجموع والأنواع وجموع الكُتَل، ولا تنطبق على مفردات الكُتَل:

(62) أ. جميع المياه.

ب. جميع الحاضرين.

ج. جميع السمك.

د. * جميع الزيت.

وهذا يدلُّ على أن الكُتلَة المفرد لا تتصرَّف كجمع للمقادير.

2.4. لماذا لا يُجمع الجمع؟

بيَّن كيون (1960) أنه لتعلُّم معنى كلمة مثل 'تفاحة' apple ينبغي ألا نتعلَّم فقط أي كميّة تُعَدُّ 'تفاحة'، بل كذلك أي كميّة تُعَدُّ 'تفاحة' وأي كميّة تُعَدُّ 'تفاحة' أخرى. فهذه الألفاظ لها بِنية داخليّة لتجزيء دلالتها. إلا أن أسماء الكتل والأسماء اللامعدودة لا تُجَزَّأُ دلالتها. فنحن لا نتعلَّم ما يعد 'ماءً' وما يعد 'ماءً' آخر، أو أكثر. فهذه الخاصيّة الدلاليّة أطلق عليها كيون مصطلح التراكم الإحالي cumulative reference، حيث "كل مجموع للأجزاء التي تُسمَّى ماءً هو أيضاً ماءٌ". ليس هناك وسيلة للتجزيء الداخلي.

هناك طبقات متميِّزة من المُركَّبات الاسميّة ينطبق عليها مقياس اللاتجزيء، وهي لا معدودة، من جملتها الجموع والأنواع. فرغم أننا نتعلَّم ماذا يعد 'تفاحة' وماذا يعد 'تفاحة' أخرى، فإننا لا نتعلَّم ماذا يعد 'سمكات' وماذا يعد 'سمكات' أخرى. فالجُمُوع والأنواع تراكميّة أيضاً. (انظر ليكوك Laycook 2004 عن اللامعدودات).

3.4. جموع الجموع، جموع الأنواع، وجموع الكُتَل

توجد في العربيّة جموع تعتبر جُموعاً لجُمُوع أخرى، كما في الأمثلة التالية:

(63) أ. قول ← أقوال ← أقاويل.

ب. فرق ← فُرُوق ← فُرُوقات.

ج. رَجل ← رِجال ← رِجالات.

فالجمع الثاني لا يُؤَوَّلُ فعلاً على أساس أنه مجموع لمجاميع تمثِّل أجزاءه، أو ذَرَّاته، كما في البِنية (26) أعلاه، لأن الجمع الجديد تراكمي، كما أسلفنا. إن الجمع المزدوج له مضامين أخرى، تختلف بحسب تأويلنا للجمع الأول. أو بعبارةٍ أخرى، فإن أحد الجموع يكون مُؤَوَّلاً على العدد، أي أنه يخلق مجموعاً، والجمع الآخر يُؤَوَّلُ على أنه صِنافي (taxonomic) يجمع صنف أو نوع الأقوال، أو على أنه نعت (modifier) للجمع الآخر، وهذا مدلول التكثير مثلاً. ولا وجود لجمع جمع يخلق مجموعاً ثانياً من مجاميع أولى. فلا وجود لجمع** (بنجمتين

كل نجمة تمثّل مجموعاً). فـ'أقاويل' معناها إما 'أنواع/أصناف من الأقوال'، فيكون الجمع صنافياً، لا يجمع الأقوال، بل يجمع أصناف الأقوال. تتوسط بين الجمعَيْن إذن صنيفة (classifier) هي نوع/ضرب/صنف إلخ. والتأويل الثاني هو ما يُسمّيه القدماء 'جمع التكثير'، وهو لا يجمع المقدار أو الكم، بقَدْر ما يزيد فيه، أو ينعته. وتأويل ثالث لهذه الجموع يظهر في (63 ج)، وهو أن 'رِجالات' ليست جمعاً لرِجال بالمعنى العددي، بقَدْر ما هو جمع لفئات (أومُجَمَّعات) من الرِجال. فهذا التأويل تتوسطه على الأرجح صنيفة خفيّة.

وبالعودة إلى هذه المعاني، نلاحظ أن الأنواع والكتل، لكونها تراكمية أيضاً، فإن جمعها لا يكون عددياً كذلك:

(64) أ. خيل ← خُيول.

ب. سمك ← أسماك.

ج. تمر ← تُمور.

د. ماء ← مياه.

فـ'خيول' لا تنقل 'خيل' من معنى المفرد إلى معنى الجمع، كما يُنقل الجمع 'كلب' إلى 'كلاب'. 'خُيول' هي ضُرُوبٌ من الخيل، أو هي كثيرٌ من الخيل. وكذلك جمع 'ماء'، يُؤَوَّل على أنه 'صنافي' أو 'تكثيري'.

4.4. عَدُّ وجَمْعُ ما ليس ذَرِّياً

وضع الجمع الصنافي يوازي وضع مُثَنّى الجمع أو النوع، كما في الأمثلة التالية:

(65) أ. رِجالان.

ب. جِمالان.

ج. حمامان.

فهذا المثنى ليس له إلا قراءة واحدة، هي القراءة الصنافية، ويكون العدُّ للصنف. فمن المعقول أن نفترض أن صُرْفة المثنى تولد تحت العدد، بينما صُرْفة الجمع تولد تحت الصنيفة.

وعليه، فإن صُرْفة الجمع ليس لها تأويل العدد حصراً. ففي الدارجة المغربيّة، توجد جموع ليس لها مفرد من معناها، وهي تفيد الشدّة أو التكثير:

(66) أ. لْيَالي: "شتاء قارس" (جمع شكلي لـ'ليلة').

ب. صْمَايْم: "صيف حار جدّاً".

(67) أ. عْوَاشر: "عطلة"؛ عواشرات: "كثير من العطل".

ب. شْتَاوَات: "كثير من المطر".

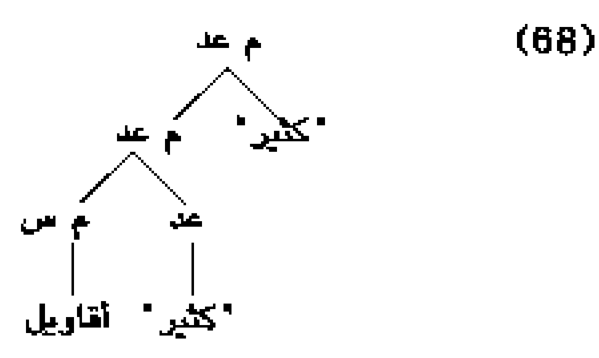
ج. ثْلُوجَات: "كثير من الثلج".

5. الهندسة النحويّة ونظام السمات

1.5. النحو والهندسة

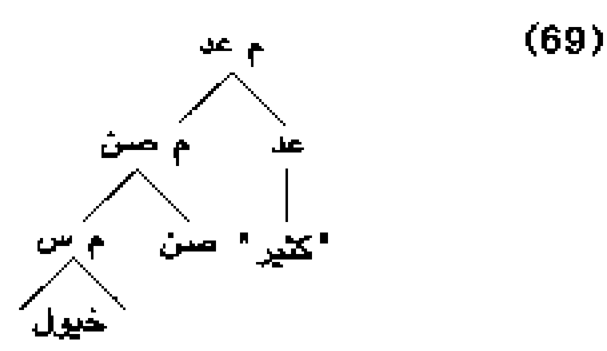
في تأويل 'أقاويل' على التكثير، هناك جمع أول يخلق مجموعاً ذرّانياً (مكوّن من ذرّات)، وجمع ثانٍ يعمل كنعت ملحق بالجمع الأول، كما يلي:

(68)



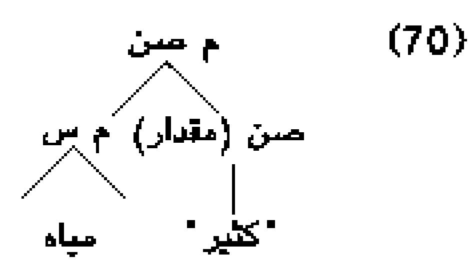
وبخلاف الجمع النعت، فإن الجمع الصنافي يعمل كمجموع للأصناف، ويقتضي تأويله وجود صنيفة خفيّة تتوسط بينه وبين الاسم، كما في (69):

(69)



وأما تأويل 'مياه' على أنها 'كثير من الماء'، فأَفْتَرِض أن الجمع فيها صورة لمقدار، يولد مباشرةً تحت الصنيفة، وليس هناك إسقاط للعدد:

(70)



وهكذا يبدو أن التشجيرات التركيبيّة المُتاحة تمكّن من رصد معانٍ مختلفةٍ للجمع، وخلافاً لِما قد يُظنُّ. فليس الجمع مقولةً دلاليّةً واحدة، بل إن الصرفة الواحدة لها تأويلات متباينة حسب بِنية الجزء والكل، وحسب تركيباتها.

2.5. نظام السمات

بيّنا في عدّة أبحاث أن الأسماء لها طبقات أربع بالنظر إلى خصائص بنية الكل والجزء فيها (انظر الفصل الثاني للتفصيل). وقد اقترحنا سمتَيْن: سمة الذَّرّيّة atomic، التي تسم الكل، وسمة الفُراديّة singulative، التي تسم الجزء. وتوسَم الطبقات الأربع كما يلي:

(71) الصنائف

أ. فَرْدَة individual: [+ ذَرّة، + فُرَادَة] (مثل 'تَمْرَة'، 'كلب')

ب. نوع kind: [Ø ذَرّة، + فُرَادَة] (مثل 'تَمْر'، 'ورق')

ج. زُمرَة group: [+ ذَرّة، − فُرَادَة] (مثل 'فَريق'، 'قوم')

د. كتلة mass: [− ذَرّة، − فُرَادَة] (مثل 'زَيْت'، 'خلّ')

ويمكن إتمام التوصيف الذَّرّانيّ للأسماء بإضافة سمة تسم وحدة الجموع أو تَوَزُّعها. وهي [± مُجَمَّع] collective، كما يلي:

(72) عدد

أ. [− مُجَمَّع]: مجموع.

ب. [+ مُجَمَّع]: زُمرَة.

ج. العدد العام (النوع): [Ø ذَرّة، Ø مُجَمَّع].

6. خاتمة

تبيّن في هذا الفصل أن نظام العدد في العربيّة أعقد مما نتصوّر. لوصف

العربيّة نحتاج إلى أوصاف جديدة، ومعطيات جديدة، وتنظير ونمذجة، وتجسير مرجعي، وتعميم المفاهيم والمصطلحات الجديدة، ونحتاج إلى الصورنة المنطقيّة والرياضيّة. ولكننا نحتاج أيضاً إلى إعادة النظر فيما هو مُقترح في الأدبيّات الغربيّة والعربيّة لمعالجة الموضوع، بناءً على المعطيات التجريبيّة المفيدة والمميّزة التي تتوفر في العربيّة، والتي تتيح فرصة للمهتم بالعربيّة أن يكون شريكاً فاعلاً في بناء النظريّة العامة. وهو ما حاولنا بلورته على أرض الواقع في هذا الفصل.

7. ملحق: في بعض الأدبيّات العربيّة

يوردُ رَضِيُّ الدين الأَسْتَراباذيّ في شرح الكافية (ج 2، ص 177-187) نصّاً مفيداً للغاية يلخّص تصوُّر النحاة للجمع في علاقته باسم النوع من جهة (وإن كان الأَسْتَراباذيّ يتحدّث عن اسم الجنس، وهو أعمّ لأنّ الكُتلة تدخل فيه) وباسم الجمع من جهة أخرى (ما نُسمّيه بالمُجَمّع أو الزُّمرَة هنا). وقد استوحينا كثيراً من عناصر تحليلنا من هذا النص. ونوردُ هذا النصّ فيما يلي:

"قوله [يقصد صاحب المُفَصّل]: "الجمع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مُفْرَدِهِ بتغيير ما. فنحو 'تَمْر' و'رَكْب' ليس بجمع على الأصح، ونحو فُلْك جمع".

يشمل المجموع وغيره، من اسم الجنس كتَمْر ونَخْل، واسم الجمع كرَهْط ونَفَر والعدد كثلاثة وعشرة. ومعنى قوله "مقصودة، بحروف مُفْرَدِهِ بتغيير ما" أي يقصد تلك الآحاد. ويُدَلُّ عليها بأن يُؤتى بحروف مفردة أي كائنة مع تغيير ما. ودخل في قوله "تغيير ما" في تلك الحروف إما تغيير ظاهر أو مُقدّر. فالظاهر إما بالحرف كمُسْلِمُون، أو بالحركة كأُسْد في أَسَد، أو بهما كرِجَالٍ وغُرَف. والتغيير المُقَدَّر كهِجان وفُلْك. [...] ودخل في قوله "تغيير ما" جمعا السلامة، لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه، وكذا الألف والتاء. فتغيّرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى. وخرج بقوله "مقصودة بحروف مُفْرَدِهِ بتغيير ما" اسمُ الجمع، نحو إبِل وغَنَم، لأنها وإن دلّت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد، بأن أُخِذَت حروف مفردها، وغُيِّرَت تغييراً ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها كبَعير وشَاة. فإن قيل فنحو رَكْب في راكب، وطُلْب في طالب، وجامل وباقر في جَمَل وبَقَر داخل فيه، إذ آحادها من ألفاظها كما رأيت، أُخذ رَاكِب مثلاً وغُيِّرت حروفُهُ

فصار رَكْب، قلت ليس راكب بمفرد ركب، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصليّة. وإنما قلنا ذلك لأنها لو كانت جُمُوعاً لهذه الآحاد لم تكن جُمُوع قِلّة، لأن أوزانها محصورة [...]، بل جُمُوع كثيرة، وجمع الكثرة لا يُصغَّر على لفظه، بل يُرَدُّ إلى واحده [...] وهذه لا تُرَدُّ، نحو رُكَيْب وجُوَيْمِل. وأيضاً لو كانت جُمُوعاً لرُدَّت في النسب إلى آحادها. ولم يُقَل رَكْبي وجَامِلي. وأيضاً لو كانت جُمُوعاً لم يجز عَوْدُ الضمير الواحد إليها. قال

لها جامل لا يهدأ الليل سامره

وقال *مع الصبح ركب من إحاطة مجفل*.

ويَخْرُج أيضاً اسم الجنس، أي الذي يكون الفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء، نحو تمرة وتمر، أو بالياء نحو رومي وروم. وذلك لأنها لا تدلُّ على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد، بل وُضع لِما فيه الماهيّة المُعيَّنة سواءٌ كان واحداً أو مُثنّى أو جمعاً. ولو سلَّمنا الدلالة عليها فإنه لا يدلُّ عليها بتغيير حروف مفرده. فإن قيل أليس آحاده أخذت، وغُيِّرت حروفها بحذف التاء أو الياء، قلت ليس ذو التاء ولا ذو الياء مفردَيْن لاسم الجنس للأوجه الثلاثة المذكورة في اسم الجمع. ونزيد عليه أن اسم الجنس يقع عليه القليل والكثير، فيقع التمرة والتمرتَيْن والتمرات [...]. ولو كانا جمعَيْن لم يجز [...]. لا يقع رِجال على رَجُل ولا رَجُلَيْن [...]. قد يكون بعض أسماء الأجناس مما اشتدَّ في معنى الجمع، فلا يُطلق على الواحد والاثنَيْن، وذلك بحسب الاستعمال، لا بالوضع كلفظ الكَلِم.

وعند الأخفش جميع أسماء الجُمُوع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع، خلافاً لسيبويه. وعند الفَرّاء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع [...] أو اسم جنس [...] فهو جمع، وإلاّ فلا. وأما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقاً. نحو إبِل وتُرَاب. وإنما لم يجيء لمثل تُرَاب وخَلّ مفرد بالتاء [...] (شرح الكافية، ج 2، 177-187).

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جُمُوع التكسير، لا الخاصة بالجمع كأَفْعِلة وأفعال، ولا المشهورة فيه كفِعلة نحو نِسْوَة أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنَيْن بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه فيما له واحد متميِّز إما بالياء والتاء بخلاف اسم الجمع.

[...] خرج بقولك مقصودة بحروف مفرده بعض الجُمُوع أيضاً، أعني جمع الواحد المُقدَّر، نحو عباديد وعبابيد بمعنى الفرق، ونِسْوة في جمع امرأة. فينبغي أيضا أن يكون من أسماء الجُمُوع كإِبِل وغَنَم. قلت إن أسماء الجُمُوع كما مَرّ هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجُمُوع الخاصة بالجمع والمشهورة، ونحو عباديد وعبابيد وزن خاصة بالجمع، ونِسْوة مشهور فيه، فوزنها أوجب أن يكون من الجُمُوع، فيُقدَّر لها واحد، وإن لم يُستعمل، كعباد وعبدود ونساء كغلام وغلة، فكان له مفرداً غُيِّر تغييراً ما. وقد أُلحق بجمع الواحد المُقدَّر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن في جمع حسن ومشابه في جمع شبه. وإن كان لها واحد من لفظها لمّا لم يكن قياسيّاً فكان واحدها مذكوراً ومذكاراً ومحسن ومشبه. وكذا أحاديث [...] في جمع حديث فليس جمع [...]

وما يقع على الواحد وعلى الجمع أيضاً، مما ليس في الأصل مصدراً وصف به، يعترف كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد والجمع أو كونه اسم الجنس، بأن يُنظر. فإن لم يُثَنَّ إلا لاختلاف النوعَيْن فهو اسم جنس كالتمر والعسل، وإنْ ثُنّي لاختلاف النوعَيْن فهو جمع مُقدَّر تغييره، كهجان بمعنى الأبيض والدلاص تقول في التثنية هجانان وفلكان ودلاصان فهجان ودلاص في الواحد كحمار وكتاب، وفُلك كقُفل، وفي الجمع كرِجال وخُضر، الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد وحرفه تقديراً.

وأما الوصف الذي كان في الأصل مصدراً نحو صوم وغور فيجوز أن يُعتبر الأصل فلا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث [...] ويجوز اعتبار حاله المتنقل إليها فيُثنّى ويُجمع فيقال رَجُلان عدلان ورجال عدول [...] وأما قوله تعالى ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ﴾ وقوله ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ فليس باسم الجنس إذ يُقال عدوان وضدان لا لاختلاف النوعَيْن ولا مشتركاً بين الواحد والجمع كهجان. لأنهما ليسا على وزن الجمع ولا اسمَي الجمع كإِبِل لوقوعهما على الواحد أيضاً، ولا ممّا هو في الأصل مصدر، إذ لم يُستعملا مصدرَيْن، بل هما مفردان أُطلقا على الجمع [...]. (شرح الكافية، ج 2، 178–179).

وفي شرح الشافية (ج 2، ص 193–195)، يردُ في هوامش المُحقِّقين تلخيصٌ وتنظيمٌ لبعض هذه المواد، أذكرُ منها:

(1) وجوه الفرق بين الجمع واسم الجمع تتلخّص في ثلاثة:

(أ) الجمع على صيغة خاصة من صيغ معدودة معروفة، تغاير صيغة المفرد، ظاهراً أو تقديراً. والمغايرة الظاهرة بحركات كأُسُد وأسد ونمر ونُمُر، أو بحروف كرِجال وكُتُب، والمُقَدَّرَة كهِجان وفُلْك. ومن الظاهرة جمعا السلامة.

(ب) وللجمع واحد من لفظه، وليس هذا لاسم الجمع، بل له واحد من معناه، كما في إبِل/ بعير أو ناقة، وغَنَم/ شاة.

(ج) الجمع يُردُّ إلى واحده في النسب (مطلقاً)، وفي التصغير إذا كان جمع كثرة، واسم الجمع لا يُردُّ، لأنه لا واحد له، أو له واحد ليس جمعاً له باعتبار الصيغة. (ص 193).

(2) اسم الجنس يفترق عن اسم الجمع (مع اشتراكهما في أنهما ليس على أوزان جُمُوع التكسير) في:

(أ) أن الفرق بين اسم الجنس ومفرده بالتاء أو الياء. وهي لا تدلُّ على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد، بل وُضع لِما فيه الماهيّة المُعيَّنة سواءٌ كان واحداً أو مُثَنّى أو جمعاً، ولو سلّمنا الدلالة عليها فإنه لا يدلُّ عليها بتغيير حروف مفرده.

(ب) اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثْنَيْن، بخلاف اسم الجنس.

(3) الجمع يكون البَتَّة دالاً على الجماعة، ويكون البَتَّة على صيغة من صيغ الجُمُوع المعروفة في باب الجمع، ويكون البَتَّة مغايراً في اللفظ أو التقدير لمفرده، ويكون له مفرده من لفظه غالباً.

(4) اسم الجمع البَتَّة دالٌّ على الجماعة، ولا يُستعمل في الواحد أو الاثْنَيْن، وليس له واحد من لفظه غالباً، بل له واحد من معناه. فإذا كان له واحد من لفظه لم يفرّق بينهما بالياء والتاء. وهو لا يكون على وزن من أوزان الجُمُوع المعروفة.

(5) اسم الجنس الجمعي [...] ليس مختصّاً بالدلالة على الجماعة من حيث الوضع، بل هو من اللفظ والمعنى. وأما اللفظ فلتصغير مثل هذا الاسم على

لفظه. فلو كان جمعاً وليس على صيغة جمع القِلّة لكان يجب أن يُردَّ إلى واحده، وأيضاً لغلبة التذكير على المُجرَّد من التاء نحو: تمر طيب، ونخل منقعر. ولا يجوز: رِجال فاضل. وأما المعنى فلوقوع المُجرَّد من التاء منه على الواحد والمثنى والجمع.

(6) الفرق بين اسم الجنس وبين الجمع من ثلاثة أوْجُه:

(أ) اسمُ الجنس ليس على وزن من أوزان الجُمُوع غالباً.

(ب) يُفرَّق بينه وبين واحده بالتاء والياء، بخلاف الجمع.

(ج) اسمُ الجنس مُذكّر والجمع مُؤنَّث.

(7) الفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهَيْن:

(أ) اسمُ الجنس لابُدَّ أن يكون له واحد من لفظه، بخلاف اسم الجمع (الذي قد يكون له واحد أو لا يكون).

(ب) الفرق بين اسم الجنس وواحده لا يكون إلا بالتاء أو بالياء، بخلاف اسم الجمع.

(8) من اسم الجنس نوع يُسمّى اسم الجنس الإفرادي، وهذا لا يعرض له باستعمال التخصيص بالكثير، فلا يحتاج إلى الفرق بينه وبين الجمع واسمه.

(9) من الجُمُوع ما لا واحد له من لفظه كعبابيد وشماميط وعباديد. وهذا النوع يختلف من اسم الجمع لكونه على وزن من وزن الجمع المعروفة.

ويورد علي الجرجاني في كتاب التعريفات (ص82) عن اسم الجنس ما يلي:

"الجنسُ اسمٌ دالٌّ على كثرة مختلفين بالأنواع".

و"الجنس كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو من حيث هو كذلك. فالكلي جنس. وقوله مختلفين بالحقيقة يُخرج النوع والخاصّة والفصل القريب. وقوله في جواب ما هو يُخرج الفصل البعيد والعَرَض العام، وهو قريب إن كان الجواب عن الماهيّة، وعن بعض ما يشاركها في ذلك الجنس. وهو الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان. ويصدد إن كان الجواب عنها وعن بعض ما يشاركها في غير الجواب عنها وعن البعض الآخر كالجسم النامي بالنسبة للإنسان".

وأما عن النوع، فعنده أن "النوعَ اسمٌ دالٌ على أشياء كثيرة مختلفين بالأشخاص."

و"النوع الحقيقي كُلّي مقول على واحد أو على كثيرين متفقين بالحقائق، في جواب ما هو. فالكُلّي جنس. والمقول في واحد إشارة إلى النوع المنحصر في الشخص. وقوله على كثيرين ليُدخل النوع المُتعدِّد الأشخاص. وقوله متفقين بالحقائق ليُخرج الجنس، فإنه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق. وقوله في جواب ما هو يُخرج الثلث الباقية، أعني الفصل والخاصّة والعَرَض العام لأنها لا تُقال في جواب ما هو. ويُسمّى به لأن نوعيّته إنما هي بالنظر إلى حقيقة واحدة في أفراده."

و"النوع الإضافي وهي ماهيّة يُقال عليها وعلى غيرها الجنس قولاً أوليّاً، أي بلا واسطة، كالإنسان بالقياس إلى الحيوان، فإنه ماهيّة يُقال عليها وعلى غيرها كالفَرس للجنس، وهو الحيوان حتى إذا قيل ما الإنسان والفَرَس فالجواب إنه حيوان. وهذا المعنى يُسمّى نوعاً إضافيّاً لأن نوعيّته بالإضافة إلى ما فوقه، وهو الحيوان والجسم النامي والجسم والجوهر احترز بقوله أوليّاً عن الصنف فإنه كُلّي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو. حتى إذا سُئل عن التُّرك والفَرَس بما هما كان الجواب الحيوان. لكن قول الجنس على الصنف ليس بأولي، بل بواسطة حمل النوع عليه. فباعتبار الأوليّة في القول يخرج الصنف من الحدّ لأنه لا يُسمّى نوعاً إضافيّاً". انظر: كتاب التعريفات، ص138.

وإذا كان مفهوم اسم الجنس عندهم يقابل مفهوم **common noun** في الأدبيّات الغربيّة، فإن الاحتفاظ بهذا المصطلح يجعله يلتبس بالجنس الذي يقابل **generic**، والذي أصبح له مدلول خاص. وليس النوع عندنا تعريفاً أنطولوجيّاً أو فلسفيّاً محضاً، كما بيّنا. أضفْ إلى هذا أن التفريق بين اسم الجنس الجمعي واسم الجنس الإفرادي ليس موفّقاً، لأن الأول ليس بجمع على شاكلة الجمع أو اسم الجمع، والثاني ليس له مفرد. فهذه المصطلحات قد تؤدّي إلى الغموض واللبْس. ولذلك استعضنا عنها بمصطلحات جديدة، أكثر دقةً وتحديداً. (انظر عاشور (1999) للمزيد عن تحديدات وتصنيفات القدماء للأسماء).

الفصل الثاني

الجنسيّة، المعارف، النّكِرات، والأسماء العارية

تمثّل المُركّبات الاسميّة والمُركّبات الحدّية (determiner phrases) موضوعاً خصباً للتحليل والمقارنة من أجل فرز نمائط اللغات في المجال. فكثيرٌ من المُقاربات تبنّت الافتراض الحدّي للمُركّبات الاسميّة. بمعنى أن كل مُركّب اسمي موضوع يسقط حدّاً وظيفيّاً يتمّ بمقتضاه تأويله على أساس أنه نمط من الحدود determiners. هذا التصوُّر لتركيب الأسماء يُردُّ إلى بريم (1983) Brame وزابولشي (1987) Szabolczi، والتصميم الذي وضعه أبني (1987) Abney (انظر المراجع المذكورة هناك وفي الفاسي (1990، 1993)). وقد تبنّى هذا التصوُّر كثيرٌ من أعمالٍ الدلالة الصوريّة Formal Semantics التي رادتها بارتي Partee في أعمالٍ متعدّدةٍ (انظر بارتي 2003)، وكذلك كيركيا (1998) Chierchia. الصورة البسيطة لهذا التصوُّر في ربط الدلالة بالتركيب هي الآتية:

(1) م.س ← {<ذ، ز> ، <ذ>}

(2) م.ح ← {<ذ>، <<ذ، ز> ذ>}

م.س. مُركّب اسمي، وم.ح مُركّب حدّي DP، ذ ذات، و ز زمن.

وظيفةُ الحدّ هنا هو أنه ناقلة نمطيّة type shifter ينقل المُركّب الاسمي الذي يدلُّ عادةً على حَمْل <ذ، ز> <e,t> (وهامشاً على ذات ذ <e> entity في هذا التصوُّر)، إلى نمط دلالي جديد هو ذ <e> في الصيغة الأولى، أو إلى سور معمم generalized quantifier في الصيغة الثانية. للتبسيط، نحصر الكلام في النقل من الحَمْل إلى الذات، على اعتبار أن اسم جنس مثل 'كلب' يدلُّ على خاصيّة

الكلب، أو على الحَمَل. ويصبح ذاتاً صالحةً لأن تكون موضوعاً حين يُركّب مع حدٍّ، قد يكون أداة التعريف أو التنكير، كما في الأمثلة التالية:

(3) نبح الكلب.

(4) رأيت كلباً.

منذ بدايات الوصف، تطالعنا أسئلةٌ كثيرةٌ، نمطيّةٌ typological، ومُقارِنة comparative، وأسئلةٌ تتعلّق بالتوسيط parametrization، إلخ. وأول مجموعة من هذه الأسئلة تتعلق بوجوه الائتلاف والاختلاف في توزيع المُركّبات الاسميّة والحدية في العربيّة، مقارنة مع الإنكليزيّة (واللغات الجرمانيّة Germanic بصفةٍ أعمّ)، واللغات الرومانيّة (Romance) مثل الإيطاليّة والفرنسيّة، من جهةٍ ثانيةٍ. ويتبيّن بالتحليل والمقارنة أن العربيّة أقرب في تركيبها إلى الرومانيّة منها إلى الجرمانيّة، وإن كانت العربيّة تدمج الحدّ في الاسم، أي أن مُركّبها الحدّي تركيبي (synthetic)، بخلاف الرومانيّة (أو الجرمانيّة) التي يوجد فيها مُركّب حدّي تحليلي (analytic)، لا يُدمج فيه عنصر في آخر. هذه الفُرُوق الأساسيّة (وفُرُوق أخرى) تحدّد عناصر النمطيّة والتوسيط التي نحتاج إليها.

1. التوزيعات والتاويلات الأساسيّة

1.1. العربيّة

توظّف اللغة العربيّة أداة التعريف للدلالة على التأويل الجنسي generic، علاوةً على التأويل الوجودي existential. ففي غياب هذه الأداة، يكون التأويل وجوديّاً بالضرورة. قارن بين الأزواج التالية[1]:

(5) أ. الكلب ينبح.

ب. الكلاب تنبح.

(6) أ. كلب ينبح.

ب. كلاب تنبح.

(1) هذه الفقرة مستوحاة من الفاسي (2002) وانظر كذلك جحفة (1998)، والفاسي (1999)، واليزيدي (2004).

يوازي هذه المعارضة بين التأويلَيْن معارضة تأويل الكُتلَة mass وتأويل المعدود count، بناءً على استعمال أداة التعريف كذلك:

(7) اشتريت الزيت.

(8) اشتريت زيتاً.

فقراءة (8) غير مُلتبسة، تعني أنني اشتريت إحدى الزيوت أو شيئاً من الزيت، وهي قراءة وجوديّة. وأما (7)، فقراءتها جنسيّة، يمكن أن تعني أنني اشتريت مادة الزيت، وليس زيتاً أو قَدْراً منه بعينه. وهذا عموم أو جنس، وليس وجوداً مخصوصاً. ويرصد هذه التوزيعات التعميمان التاليان:

(9) أ. وسم [+حد، +عر] في المُركَّبات الاسميّة يكون جنسيّاً أو كُتلِيّا (بالإضافة إلى إمكان أن يكون وجوديّاً).

ب. [Øحد، Øعر] لا يكون إلا وجوديّاً.

ويمكن أن يُدقَّق هذا الوصف الأول أكثر بالتأكّد من أن المُركّبات الاسميّة الحاملة لقيم [Øحدّ، Øعر] ليس لها حدّ (محقَّق)، أو هي عارية في العربيّة، ولا تتضمَّن أداة تنكير، حتى عندما تُؤَوَّل على أنها نَكِرات، كما في (6) أعلاه. وينبغي أن يصدق التعميم (9ب) على كل حالات الأسماء العارية أو النّكِرات.

لقد بيَّنا في الفاسي (1993) أن التعميم (9أ) قائم. ولا يمكن اعتبار لاصقة التنوين الموجودة في النكرات حدّاً صرفيّاً نَكِرَة، رغم أن التركيب يُؤَوَّل على أنه نَكِرَة (انظر كذلك تحليل أيوب Ayoub (1996) بهذا الصدد). وأمّا بصدد الوجوديّة المُشار إليها في (9ب)، فلا تصدق على كل الأسماء العارية. إن الأسماء العارية في (6) يمكن أن تكون جنسية في السياق الملائم، كما يظهر من خلال المقارنة مع الإيطاليّة (انظر لونگباردي (2001أ وب) Longobardi)، وإنّ كانت الصورة الوصفيّة للعربيّة ليست مطابقةً لِما يجري في الإيطاليّة أو اللغات الرومانيّة بصفةٍ أعمّ. وعلاوةً على هذا، فإن الأسماء العارية العربيّة تُفرِزُ سلوكاً يجعلها تقترب من النَّكِرَات (التي تدخل عليها أداة تنكير) في الإيطالية والإنگليزيّة، وهي لا تتصرَّف تصرُّف الأسماء العارية في اللغة الإنگليزيّة مثلاً، لأن تأويلها لا يمكن أن يعني مطلق الجنس. فالأسماءُ العاريةُ من النوع الإنكليزي غائبةٌ في العربيّة.

2.1. الإنكليزيّة

في هذه اللغة، تتّجه معارضة التأويلات اتّجاهاً مُعاكساً لِما يحدث في العربيّة. فأداة التعريف تغيب في التأويل الجنسي (علاوة على أداة التنكير). نمثّل لهذا في التركيب (10)، الذي لا يقبل إلا تأويل النوع kind:

(10) Dogs bark

الكلاب تنبح.

الأداة تغيب أيضاً في تأويل الكُتلَة mass، كما في (11):

(11) Oil is expensive

الزيت مُكلف.

هذه المُركّبات بدون أداةٍ دُعيت بالأسماء العارية bare nouns (= BNs).

الأسماء العارية لا تقبل التأويل الوجودي عادةً. ويتمّ ذلك باستعمال أداةٍ للتعريف أو التنكير، كما في (12) و(13):

(12) The dogs bark

الكلاب تنبح.

(13) A dog is barking

كلب ينبح.

الصورة المُبسّطة إذن فيها توافق للتركيب والدلالة في الإنكليزيّة، وهي كالتالي[2]:

(14) أ. [Øحد، Øعر] تُؤوّل نوعاً/ جنساً أو كُتلَةً.

ب. [+حد، ± عر] تُؤوّل وجوداً.

3.1. الرومانيّة

تمثّل الفرنسيّة نموذجاً أقصى لوجوب ظهور الحد، بحيث لا تكاد توجد

(2) الصورة طبعاً أعقد من هذا، كما هو مُبيّن في الفاسي (2005 أ، 2006، و2007) بتفصيل.

أسماء عارية في هذه اللغة، إلا بقيود كبيرة. فالفرنسيّة لا تسمح بظهور مُركّبات اسميّة عارية في تأويلٍ وجوديّ أو جنسيّ، كما يتبيّن من الأمثلة التالية:

(15) *(Un) chien aboie

(16) Il a bu *(du, un) vin

(17) *(Les) filles sont arrivées

(18) Le poisson est bon

(19) Les chiens sont méchants

فحذف أدوات التعريف أو التنكير يؤدّي إذن إلى تراكيبٍ لاحنةٍ. وإذن يظهر أن النظام التأويلي ينبني فقط على ما هو ظاهر من الحدود. ويمكن تلخيص الصورة فيما يلي:

(20) أ. [+حد، ±عر] يؤول جنسيّاً/ وجوديّاً، ومعدوداً/ كُتلَة.

ب. [Ø حد، Ø عر] لا يؤول.

وتبدو الصورة مغايرة بعض الشيء في الإيطاليّة. فالأسماء العارية فيها تقبل تأويل الجنس إذا كانت موصوفةً كما في (21):

(21) Elefanti di colore bianco hanno creato sempre/spesso in passato grande curiosita

فِيَلَة ذات لون أبيض أثارت في الماضي كثيراً من الانتباه.

والأسماء العارية الكُتَل يمكن أن تظهر في مواقعٍ معمولٍ فيها، مثل موقع المفعول، مثلاً:

(22) Bevo sempre vino

خمراً دائماً أشرب

أشرب دائماً خمراً.

(23) Ho mangiato patate

بطاطس أكلت أنا

أكلت بطاطس.

فهذا يدعو إلى تغيير الوصف (ب) في (20)، ليصير كالتالي[3]:

(24) [Ø حد، Ø عر] في الإيطاليّة يؤول جنسيّاً أو كُتلَة.

4.1. هل هناك أسماء عارية في اللغة العربيّة؟

رغم أن المُركّبات التي تظهر بدون تعريف في اللغة العربيّة تبدو وكأنها مماثلة في سلوكها للأسماء العارية في الإيطالية، كما في الأمثلة السالفة الذِكر، فهناك ما يدلُّ على أنها تتصرّف تصرُّف النّكِرَات الحاملة لأداة التنكير في الإيطالية والفرنسيّة، كما يظهر من سلوك النّكِرات المفردة، والنّكِرات الجُمُوع أيضاً. ورغم أن (25) تماثل الإيطاليّة (21) في سلوكها التركيبي وتأويلها، إلا أن (26) و(27) لا مثيل مباشراً لها في هذه اللغة، بل إن مثيلها هو النّكِرَة الظاهرة في الفرنسيّة، المُمثَّل لها في (28)-(30):

(25) فِيَلَة بيضاء تُثير إعجاب الناس.

(26) أ) كلب صغير ينبح.

ب) ؟؟ كلب قلّما ينبح.

(27) كلب صغير قلّما ينبح.

(28) أ. A dog barks

ب. Un chien aboie

(29) أ. A dog is rarely tired

ب. Un chien blessé aboie rarement

(30) أ. A dog is tired

ب. Un chien blessé aboie

وكما بيّنت دوبروفي-سوران Dobrovie-Sorin (2002)، من بين أعمالٍ أخرى، فإن تأويل هذه الجُمل على الجنس يقتضي إدخال عاملَيْن، واحد جنسي Gen، والآخر اعتيادي Hab (عدّ)، كما يظهر في التمثيل (31)، وليس عاملاً واحداً كما يظهر في (32):

(3) للمزيد، انظر الفاسي (2004) ولونگوباردي (2001 أ وب).

(31) جنس$_{س}$ (س كلب) [عد ز [س ينبح في ز]

(32) جنس$_{س}$ (س كلب) [س ينبح]

فهناك عوامل متعدّدة يمكن أن تكون مُبْطَنة تركيبياً covert، ولكنها فاعلة مع ذلك في التركيب. وينضاف إلى هذه العوامل المُبْطَنة في اللغة العربيّة أن الحدّ يكون دائماً مُدمجاً في الاسم، ولا ندري مُسبقاً هل الإدماج يتمّ في التركيب، أم إنه إدماج في المُعْجَم. وإذا كانت هناك مؤشّرات تدلّ على إدماج أداة التعريف في التركيب، فإن مسألة تخريج التنوين تظلّ عالقةً. فالتنوين ليس أداةً للتنكير بالضرورة، بل قد يكون ضرباً من التمكين في الاسميّة. وعليه، يكون الاسم النكرة في (27) عارياً من الأداة في هذا التخريج، ويصبح تأويل التنكير إشكاليّاً، وكذلك غياب تأويل النوع. نقدّم أولاً عدداً من الروائز تبيّن أن الاسم هناك نَكِرَة، وليس عارياً، ثم نقترح وسيطَيْن لرصد هذا السلوك في نحو العربيّة.

5.1. الجمع جمعاً للمفرد

بيّن كرلسن Carlson (1977) في عمله الشهير أن الجُمُوع العارية في الإنكليزيّة ليست لها خصائص سُوريّة، بينما المفرد النّكِرَة له أداة مُحقّقة وخصائص سورية. وبناءً عليه، فإن صورة الجمع لا يمكن أن تُعدّ جمعاً للمفرد، بل هي صورة للدلالة على النوع فقط. إلا أن الجمع في العربيّة خلاف هذا. فهو يسلك سلوك المفرد بالنسبة للروائز الواردة، خاصة (أ) حيّز التسوير quantifier scope و(ب) الأوجيّة telicity و(ج) الحُمُول الموصوفة بالمُغلَقة opacy predicates. ونذكّر بهذه الروائز هنا.

بالنسبة لحيّز الأسوار، لا نجد فرقاً يُذكر بين المفرد والجمع. فكلاهما يتيح قراءة ذات حيّز ضيّق narrow أو واسع wide، كما يتبيّن من تفاعل القراءة الوجوديّة للسور مع حيّز النفي:

(33) لم أقرأ كتاباً.

أ. ¬ < ∃: ¬ قرأت ∃ كتاباً (لا يوجد كتاب قرأته).

ب. ∃ < ¬ : ∃ كتاب ¬ قرأت (هناك كتاب لم أقرأه).

(34) لم أقرأ كُتُباً.

(35) كل رجل أكل سمكات. ∀ < ∃، أو ∃ < ∀

وأما الحُمُول التي تدعى بالمُغلّقة مثل أفعال الإرادة، فهي لا تفرّق بين أنواع العدد، سواءٌ أكان جمعاً أو مفرداً:

(36) أريد أن أتزوج امرأة أريد < ∃، أو ∃ < أريد

(37) أريد أن أقرأ كُتُباً أريد < ∃، أو ∃ < أريد

وأما عن الأوجيّة، فتُعدُّ الجُمُوع العارية في الإنكليزيّة غير قابلةٍ للاستعمال معها. وهذا بعكس ما يحدث مع الأسماء المفردة، فهي قابلة للاستعمال في هذا السياق. ولا يوجد مثل هذا الفرق في العربيّة، حيث يرد المفرد والجمع معاً في تراكيب مُماثلة:

(38) أ. أكلت سمكة في ساعة.

ب. أكلت سمكات في ساعة.

فهذه الروائز وأخرى تَدلُّ على أن الجمع في العربيّة عددٌ غير نوعي، وهو مخالفٌ لنمط العدد في الإنكليزيّة. فهذا الأخير يماثل في تصرُّفه تصوُّر اسم النوع في العربيّة، الذي يتنافى والقراءة الأوجيّة، كما يتبيَّن من المقارنة التالية:

(39) أ. * أكلتُ تفاحاً في ساعة.

ب. * I ate apples in an hour

كميّة التفاح غير محدودة (أو مقطوعة) في الحالتَين، ولذلك فإن لحن التركيبَيْن هنا يرجع إلى تنافر تأويل الظرف المحدُّد 'في ساعة' مع تأويل الاسم غير المعدود.

6.1. وسيط العدد

يقترن إسقاط العدد عد في العربيّة بتأويل المفرد أو المثنى أو الجمع. ويلازمه تأويل الكميّة المحدودة weak quantity أو الضعيفة، التي يبرزها السور 'بعض' أو بضع'، وكذلك الرقميّة الضعيفة weak cardinality، وتأويلها 'واحد' عادةً. ففي (40أ) يقترن عدد المفرد المؤوّل في 'تفاحة' برقميّة 1، وبكميّة ضعيفة، ويقترن تأويل عدد الجمع في 'تفاحات' برقميّة أكثر من 1 (< 1)، أو اثنين، إذا عارضناه بالمثنى الموجود في (40ج):

(40) أ. أكلت تفاحة.

ب. أكلت تفاحات.

ج. أكلت تفاحتَيْن.

وأما كميّة الجمع، فقد تكون مُؤوّلَةً على 'بضع'، فتفيد 'القِلّة'، وقد تكون على 'كثير'، معارضةً مع المفرد أو المثنى الذي لا تكون فيه إلا قِلّة ('بضع').

وتكون الكمية قليلة أو ضعيفة في تأويل الكُتلَة، مثل 'زيت'، فيروزها 'بعض'، كما في قولنا:

(41) اشتريت عسلاً.

أي 'بعض العسل'، لا كله أو مجمله، كما في (42) في القراءة الاستغراقيّة، أو الجنسيّة:

(42) اشتريت العسل.

وقد تكون الرقميّة 1 في قراءة عدّ النوع. للبحث في تفاصيل العدّ، انظر الفصل الأول.

وإذا قارنّا العربيّة بالإنكليزيّة، نجد تأويل الكميّة الضعيفة يقترن بصُرْفَة الجمع، ولا يقترن بذلك تأويلٌ للرقميّة. ونجد المفرد فيها لا يقترن بأيٍّ منهما، إلا إذا دخل عليه 'a'، وهو رقمي ضعيف (يُدعى عادةً بأداة التنكير المفردة):

(43) أ. I saw dogs

رأيت كلاباً

ب. I saw dog*

ج. I saw a dog

رأيت كلباً

يمكن رصد الفرق في التأويل بين العربيّة والإنكليزيّة إذا افترضنا أن كل تمظهرات العدد في العربيّة تنصهر فيها الكميّة والرقميّة (الضعيفتَيْن). فكون الأوجيّة، مثلاً، لا تتنافر واستعمال الجمع في العربيّة، خلافاً للإنكليزيّة، يمكن إرجاعه إلى أن العدد رقمي، إلى جانب كونه كميّاً. ونفس المعالجة تمتدّ إلى سمة

الحيّز، وخاصيّة استغلاق الحمل، وهي خصائص تُسند عادةً إلى النّكِرَة المفردة (الحاملة لأداة التنكير) في الإنگليزيّة أو الفرنسيّة. ولكنها تصدق أيضاً على الجمع في العربيّة (وكذلك مُثنّاها). فهذا الانصهار بين العدد والرقميّة يرصده التعميم التالي:

(44) العدد عد في العربيّة تنصهر فيه الكميّة والرقميّة (الضعيفتيْن).

وواضح أن الكميّة الضعيفة ليست مميِّزةً للعدد في العربيّة، بحيث يتقاسمها مع الإنگليزيّة والرومانيّة، إلخ. ما هو خاصٌ هو أن الأسماء العارية فيها لها خاصية رقميّة كذلك. فهذه الأسماء العارية تتصرّف مثل النّكِرَات المفردة الظاهرة في الإنگليزيّة والفرنسيّة. وهذا يقودنا إلى افتراض وجود وسيط للرقميّة يرصد هذا التنوع:

(45) وسيط الرقميّة

لا تكون للغة ل أسماء عارية رقميّة إلا إذا كان عد (أي عدد number) منصهراً مع رقم numeral في ل.

ففي الإنگليزيّة، يمكن أن يتصرّف الجمع تصرُّف 'بعض' some. ولا يتصرّف مثل 'رقم'، ولكن الجمع العربي يمكن أن يكون 'بعض/بضع' وكذلك 'رقم' في العربيّة. وإذا كان هذا صحيحاً، وإذا كانت أداة التنكير 'a' في الإنگليزيّة أو 'un' في الفرنسيّة تُحلَّل على أنها 'سور' و'رقم'، فإن العدد عد في العربيّة يُحلّل كذلك أيضاً (للمزيد من التفصيل وكذلك اشتقاق انصهار العدديّة والرقميّة في العربيّة، انظر الفاسي 2006).

7.1. وسيط الجنسي النّكِرَة

رأينا أن التأويل الجنسي في العربيّة يتطلّب ورود أداة تعريف عادةً. إلا أن هناك تأويلاً جنسيّاً يظهر مع النّكِرَة في (26) مثلاً. وهذا التأويل مشروط بضرورة ظهور وصف للاسم، وبورود الظروف في بعض الأحيان كما بيّنا. لنتفحّص (26) مُجدّداً، ونُعيدها هنا للتذكير:

(26) كلب صغير ينبح.

فإذا كان التـأويل الجنسي يدعمه وجود الصفة، فربما لأن الاسم في هذه البِنية يوجد في مرتبة أعلى من التي يوجد فيها في البِنية التي لا توجد فيها صفة، على افتراض أن الاسم يُوَلَّد بعد الموصوف في أصل البِنية، ثم ينتقل إلى موقع قبل الصـفة (كما في الفاسي 1998، 2009، والعمري 2008). فانتقال الاسم يخلق التشجيرة المناسبة لتأويل الجنسي على افتراض أن الوجودي يكون تأويله في أسفل البِنية. (انظر ديزنگ Diesing (2001) مثلاً). وهذا الوضع يماثل ما يحدث في مجال المُركّب الحدّي. فالحدُّ إما أن يتحقَّق بواسطة أداة تعريف ظاهرة، وإلا انتقل الاسم إلى حدٍّ، لملئه وجعله ظاهراً في البِنية كذلك (انظر الفاسي 1993 و2002 من بين مرجعيّات أخرى).

فإذا افترضنا وجود نقل لِـ س إلى جنس، فإن هذا النقل يكون تمظهراً آخر للآليّة العامّة التي تنقل س إلى وظ، حيث وظ رأس لإسقاطٍ وظيفيٍّ. وإذا كانت وظ هي سو (سور)، وسو إما وجودي أو جنسي (والجنسي أعلى من الوجودي في البِنية)، فإن هذا النقل يوازي نقل س إلى حدّ. وعليه، يظهر أن نقل س إلى جنسي يفعل في العربيّة ما يفعله تحقيق 'a' في الإنگليزيّة. ولرصد هذا التنوع في تحقيق النَّكِرَة الجنسيّة، أقترح الوسيط التالي:

(46) وسيط الجنسي النَّكِرَة

الجنسي النَّكِرَة

(أ) يُحقَّق كرأس وظيفي ظاهر، أو

(ب) ينتقل س إلى جنسي.

ومن جهةٍ أخرى، فإن نفس الآليّة تبدو موظَّفةً في نقل الاسم (النَّكِرَة أو المعرفة) في المُركّب الإضافي (انظر الفاسي (1987 و1993 و2006) ومحمد (1988) من بين آخرين).

لقد بيّنتُ في هذه الفقرة إذن أن الجنسي العربي يقترن بحدٍّ ظاهرٍ أو باطنٍ، بحسب كونه معرفةً أو نكرةً. وهذا الأخير يمثِّل ضرباً من الاسم العاري النَّكِرَة. وعلاوةً على هذا، فإن هذه الأسماء العارية تتصرَّف كذلك تصرُّف الأعداد الرقمية cardinal numerals، وتمثِّل ضرباً متميِّزاً من الأسماء العارية. وأخيراً، فإن التمييز بين الكُتلَة والمعدود يقترن كذلك بالتمييز بين ظاهر الحدّ ومُبْطَنه.

2. طبقات الأسماء الطبيعيّة

أرصد هنا بعض سلوكات الأسماء بالنظر إلى طبقاتها classes، وبالنظر إلى خصائصها السُوريّة، والحَمْليّة، والعائديّة، إلخ. أقترح أربع طبقات هي: (أ) الأفراد أو الفَرَدات (individuals)، و(ب) الأنواع (kinds)، و(ج) الزُمَر (أو الجُمّاعَات groups)، و(د) الكُتَل masses. هذه الطبقات تبدو طبيعيّةً بالنظر إلى خصائص اللغات، ويعترف بتمايزها النحو العربي القديم، وكذلك الأنحاء الغربيّة إلى حدٍّ. وأُمثّل لها في (47):

(47) أ. أكلتُ تمرةً.

ب. أكلتُ تمراً.

ج. لقيتُ فريقاً.

د. اشتريتُ زيتاً.

فالمُركّبات الاسميّة كلها عارية هنا، أي بدون حدّ ظاهر، وهي تمثّل لهذه الطبقات. وما يقابلها في الإنكليزيّة مُركّبات قد تدخل عليها أداة التنكير الظاهرة:

(48) أ. I ate a date

ب. I ate dates

ج. I met a committee

د. I bought oil

من مقارنةٍ أولى للغتَيْن يتبيّن أن النوع في العربيّة يدلُّ عليه مفرد، بينما هو جمع في الإنكليزيّة. والملاحظة الثانية هي أن الفَرْدِيّة individuality في العربيّة تدلُّ عليها صَرْفيّة خاصّة، هي لاصقةُ التاء مثلاً، كما في (47أ)، بينما يدلُّ عليها في الإنكليزيّة رقميّ (ضعيف) هو أداة التنكير a. وكما سأبيّن، فإن صيغ المفردات والجُمُوع مؤشرات هامة في تمييز طبقات الأسماء. وسأركّز هنا على بعض الخصائص السوريّة والحمليّة المعهودة لهذه الطبقات.

1.2. الكُتَل

هناك خاصيّتان غالباً ما تُنسبان إلى الأسماء الكُتَل (أو أسماء المواد أو

الجواهر substances) المُمَثَّل لها في (47ج). المُوازعة distributivity (أو الوُزاعيّة) خاصية للكُتَل بحيث 'يكون كل جزء من موضوع كُتلَة و أيضاً و (انظر تشنگ Cheng (1973)). ويمكن مراجعة هذا التحديد، اعتمادا على اقتراحِ لِ نيكولا Nicholas (2001)، كما يلي:

(49) المُوازعة

يُحيل س وُزاعياً إذا كان ينطبق على أي جزءٍ مما ينطبق عليه.

الخاصيّة الثانية هي أن الكُتلَة تُحيل رُكامياً كذلك (أو بالمُراكمة cumulatively. وهي خاصّيّة اقترحها كيون Quine (1960) لأول مرّة. ويمكن صياغة المُراكمة، كما يلي، بناءً على الملاحظة السابقة بخصوص المُوازعة:

(50) المُراكمة

يحيل س رُكامياً إذا كان ينطبق على جزءَين للاسم س كُلاً على حِدة، وينطبق على الجزءَيْن مجتمعَيْن كذلك.

ويمكن روز المُوازعة بإسناد حَمْلٍ كُتْليٍّ جمع إلى موضوع مفرد كُتلَة، كما في:

(51) الزيت زيوت.

ويمكن روز المُراكمة (عَبْر عمليّةٍ معكوسةٍ) بإسناد حَمْلٍ كُتْليٍّ مفرد إلى موضوع كُتْليٍّ جَمْع:

(52) الزيوت زيت.

التركيب في (51) له قراءة صِنافيّة taxonomic، ولكن هذا ليس ما يهمُّنا في علاقة الجزء الاسمي. هذه العلاقة تَجَمُّعِيةٌ أو مُجامِعةٌ collective إلى حدٍّ، ولكنها تختلف عن تأويل المُجَمَّعات collectives، أو الزُّمَر groups، لكون الزُّمرَة لا يمكن أن تُحيل على أجزائها كُلاً على حِدة، كما سنبيِّن. هاتان الخاصيّتان يمكن تضمينهما في خاصية واحدة، أُسمِّيها خاصيّة حَمْل العدد المقلوب Reverse Number Predication. فالكُتَل لها إذن خاصيّة حَمل العدد المقلوب.

2.2. الأنواع

الأنواع مُوازِعة بوضوح، بالنظر إلى (53):

(53) السمك أسماك.

وهي أيضا مُراكِمة، بالنظر إلى (54):

(54) الأسماك سمك.

وعليه تبدو الأنواع كذلك حُمُولاً بعددٍ مقلوبٍ. وهذا صحيح إذا حصرنا الأنواع في هذه الصورة الاسميّة فقط، وتناسينا أن الأنواع يمكن أن يدلّ عليها المفرد كذلك، أو الجمع، عندما يكون جنسياً مثلاً، كما في ما يلي:

(55) الكلب حيوان أليف.

(56) الكلاب تنبح حين تشعر بالخطر.

فالقراءة الجنسيّة النوعيّة واردة في هذه الحالات. إلا أن هذه الصور ليست حُمُولاً بعددٍ مقلوبٍ، كما يدلُّ على ذلك لحن التراكيب التالية:

(57) *الكلب كلاب.

(58) *الكلاب كلب.

ففي هذه الحالة، نفرّق بين الاسم الذي يدلُّ على النوع (مثل 'سمك')، والحدّ الذي يدلُّ على الجنسي/النوعي. والعدد المقلوب لا يصدق إلا على أسماء النوع.

ورغم اشتراك الكتل والأنواع في بعض الخصائص، ضمنها العدد المقلوب، فإنها تختلف عن بعضها بعضاً في عددٍ من الخصائص، ولا يمكن إدماجها في طبقةٍ واحدةٍ. وأهمُّ الخصائص المميِّزة للواحدة عن الأخرى تتعلّق بتأويل الأسوار.

لننظر أولاً في تأويل السور الكُلّي 'كُلّ'. هذا السور حين يستعمل مع النوع يمكن أن تكون له قراءة مُجامِعة، أو مُوازِعة ضعيفة كما في (56):

(59) كل السمك أكل دودة.

وهاتان القراءتان تتطلّب الإحالة على أجزاء منفصلة ذات حوزيّة integrity، بمعنى أنه لا يمكن تجزيئها. وأما الكُتلَة في (60)، فليس لها هذه القراءات، بل إن قراءتها تعني استغراق تجميع الأجزاء في الكُلّ whole. ولا تتضمّن تجميعاً لأجزاء ذات حوزيّة:

(60) كل الزيت استُهلك.

ونفس هذا التصرُّف نرصده مع السور البعضي 'بعض'، حيث الأجزاء أفراد أو حوزيّات في حالة النوع، ومقادير غير حوزيّة في حالة الكُتلَة:

(61) بعض السمك استُهلك.

(62) بعض الزيت استُهلك.

القراءة الحوزيّة للتركيب (61) تقتضي أن يكون هناك عدد من السمكات متبقّية، وليست أجزاءً لا يمكن إطلاق لفظ 'سمكة' أو 'سمكات' عليها. وأما الكُتلَة، فليس لها ذلك.

ويتضح الفرق بين النوع والكُتلَة بصفةٍ أوضح حين نستعمل أسواراً مثل 'بضع' و'جميع'. (انظر الفصل الأول في هذا الصدد).

3.2. الأفراد والصنائف

تختلف الأفراد أو الفَرَدات individuals عن الأنواع المرتبطة بها في كونها لا تسمّي إلا الوحدات المنفصلة التي لها حدود فاصلة، أو حوزيّة، كما ذكرنا من قبلُ. وهناك ما يدلُّ على أن الأفراد مشتقَّة صرفيّاً من الأنواع، فتلتصق بها التاء، إذا كانت من اسم ذاتٍ غير إنسان، مثل ورق ← ورقة، وخشب ← خشبة، وعنب ← عنبة، إلخ، أو من اسم حَدَثٍ مثل ذَبْح ← ذَبْحة، وضحك ← ضحكة، إلخ. وتكون الوحدة من اسم إنسان بالياء، مثل يهود ← يهودي، ومجوس ← مجوسي، إلخ. وقد اعتبرنا هذه اللاصقة الصُرفيّة التي تلحق بالنوع لتشتقّ الوحدة منه **صنيفة** اسميّة، تماثل الصنائف التي تدخل على الأسماء في لغاتٍ أخرى، أو الصنائف الرقميّة في الصينيّة ولغات أخرى.

وإذا نظرنا إلى الخصائص الحَمْليّة للاسم الفَرْدة الذي يحمل هذه الصنيفة، فإننا نجد أن الحَمْل النوع يمكن أن يُركَّب معها، كما في (63):

(63) السمكة سمك.

ويكون التأويل هنا صنافي أساساً. إلا أن إسناد حَمْل فَرْدة إلى مُركَّب اسمي نوع لا يُتيح نفس التأويل الصنافي:

(64) السمك سمكة.

في الإنگليزيّة، نضطر إلى استعمال أداة التنكير 'a' للتفريق بين قراءة الفَرْدَة وقراءة النوع:

(65) A fish is fish

(66) Fish is a fish

ويختلف الفرد عن النوع بالنظر إلى أن النوع يمكن أن يُركَّب مع عبارة 'هذا النوع من'، بينما الفرد لا يقبل الدخول في هذا التركيب:

(67) هذا النوع من السمك جيد.

(68) *هذا النوع من السمكة جيد.

لاحظ أن هذا التركيب مُتاحٌ للكتلة والجمع كذلك:

(69) هذا النوع من العسل جيد.

(70) هذا النوع من الكلاب (*الكلب) جيد.

وبخلاف هذا، فإن التركيب لا يتوافق وأسماء الزُّمَر:

(71) هذا النوع من *الفريق/*اللجنة لن يربح المباراة.

وأما الخصائص السُوريّة، فهي تُمكّن أيضاً من روز الفُرُوق بين الأفراد والأنواع. فالسور 'كل'، مثلاً، يمكن أن يتوزّع على موضوع يُسْنَد إلى حَمْلِ نوعٍ، ولا يمكن العكس، أي أنه لا يمكن أن يكون السور مُوازِعاً مع حَمْلِ فَرْدٍ يسند إلى موضوعِ نوعٍ، كما في التعارض التالي:

(72) أ. كل سمكة سمك.

ب. *كل سمك سمكة.

ونفس الوضع يصدق على السور 'بعض'. فالتركيب (73) قد يُؤَوَّل على أن هناك سمكات أكلت، وسمكات أخرى بأكملها ما زالت لم تؤكل، بينما (74) لا يقبل هذا التأويل، بل يقبل فقط تأويلاً غير حوزي للسمكة، أو أن أجزاءً فقط من السمكة هي التي استُهلكت، وظلّت هناك أجزاء لا تُكَوِّنُ سمكةً بأكملها:

(73) بعض السمك استُهلك.

(74) بعض السمكة استُهلك.

4.2. المُجَمَّعات/ الزُمَر

بيّنا أن رائز 'هذا النوع من' يوحّد بين الأفراد والزُمَر، فلا ينطبق عليهما معاً، وهذا خلاف ما يحدث في الأنواع والكُتَل. وهناك خصائص أخرى تميِّز الزُمرَة عن كل من الكُتلَة والفرد والنوع. فخلافاً لهذه الطبقات، فإن الزُمرَة يمكن أن تكون سابقاً لعائد جمع، بصفةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ. فالزُمرَة تماثل الجمع في التطابق مع الفعل، بأن يكون الفعل جمعاً، أو مؤنثاً تأويله على الزُمرَة، لا على التأنيث، أو عائداً جمعاً لِما يكون مفرداً عادةً، كما في التراكيب التالية:

(75) أ. الناس يقولون هذا.

ب. الناس تقول هذا.

ج. الفلاسفة يقولون هذا.

د. الفلاسفة تقول هذا.

(76) اجتمعت اللجنة، ثم قرَّروا رفع التقرير إلى جهاتٍ عليا.

ولأن الزُمرَة تدلُّ على مُتعدِّدٍ، فإنه يمكن تسمية عناصرها التي تمثُل جَمْعاً، كما في التركيب التالي:

(77) أ. الفريق يتكوّن من أعضاء.

ب. أعضاء الفريق رفضوا الحل.

فهذه الخصائص لا تفرزها الكُتلَة ولا النوع، فيما يبدو.

3. الجنسيّة

سبق وأن تطرّقنا أعلاه إلى ثلاثة أنواع من الجنسيّة تتفاعل بطُرُقٍ متباينةٍ مع المَحمُول، أو مع مُكوِّنات أخرى للجملة: (أ) **جنسيّة معرفة**، يكون فيها الحدّ مُحققّاً في صورة أداة تعريفٍ، وهو لا يخضع لتقييد الحَمْل أو الجملة، و(ب) **جنسيّة نكرة**، يكون فيها الجنس مُحققّاً بواسطة حرف التنكير 'a' في الإنكليزيّة مثلاً، والتنكير غير مُحقّق بصفةٍ مباشرةٍ في العربيّة، و(ج) **جنسيّة نوعيّة** ليس لها

تحقيقٌ للحدّ، كما في الأسماء العارية الإنكليزيّة، وهي أيضاً غير مقيّدة بالحَمْل أو الجملة. ونقترح هنا عناصر إضافيّة لتدقيق تحليل الجنسيّة في العربيّة.

1.3. الجنسي النَّكِرَة

ما هو الجنسي؟ لنفترض أنه قيمةٌ للعدد، قيمةٌ عامّةٌ أو جنسيّةٌ. فإذا كان النوع تحييدٌ للذَّرِّيّة في مجال الصنائف، فإن الجنسي قد يكون تحييداً للذَّرِّيّة في مجال العدد. وإذا كان المفرد الدلالي [+ذَرَّة] والجمع الدلالي [−ذَرَّة]، فإن الجنسي يكون Ø، كما في (78):

(78) جنسي = [Ø ذَرَّة]

فبخلاف النوع الذي يوسم بِ [+فُرادة]، فإن الجنسي، مثل الجمع، ينطبق على أيّ ذاتٍ (سواءٌ أكانت فُراديّة أو غير فُراديّة)، وهو محافظ على التصنيف، بحيث لا يغيِّر الخصائص الصنيفيّة للاسم.

في العربيّة، تلتصق الصنيفة والعدد (الجمع مثلاً) بالاسم، وقد تتمّ تهجيتهما معاً. فكيف نصل إلى تأويل الجنسي النَّكِرَة؟ هناك ما يدلُّ على أن الاسم العاري النَّكِرَة يمكن أن ينتقل في التركيب إلى رأسٍ وظيفيٍّ، وهذا الرأس هو العدد الجنسي. فالنقل من مكان س إلى جنسي ظاهر يحتِّم إسقاط العدد الجنسي الذي ينقل إليه س، كما يحدث مثلاً في الإضافة حين يسقط الحد، لينتقل إليه الاسم (انظر الفاسي (1990) و(1999) وآخرين).

وهناك ما يدلُّ على أن الاسم النَّكِرَة بالخصوص ينتقل من مكانه الأصلي إلى مكان أعلى في البنية. فالنكرات في الإنكليزيّة إما من نوع 'a'، أو من نوع 'some' كما في (79):

(79) أ. A man came

ب. Some man came

وقد يقابل الصيغة الثانية في العربيّة استعمال الاسم المبهم 'ما'، كما في (80):

(80) جاء رجل ما.

لاحظ أن هذا المبهم قد يُستغنى عنه، ويكون التأويل هو نفسه. وإذا احتفظ به،

فإن هذا الاسم المبهم، الذي يمثّل سوراً بعضياً أو نكرة في التأويل، يكون دائماً بعد الاسم، أو بعديّاً، على غرار الصفات التي تكون غالباً بعديّة، مع أن أصلها قَبْلي، كما برهن على ذلك الفاسي (1998، 1999)، والعمري (2008). ففي العاميّة المغربيّة، مثلاً، يكون السور البعضي أو النّكِرَة قَبْلِيّاً، كما يتبيّن في المثال التالي:

(81) جَا شِي رَاجْلْ

وتبعاً للفاسي (2006)، نقترح أن بِنى التركيبَيْن هي (82) و(83) على التوالي:

(82) [م حدّ رجل [ح ما [م س‌مر أث]]]

(83) [م حدّ [ح شي [م س‌مر رجل]]]

(م حدّ = مُركّب حدّي، م س‌مر= مُركّب اسمي صغير، أث = أثر).

فبموجب هذا التحليل، ينتقل رجل في العربيّة الفصحى إلى مكان أعلى من المكان الذي يوجد فيه السور، ولا ينتقل الاسم في الدارجة.

لقد نظرنا أعلاه فيما يقابل النّكِرَة 'some' في الإنكليزيّة، واقترحنا أنها 'ما'، في المثال الذي حلّلناه. لننظر الآن في ما يقابل النّكِرَة 'a'، وهي نَكِرَة تتضمّن تأويلاً رقميّاً (cardinal)، أي 'واحد'، خلافاً للأولى. ما يقابل هذه النّكِرَة في العربيّة هو الاسم العاري، كما أسلفنا، لأنه يدلّ على الرقميّة كذلك (انظر الفاسي 2006 للتفصيل). في التركيب التالي، يلتبس تأويل النّكِرَة، بالجنسيّة، أو بالرقميّة الوجوديّة:

(84) كلب ينبح.

فأحد التأويلات أن هناك نوعاً من الحيوان ينبح. وتأويل آخر هو أن هناك كلباً واحداً ينبح (لا اثنين).

لنتذكّر أيضاً أن النّكِرَة الوجوديّة في العربيّة مُلتبسة بين التأويل القوي، الذي

يتطلّب الصعود فوق أسوارٍ أخرى، والتأويل الضعيف، بحيث أن الجملة (85) مُلتبِسة:

(85) لم أقرأ كتاباً.

أ. نفي > ∃، بمعنى أنني أنفي أني قرأت كتاباً.

ب. ∃ > نفي، بمعنى أن هناك كتاباً لم أقرأه (وقرأتُ كُتُباً أخرى).

فهذه التعارضات توحي بأن النّكِرَة يمكن تأويلها في مكان أسفل في الشجرة، وفي مكان أعلى من ذلك داخل الشجرة، حيث يتمّ انتقال الاسم النّكِرَة إلى الحد النّكِرة، وقد يتمّ انتقال المُركّب الاسمي برمّته إلى مكان أعلى داخل الجملة (انظر ديزنگ Diesing (1992) بالنسبة للإنكليزية، والفاسي (2006) بالنسبة للعربيّة والساميّة). وتعود هذه الخصائص في مُجملها إلى كون العدد الجنسي يُؤوّل طبقاً لِـ (78).

2.3. الجنسي المعرفة

وأما الجنسي المعرفة، فيُماثل الجنسي النّكِرَة في كونهما يشتركان في وجود عدد جنسي في بِنيتهما. والفرق بينهما مَصْدَرُه تأويلُ الحد المعرفة الموجود في الواحد، وليس في الآخر. لقد ربطت الأدبيّات بقوة بين التصنيف وجنسيّة العدد وتأويل الحد، وأقامت تلازماً بينهما، مما أدّى إلى الخلط بين مساهمة كل منهما في التأويل. لتوضيح الفُرُوق، لننظر في بنى المِلكيّة غير القابلة للتحويل (أو الحتميّة inalienable possession)، التي أدرجت في الأدبيّات في الجنسي المعرفة، كما في المثال التالي:

(86) رَفَعَ اليَدَ.

(بمعنى: رفع يده)

يدّعي ڤرنيو و تسوبتسريتا Vergnaud & Zubizaretta (1992) أن الحد في التراكيب المماثلة لهذا المثال في الفرنسيّة هو عبارة عن مُبهم حشويٍّ expletive، وهو يقترن بتأويلِ نمطٍ type، أي ما يماثل النوع في تصنيفنا. وخلافاً لهذا، فإن الحد المعرفة مع أسماءٍ أخرى يقترن بتأويل وريدة token، أي تأويل الفَرْدَة في تصنيفنا. ومن جهةٍ أخرى، رفضت گيرون Guéron (2003) هذا التحليل، واقترحت أن تعالج

أدوات التعريف في الفرنسيّة le/la/les كصنائف. وعليه، يجب أن نوضح أمرَيْن هنا: (أ) هل الحدّ يمكن أن يكون حشويّاً في الجنسي المعرفة؟ و(ب) هل الحد يمكن أن يُعتبر صنيفةً؟

ما هي طبيعة الحد في الجنسي المعرفة؟ لقد بيَّن كارسن (1977) وگستنر وكريفكا (1987) Gestner & Krifka، وكذلك كريفكا وآخرون (1995)، أن الحد في الجنسي المعرفة ينبغي أن يُقرن دلاليّاً بـ 'نوع معهودٍ' well-established kind، أو 'نوع طبيعيٍّ' natural kind يمكن أن يُحيل عليه المُركّب الحدي. وهذا ما يُفسِّر كون القراءة الجنسية متوفِّرةً في (87)، وهي صعبةٌ في (88):

(87) قنينة كوكاكولا لها عنق ضيِّق.

(88) ؟؟ القنينة الخضراء لها عنق ضيِّق.

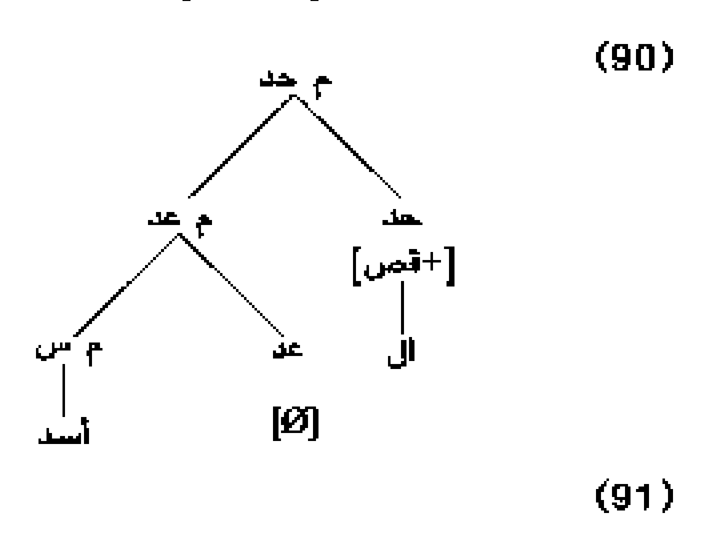
إحالة الحدّ يجب إذن أن تقترن بخلفيّةٍ معرفيّةٍ أو معلومةٍ معهودةٍ. ويمكن تمثُّل حدّ على أنه عائدُ معرفةٍ معهودةٍ. وإذا صح هذا، فإن الحد لا يمكن أن يكون فارغاً أو حشوياً (كما عند لونگوباردي 2001ب). فلو كان الأمر كذلك، لَما أمكن رصد لحن (88)، مقارنة مع سلامة (89) التامة:

(89) الأسد سينقرض قريباً.

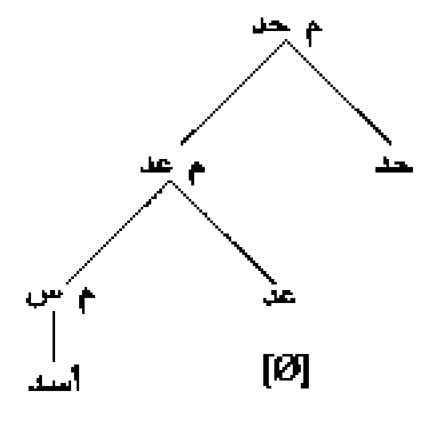
وعليه، فإني أتفق مع گيرون (2003) وبورر (2005)، من بين آخرين، في رفض الافتراض الحشوي للحد. وتبعاً لگستنر وكريفكا (1987)، أفترض أن الحد هنا عائدُ معرفةٍ معهودةٍ. وبما أن الحد ينطبق على أي طبقة من طبقات الأسماء، فإن الحد لا يمكن أن يكون نفسه صنيفةً (كأن يكون نوعاً، مثلاً)، كما عند گيرون (2003). فالحد لا يخلق النوع أو الكُتلَة أو الفردة، إلخ. والجنسي المعرفة مثل الجنسي النّكِرَة محافظ على التصنيف، والتأويل الجنسي مصدره العدد، كما بيَّنت، بقطع النظر عن نوع الصنيفة. إلا أن الجنسي المعرفة يجب أن يكون مُركّباً حدّيّاً يدلُّ على معلومةٍ معهودةٍ، وذلك هو ما يدلُّ عليه الحد، في اعتقادي. وإذا كان هذا صحيحاً، فإن الحدّ في الجنسي المعرفة ليس أقل إحاليّة من الحدّ الذي يُستعمل مع الفُرادات، والذي يمكن اعتباره عائداً خطابيّاً discourse anaphor، سواءً أكان إشاريّاً deictic، أو عهديّاً anaphoric.

لنفترض أن الحد يقوم بوظيفة تَقْصِيَة maximization، بمعنى أنه يستخرج أقصى ما ينطبق عليه المُركّب الاسمي (المعرف)، كما عند شارفي (1980) Sharvy. يُحْتَمَل إذن أن يكون حد الجنسي تَقْصِيَة للمُركّب العددي/ الجنسي، الذي يَسْفُلُه. فإذا كان **قص** Max هو القيمة الموسومة للحد (المعرفة)، فإن الجنسي النَّكِرَة يكون غير مُقَصٍ non-maximizing، أو غير مخصّص بالنسبة لهذه السمة. وفي الحالات التي يقرن فيها الجنس بالنوع، فإن الحد الجنسي ينطبق على النوع بأكمله، مما يحدث أثر التَّقْصِيَة، أو الأُحاديّة uniqueness التي تُفْتَرَضُ أيضاً كوظيفة لأداة التعريف منذ راسل (1995) Russell. ولأن الجنسي المعرفة يُعتبر عائد معلومةٍ معهودة، فهذا يرصد خاصيّة المعهوديّة أو المألوفية familiarity، كما عند هايم (1982) Heim، التي تَسِمُ المُركّبات الحدّيّة التي تكون معهودةً خِطابياً. يمكن التمثيل إذن لنمطي الجنسي باستغلال سمة **قص** Max، كما يلي:

(90)



(91)



(مثلاً: أسد أبيض انقرض من أفريقيا).

4. العَلَـم

تطرح الحدود التي تظهر على الأعلام في العربيّة وغيرها من اللغات عدّة تساؤلات. فلو سايرنا منطق پارتي (1986) Partee، فإن النمط "الطبيعي" للعلم الذي يظهر في موقع موضوع (argument position) هو أن يكون "عاريا" (بدون أي وسم حدي)، كما في (92):

(92) أ. جاء زيدٌ.

ب. عادت فاطمةُ من الحج.

وهذا المنطق يماشي أيضاً ما ذهب إليه كيركيا (1998أ) ولونگوباردي (2006). فالأصل في التنميط typing هو أن يظهر العلم بدون واسمات حدّية علنيّة. فإذا ما ظهر عليه التعريف، كما في (93)، عُدّ حشواً لا دلالة له (لتحليلٍ مُخالف، انظر برگ (1973) Burge):

(93) أ. رجع الأزرق.

ب. كنت في البيت الأبيض (في واشنطن).

والأغرب من هذا هو أن يظهر العلم بالتنوين عليه، خاصّةً إذا ما عُولج على أنه وسمٌ للتنكير (كما في كلوغلي (2007) Kouloughli مثلاً):

(94) أ. جاءت هِنْدٌ.

ب. قام محمدٌ.

ونظير هذا يمكن أن يُطرح بالنسبة للعلم الذي يكون مضافاً:

(95) مات عبد اللّه.

ومن السهل أن نبيّن أن العلم في (94) ليس نكرةً في التركيب، وذلك باللجوء إلى وصفه، فيظهر التعريف على وصفه، ولا يصحُّ التنكير. قارن بين (96) و(97):

(96) رجع محمدٌ الشاعِرُ.

(97) شربت شايًا صينيًا.

فكيف نصل إلى التعريف في (96)؟ قد ندّعي أن العلم معرفة (بالضرورة)، وأن الوصف تبعاً لذلك يكون معرفةً. أو بعبارةٍ أخرى، فإن التطابق في التعريف تُمليه

دلالةُ العَلَمِيّة. ومع أن هذا التخريج يبدو معقولاً، إلا أن الأمر أكثر تعقيداً. بل هناك ما يوحي بأن التطابق في (96) تركيبي، وليس دلاليّاً صرفاً. ولو كان كذلك لَما تغيّرت توزيعاته بحسب السياق التركيبي.

ومن أهم الملاحظات في هذا الصدد أن الوسم بالتنوين أو الوسم بالألف واللام يظهر أو يحتجب حسب تأويل الاسم العلم، وحسب تركيبه. فاسم العلم الحامل لهذَيْن الوسمَيْن في (93) أو (94) قد يظهر عارياً، أو يُعَرّى بفقدان الواسمتَيْن معاً في النداء الموقوف على فردٍ واحدٍ (أو فَرْدة)، كما في (98):

(98) أ. يا أزرقُ!

ب. يا هندُ!

فالتنوين لا يصحُ هنا، ولا يصحُ ورود الألف واللام. سنعود إلى تحليل هذا التركيب أسفله. ولكننا نلاحظ أن هذا الاختيار شكلي تركيبي، تختلف اللغات في تحقيقه. فالعاميّة المغربيّة، مثلاً، يوجد فيها نداء فردي بالألف واللام، دون غيره:

(99) أ. يا لَزْرَقْ! (*زْرَقْ)

ب. يا الراجل! (*راجل)

(يا الأزرقُ! يا الرجلُ!)

وفي الاتجاه الآخر، نجد التنوين والألف واللام يدخلان على الاسم العلم لإخراجه من العَلَمِيّة إلى الجنس، كما في الأمثلة التالية:

(100) أ. جاء يزيدٌ زرته البارحة.

ب. عاد المحمد الذي حدثتني عنه.

فهذه التناوبات في توزيع الحدود تدلُّ على أن العلميّة تركيب، وليست تصنيفاً مُعْجَميّاً لأسماء أعلام. بل إن الاسم العَلَم يدخل التركيب فتدخل عليه الصرفات الوظيفيّة التي تدخل على باقي الأسماء. أو بعبارةٍ أخرى، فإن العلم مُركّب حدّي بخصائص تركيبيّةٍ مميِّزةٍ له عن المُركّب الحدي الجنس. والعلميّة تأويل تركيبي.

5. النداء والمُركّبات الحدّيّة العارية

كما بيّنا في (98)، فإن هناك مُركّبات اسميّة عارية تماماً، من أي وسم للتنوين أو الألف واللام تختلف عن المعارف من جهة، والنكرات التي تحدّثنا عنها في الفقرات السابقة. فهي مجرّد أسماء في صورتها. وهذا الضرب من العُرْي ينطبق على العلم، كما في (98)، كما ينطبق على الجنس، كما في (101):

(101) أ. يا رجُلُ!

ب. يا سمكُ!

ج. يا رجالُ!

تركيب النداء من هذا النوع له خصائص يمكن إجمالها في ما يلي:

(102) أ. الاسم تام العُرْي.

ب. يحمل إعراب الرفع.

ج. يُؤوّل على أنه ينطبق على مخاطَب فريد، أو مُفرَّد.

د. لا يمكن نعته.

يمكن رصد الخاصيّة (أ) بافتراض أن الاسم العاري ينتقل إلى الحد في التركيب. وإذا افترضنا أن حد يتضمّن شخصاً ثانياً (مُخاطَباً)، أي سمة [شخص 2]، وسمة ثانية هي [+ تفريد] individuation، فإن الخاصية (ج) يمكن رصدها كذلك. وأما الخاصية (د)، فهي ناتجة عن كون الاسم عارياً (بدون وصف). وأما الخاصية (ب)، فيمكن أن تُعالج في إطار تحييد الإعراب في هذه الحالة (مع أن الأصل يفترض أن يكون النصب أجدر هنا؛ انظر ورايت (1874/1877) Wright بصدد بعض التعميمات الإعرابيّة المُقيّدة في هذا الإطار).

ومن المعلوم أن هناك مُنادىً يدخل عليه التنوين، نمثّل له فيما يلي:

(103) أ. يا رجلاً غير مؤدب!

ب. يا يزيداً صغيراً!

هذا الضرب من النداء له خصائص نُجملها فيما يلي:

(104) أ. ليس الاسم المُنادى عارياً تمام العري، بل إنه نكرة (ولا يُؤوّل على أساس أنه معرفة).

ب. يحمل المُنادى إعراب النصب.

ج. ليس المخاطب مفرّداً، بل لا يقصد مخاطبة من هو فريد.

د. يمكن نعت المُنادى (بصفة أو جملة).

ما يثير الاهتمام هنا هو أن سمة [شخص 2] لا تقترن بسمة [+ تفريد]. بل إن التأويل غير مُفَرَّد. فشطر الحدّيّة بهذا الشكل يمكن رصده باقتراض أن الاسم (ووصفه) لم ينتقل إلى حدّ، بخلاف ما يحدث في النداء التفريدي.

وهناك نوع ثالث للمُنادى، نجده في العاميّة المغربيّة، كما أسلفنا. ففي (99)، نجد المُنادى معرّفاً. ويظهر أن هذا النوع من النداء يقتضي شطراً كذلك. فسمة [شخص 2] تظهر في الحد، بينما الاسم المعرفة يظل أسفل في البِنية. وتلتصق به الألف واللام، على غرار ما يحدث للاسم النَّكِرَة في (103). فهذه التنوعات في التعبير عن النداء ترصدها التعميمات التالية:

(105) المنادى مُركَّب حدي.

(106) أ. ينتقل م س‌س إلى الحد (في النداء التفريدي)، أو

ب. يظل م س‌س في موقع سفلي في م حد (في النداء غير التفريدي).

6. اسم التفضيل والتفريد

يُؤَوَّل التفضيل على أساس الأُحاديّة أو التفريد (أو خاصية يوطا iota)، وهو معنىً يقترن بصَرفيّة التفضيل، وبحدّ التعريف في نفس الوقت.

لقد عولج التفضيل المُعرَّف في الإنكليزيّة على أساس أنه إما معرفة قويّة 'مُطلقة' (absolute)، أو نكرة ضعيفة 'مقارِنة' (comparative). ففي الجملة:

(107) The highest mountain is covered with snow

يحتمل التأويل أن يكون هناك جبل واحد مُعيَّن، يطلق عليه هذا الوصف، أو جبل ينطبق عليه هذا الوصف مقارنةً مع جبالٍ أخرى (انظر زبولشي Szabolcsi (1986)، وهايم Heim (1994)، وكين Kayne (2004)، وشنكوي Cinque (2006) من بين آخرين).

وأما أسماء التفضيل في العربيّة، فإنها حين تكون مفردة على الأقل، لا

تكون إلا نكرة في التركيب، رغم أنها تُؤوَّل على أنها مُطلقة أو أُحاديّة، كما يظهر في المثال الموالي:

(108) أكبر جبل مغطى بالثلج.

فالتفضيل هنا إذا وُصف يكون وصفه نكرةً بالضرورة:

(109) أكبر جبل إفريقي (*الإفريقي).

ورغم أن التفضيل نكرة، فإن تأويله يماثل تأويل التفضيل المعرفة في (107)، وخاصّةً في التأويل المُطلق أو المُفرَد.

ومما يزيد في غرابة هذا الوضع أن التفضيل حين يقع بعد الاسم (أو بعدياً)، فإنه يكون معرفةً بالضرورة حين يدلُّ على نفس ما يدلُّ عليه التفضيل النَّكِرَة المُضاف. فالتركيب (108) يتناوب و(110أ). وأما (110ب)، فلا يمثل معناه:

(110) أ. الجبل الأكبر مغطى بالثلج.

ب. جبل أكبر مغطى بالثلج.

ومن خصائص اسم التفضيل أنه لا يدخل في الإضافة المعرفة، حتى حين يكون معرفةً، فلا يُضاف إلى معرفة:

(111) *أكبر الجبل.

ولا يدخل التعريف عليه كذلك، حين يكون قَبلياً:

(112) *الأكبر الجبل.

(وهذا قياساً على الثلاثة الأثواب)[4].

وعليه، يمكن إقرار أن تركيب التفضيل له سلوك مزدوج بالنظر إلى التعريف والتنكير. وهذا السلوك يمكن رصده إذا افترضنا أن التعريف (الدلالي) التقليدي

(4) يمكن أن يكون هناك تعريف مع اسم التفضيل في تراكيب يُضاف فيها إلى جمع معرّف، كما في (أ):

(أ) أعلى الجبال في الأطلس الكبير.

فهذه البنية بنية تبعيضيّة partitive، بمعنى 'أعلى جبل من بين الجبال'. وهذه البنى يختلف تركيبها وتأويلها عن التفضيل التفريدي الذي نناقشه هنا.

ينبغي تحليله باللجوء إلى سمتَيْن: سمة التفريد و/أو سمة الأحادية، وسمة الشخص. ويمكن حينئذٍ افتراض أن اسم التفضيل ينتقل من مكان الصفة إلى مكان الحد، باحثاً عن الأُحاديّة (الدلاليّة) و/أو التفريد، بقطع النظر عن التعريف الشكلي، طبقاً للتعميم التالي:

(113) اسم التفضيل ينتقل إلى حدٍّ، لتلقّي تأويله الأُحادي/التفريدي.

فالصفة ص لها سمتان غير مُؤَوَّلتَيْن، [+ تفريد] و[+ شخص]، يتمّ تقييمهما في حدٍّ، كما يقع في النداء، بقطع النظر عن التعريف الشكلي.

7. خاتمة

تفرّد هذا الفصل، بناءً على أعمال سابقة لنا، بدراسة النكرات، والبنى الجنسية، والأسماء العارية، إضافةً إلى المعارف والأعلام. لقد موْقَعنا العربيّة ضمن اللغات الأخرى، وتبيّن أنها تشابه اللغات الرومانية (وخاصّةً الإيطالية) في توظيف أداة التعريف، ونقل الجنسي النَّكِرَة، إلخ. وتتميّز النكرات بأنها عارية صُرْفيّاً، مع أن سلوكها التركيبي يجعل منها نكرات. وبيّنا أن هناك أسماءً عاريةً تمام العري، توظَّف في النداء والتفضيل. وقد قادتنا هذه التباينات التوزيعيّة إلى افتراض سمتَيْن تُؤَوَّلان في الحدّ هي الشخص من جهةٍ، وسمة التفريد من جهةٍ ثانيةٍ.

الفصل الثالث

الجمع في الأفعال

أقامت الأدبيّات الحديثة توازيات هندسيّة قويّة بين تركيب الأسماء وتركيب الأفعال اعتماداً على ما ورد في أبني Abney (1987)، وباخ Bach (1986)، وكريفكا Krifka (1992)، من بين آخرين. إلا أن التحليل المُدقّق للجمع في الأفعال والأحداث بيّن أن افتراض التوازي ليس بالسهل، بل يحتاج إلى تدقيق.

1. الجمع في الأفعال والأحداث

قد يُولِّدُ الفعل جمعاً. فعل نشاط مثل 'رَقَصَ' يدلُّ على جمعٍ لأحداثٍ متاليةٍ في فتراتٍ زمنيّةٍ متاليةٍ قد تكون قصيرةً، ولكنها مُتعدّدةٌ. زيادة علىَ كونه قد يكون مفرداً، استثناءً. الرقص يدلُّ إذن على نوع الحدث، الذي يوازي نوع الاسم، مثل 'تمر' كما حدّدناه آنفاً في الفصلَيْن الأول والثاني. ويمكن روز خاصية الجمع (أو التعدُّد) في الفعل بطُرُقٍ مُتعدّدةٍ. يمكن، مثلاً، قياس عدد المرّات التي يقع فيها الحَدَث، كما في (1)، أو عدد وحدات الحَدَث، كما في (2):

(1) رقص الرجال ثلاث مرات.

(2) رقص الرجال ثلاث رقصات.

وهناك تراكيب أخرى تفيد بأن الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل مُتعدِّد. فعبارة 'أكثر من'، مثلاً، تفيد الجمع:

(3) رقص الرجال أكثر من رقصة.

وأما في (4)، فإن استعمال اسم نوع الحدث (الذي يُدعى بالمصدر عادةً)، وكذلك حمله، لوصف ما حدث من رقص، يبيّن أن التأويل المقصود تأويل مُتعدِّد:

(4) الرقص كان متنوّعاً.

أضف إلى هذا أن كلاّ من (1) و(2) قد يكون لهما تأويلات تكراريّة repetitive، أو تراكميّة cumulative، وهذا لا يتوفّر إلا للجمع.

وبنفس الكيفيّة، فإن القراءات المجُامِعة والمُرَاكِمة للحدث تَبرزُ في جُمَلٍ مثل (5):

(5) رقص أربعة رجال ثلاث رقصات.

فوحدات حدث الرقص قد تكون أُنجزت جماعيّاً، أي أن أربعة أفراد قاموا مجتمعين بإنجاز ثلاث رقصات، أو أنهم أنجزوها متفرقين، أو بالمُوَازِعة distributively، أي أن واحداً من الرجال إلى أربعة شارك في رقصةٍ أو أكثر. فما يهمُّ هو أن مجموع الرقصات في القراءة المُوازِعة هو 3، ومجموع المشاركين في الرقص لا يزيد ولا ينقص عن 4. فالعدد يتحقّق إما بصفة تكراريّة، أي أن المشارك الواحد يقوم بأكثر من رقصةٍ، أو بصفةٍ تراكميّةٍ، بمعنى أن الفعل مُوَزِّع، أو المشارك مُوَزِّع، أو هما معاً، ولكن المجموع يُتوصل إليه بعمليّة زيادة تؤدّي إلى النتيجة المرجُوّة. أفترِضُ أن هذه الحُمُول مُراكمة مُعْجَميّاً، أي أن هذا المعنى يتحقّق في الدخلة المُعْجَميّة للفعل، وأن الجذر المُعْجَمِيُّ هو مصدر القراءات المُجامِعة والتكراريّة والمُراكِمة. أضف إلى هذا أن النحو لا يفرّق بين القراءات المُوازِعة، والمُراكِمة، والمُجامِعة، أو المُكَرِّرة الآنفة الذكر. وهذا ما تذهب إليه كراتسر Kratzer (2008) كذلك. هذا التحليل يتماشى أيضاً وكُلّيّة المُراكمة cumulative universal التي يقترحها كريفكا Krifka (1992)، والتي مفادها أن "الحمول البسيطة في اللغات الطبيعية تختصّ بكونها مُرَاكِمة".

وتستدل كراتسر (ن.م.) على أن الأفعال لها سمةٌ مميِّزةٌ هي أنها تأخذ موضوعات arguments، وهناك أفعال مُتعدِّية وأفعال لازمة لامنصوبة unaccusative تختصُّ بأنها علاقيّة مثل الأفعال الموالية في الإنكليزيّة، أو مقابلاتها العربيّة:

(6) أ. relate, connect, resemble, surpass, depend, hinder, cause، إلخ.

ب. تسبب في، عاق، ارتبط بـ، فاق، أشبه، ربط بين، إلخ.

فهذه الأفعال وأفعال أخرى تختصُّ بكونها تصف أنواعاً من الأحداث (أو بصفةٍ

أعمّ، حدائث (eventualities)، تُرْبَطُ بواحدٍ من المشاركين على الأقل، بصفةٍ ملازمةٍ inherent، أي أن معنى جذر الفعل لا يقوم دون ربطه بصفةٍ دائمةٍ بهذا المشارك.[1] فإذا كانت دلالة الحمول والأدوار المحورية مُراكِمة بدءاً من الجذر، فإن التأويل المُراكِم لجُمَلٍ مثل (5) ليس مفاجئاً، بل إنه متوفّر بدون أي جَهْدٍ. وعليه، يصبح من الطبيعي أن نفترض أن الأفعال، مثل الأسماء، يتوفر لجذورها تأويل النوع، المقرون بعدد عام، يتيح قراءات بالجمع أو بالمفرد (كما بيّن الفاسي 2005 و2009؛ وانظر زَلْمَن وَيُو Rullman & You (2006) عن العدد العام، وكذلك كوربيط Corbett (2000)).

1.1. تعدُّد الحدث والصرف

يوجد في العربيّة صرف يدلّ على تعدد الحدث، أو ما يسمّيه نيومن (2000) Newman *pluractionality*. يتعلّق الأمر بتضعيف الصامت، أو الحركات الطويلة. فهذا الصرف الداخلي ينطبق على الجذور البسيطة، ليُكوِّن جذوراً مُركّبةً، وهذه الأخيرة تولّد تأويلات تعدُّد الحَدَث، بما في ذلك تأويل الشدّة أو التكثيف intensive أو التكرار repetitive، أو تأويل التفاعل/التشارك /interaction participation، أو تأويل التلطيف attenuative، كما في الأمثلة التالية، بالتتابع[2]:

(7) جوّل الرجل.

(8) جاذب الرجل المرأة.

(9) أ. خَرَّ.

ب. خَرْخَرَ.

لنتأمل الحمل المتعدّي في تأويل 'التكثير' في الجملة الآتية:

---

(1) أترجم eventualities بحدائث، ج حَديثة. اللفظ الإنكليزي من وضع باخ Bach فيما أعلم، وهو لفظ عامّ يُطلق على سائر الأوضاع، بقطع النظر عن كونها أحداثاً events، أو حالات states. فالحدائث قد تكون سكونيّة stative أو غير سكونيّة non-stative بخلاف الأحداث التي لا تكون إلا غير سكونيّة.

(2) عن هذه المعاني وتأويلها في اللسانيّات الحديثة، انظر الفاسي (2003) و(2000)، والمراجع المذكورة هناك. وانظر كذلك الشكيري (1984) والسيناوي (1997) للمزيد من التحليل والتفصيل في الأدبيّات العربيّة، وتأويل مفهومَي التكثير والتفاعل على الخصوص.

(10) جَرّح الجندي الأطفال.

فهذا التركيب مُلتبس، والتضعيف يفيد فيه:

(أ) أن الجندي أوقع جروحاً كثيرةً بالأطفال، أو

(ب) أنه جَرَحَ كثيراً من الأطفال.

لنسمّ القراءةَ الأولى قراءة الحدث، بمعنى أن التكثير ينطبق على الحدث، والقراءة الثانية قراءة المشارك، بمعنى أن التكثير يصدق على الموضوع المُشارك. وهَبْ أننا نقرأ 'التكثير' هنا على أنه جمع نحوي. والجمع يُؤَوَّل على أنه جمع 'تكثير'، أو وفرة، أو كميّة كبيرة، مما يعني أنه ضرب من الجمع المزدوج (أو الثنائي). ففي قراءة الحدث، ينطبق الجمع على حَدَثٍ نوع، يدلُّ على الجمع أصلاً، كما بيّنا أعلاه. تنتج عن هذا قراءة مزدوجة (تدعى بالتكثير في الأدبيّات القديمة). وفي قراءة المُشارك، وبما أن الموضوع جمع نحوي، فإن التضعيف (إذا تمثَّلناه جمعاً) يقوم بعمليّة جمع ثانيةً، أو بجمع جمع، مما يؤدّي إلى تأويل التكثير في المُركَّب الاسمي/الحَدْي. فالجمع المزدوج هنا يمكن تصوُّره على أنه ينطبق على مستوى المُركَّب الحَدْي (أي أنه فوق المُركَّب الحَدْي). وهذا يماثل جمع المُركَّب الحَدْي عند زاورلند Sauerland (2005) وكراتسر (2008). فالجمع الذي يعلو المُركَّب الحَدّي لا يمكن تأويله داخليّاً، أي أنه ينطبق على الاسم، لكون الاسم جمعاً. ولابُدّ من أن نلاحظ هنا أن قراءة المُشارك المزدوجة لا تتوفر إلا للموضوعات الجُموع. وأما المفرد، فلا يتوفر له ذلك كما هو واضح من تأويل التركيب (11):

(11) جرّح الجندي الطفل.

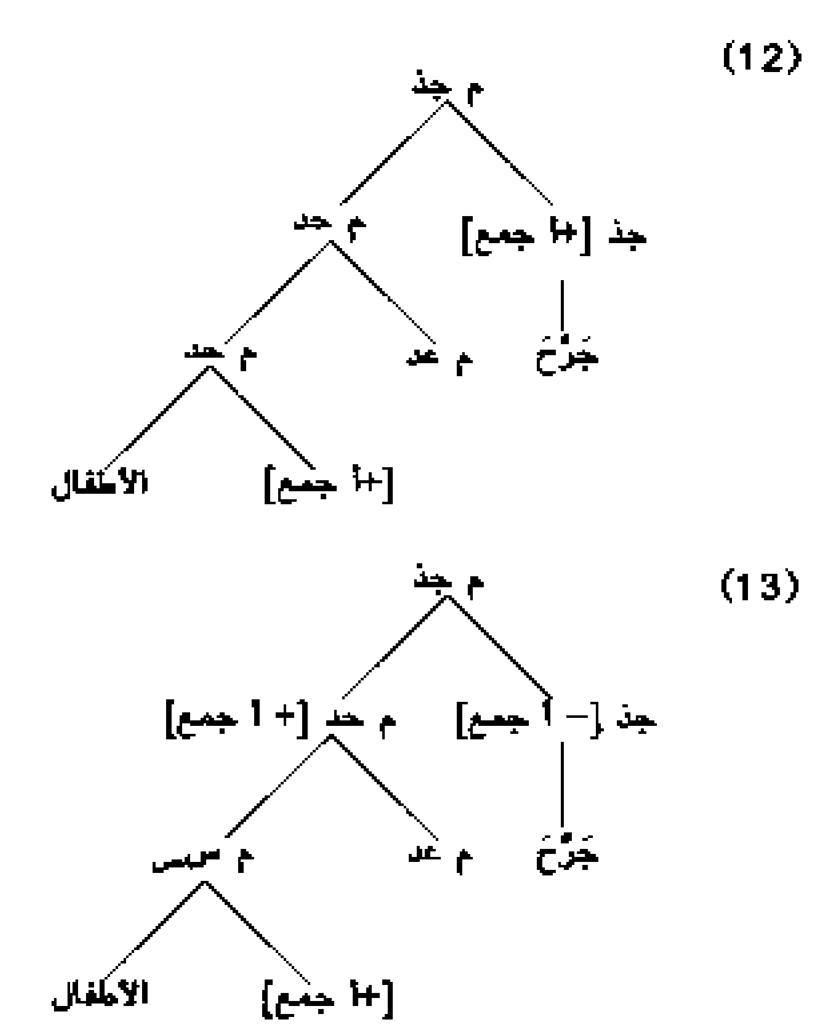
فالقراءة هنا محصورة في 'تكثير'/جمع الحدث، ولا يمكن أن تنطبق على المُشارك.

لنفرض الآن أننا نستعمل عمليّة طابَق Agree من أجل رصد القراءتَيْن. في قراءة الحدث، ينطبق الجمع على الجذر الرأس (الفعلي)، وتنتج القراءة التكثيريّة عبر إلحاق الجمع بالجذر، باعتباره نعتاً (أو ظرفاً). فنعت الجمع بجمع جديد يُحدث تأويل جمع التكثير أو التكثيف. ويكون المُركَّب الحَدْي الموضوع غَير معنيٍّ في هذه القراءة. بل إن التأويل يُضارع تأويل اللازم في (7). وأما في قراءة المُشارك

(المفعول)، فإن الجمع لا ينطبق على الرأس/الحدث. بل إن ازدواج الجمع ينعكس على المُركَّب الحَدّي المفعول، وليس على الحدث نفسه. دعني أفترض أن الجمع سمةٌ غير مُؤَوَّلة على الجذر/الرأس، ولكنها مُؤَوَّلةٌ على المُركَّب الحَدّي. فالمُركَّب الحَدّي مزوّد الآن بسمتَيْن للجمع، واحدة في المُركَّب الاسمي، مُؤَوَّلةٌ داخله، والثانية في المُركَّب الحَدّي مُؤَوَّلةٌ خارجه فقط. وعليه، فإن سمة الجمع العليا الموجودة على رأس الحدث تتصرف كسمةٍ تطابقٍ مع سمة الجمع العليا الموجودة على المُركَّب الحَدّي. وسمة الجمع الثانية الموجودة على المُركَّب الحَدّي تُؤَوَّلُ بداخله، رغم أنها لا تظهر إلا على الفعل. أو بعبارةٍ، فإن المُركَّب الاسمي/الحَدّي يخضع لعمليتَي جمع دلاليَّتَيْن (وليستا شكليَّتَيْن). ويكون التأويل إما صِنافيّاً، أو تكثيريّاً/تكثيفيّاً، كما بيّنا في الفصل الأول. وأقدّم هنا تشجيرتَيْن متباينتَيْن ترصدان تأويل الحَدَث وتأويل المُشارك على التوالي:

(12)

(13)



(جذ = جذر، +أ = مُؤَوَّل؛ −أ = غير مُؤَوَّل؛ س‌س= إسقاط الاسم الوظيفي الذي يُدعى الاسم 'الصغير'؛ عدّ = عدد).

لاحظ أن سمة الجمع غير المُؤوّل في المُركّب الجذري تُقيّم بواسطة الجمع الخارجي [+أ جمع] الموجود على المُركّب الحَدّي في (13). وأما ما يخصّ [+أ جمع] الملحق بالجذر في (12)، فإنه يُؤوّل على الرأس/الجذر، لكونه مُلحقاً به. ولا يحتاج إلى علاقةِ هديفةٍ–سبيرةٍ probe-goal. فالتأويل الحَدّثي أو المُشارِكي هما تمظهران للجمع، وفي كل منهما يكون الفعل موسوماً صُرفيّاً. فجمعُ الأفعال يمكن أن يكون مصدره المحمولات الاسميّة (المفعولات والفضلات والنعوت، إلخ)، ويكون الوسم الجمعي على الفعل مُؤوّلاً، كما قد يكون تطابقاً شكلياً مع المُركّب الحَدّي التابع. والجمع قد يكون رأساً للجذر، أو نعتاً له[3].

1.2. الجمع المُجامِع والجمع المُوازِع

لنتفحّص الجملتَيْن التاليتَيْن، اللتَيْن تبدوان رديفتَيْن:

(14) جرَّح أربعة جنود طفلاً.

(15) أربعة جنود جَرَّحوا طفلاً.

في (14)، تقع الذات الفاعلة، وهي جمع، بصفة مجامعة (أو مجتمعة أو مُجَمّعة) على الحدث. يتوافق ذلك مع مقياس المجامَعَة Collective Criterion عند لندمن Landman (1996). ولا يُؤوّل النّكِرَة المفرد على المُوازَعة. هناك حدث واحد (أدنى) في التأويل، أو سلسلة من الأحداث الفرعيّة المتطابقة، ينجزها نفس الفاعل المُشارِك. وعليه، ليس هناك إلا طفل واحد في التأويل. والحدث مُجَامِع (أو قد يكون ذا مُوازَعة 'ضعيفة'). والتأويل هو أن أربعة جنود أوقعوا جراحاً كثيرة بطفل واحد جماعيّاً أو رُكاميّاً. وفي (15)، وهي صيغةٌ أخرى للتركيب (14)، مع تقديم الفاعل، هناك تأويل مُمَيّز، إلى جانب التأويلات المتوفّرة للتركيب (14). هذا التأويلُ موازِعٌ بامتياز. وهو يعني أن كل واحد من الجنود الأربعة قد جَرّح طفلاً واحداً. والحصيلة يمكن أن تصل إلى أربعة أطفال جُرّحوا. فهذا التأويل المُوازِع القويّ قد يجد مصدره في تطبيق الجمع على المُركّب الفعلي (الصغير)، بمعنى أن صُرْفة الجمع الموجودة على الفعل تُؤوّل على أساس أنها جمع له.

---

(3) انظر: ويلتشكو Wiltschko (2008) عن هذَيْن الوضعَيْن.

3.1. الجمع الدلالي في رتبة فا ف مف

لقد عولجت التناوبات في الرتبة والتطابق في رُتَبِ ف فا مف وفا ف مف على أساس أنها إما شكليّة، أو أنها متميّزة بالنظر إلى خصائصها الخِطابيّة[4]. وبقطع النظر عن هذه التمايزات، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأن تناوبات من هذا النوع تجد مصدراً لها في الدلالة. ففي ف فا مف، ليس المُركَّب الفعلي/الزمني مجموعاً، ومُركَّبه الحَدّي الفاعل ينقصه إسقاط للجمع على مستوى المُركَّب الحَدّي. وأما في فا ف مف، فإن المُركَّب الفعلي/الزمني والمُركَّب الحَدّي (الخارجي) مجموعان. وكنتيجة لهذا، فإن رتبتَي فا ف مف وف فا مف ليستا متكافئتَيْن دلاليّاً (ولا صرفيّاً/تركيبياً). جمع م ف س متوفر (وكذلك دلالته) في فا ف مف، وهو غائب في ف فا مف.

لنتأمل التركيبَيْن التاليَيْن:

(16) دخن أربعة رجال سيجارتَيْن.

(17) أربعة رجال دخنوا سيجارتَيْن.

فرتبة ف فا مف ليس فيها جمع أو تطابق عددي. وتأويلها مُجامِع/مُراكِم بالأساس. وهي تعني أن أربعة رجال مجتمعين دخنوا سيجارتَيْن في المجموع، وليس أكثر من ذلك. وفي فا ف مف (أي (17))، هناك قراءة مُوازِعة للحَدَث، بحيث إنه بالنسبة لكل حَدَث تدخينٍ لسيجارتَيْن، هناك مُنفِّذ/مُشارك يمكن أن يكون عدده 1، 2، أو 3، ولا يمكن أن يكون 4. والنتيجة هو أن 4 إلى 8 سجائر حصل تدخينها. وكما شرحنا من قبلُ، فإن هذه النتيجة يمكن التوصل إليها بافتراض أن الحدث جمع، وأن فاعله جمع كذلك. وبعبارة، فإن سمة الجمع تؤول في المُركَّب الحَدّي والمُركَّب الفعلي معاً. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نحتاج إلى آليّة لتقييم السمة بالاشتراك value sharing، وليس آليّة من النوع الذي وظّفناه إلى حدّ الآن. هذا التدقيق أساسي لمعرفة هل الجمع يمكن أن يكون رأساً للمُركَّب الفعلي ومُؤَوَّلاً فيه

(4) انظر هاربرت وبهلول (2002) Harbert & Bahloul من أجل نظرة مستفيضة عن هذه الأعمال، وكذلك بهلول (2007). وعن دور السمات الخطابيّة، انظر الفاسي (1988 و2005).

كذلك، أو هو نعتٌ فقط modifier، أو سمة غير مُؤَوِّلة، كما افترضت سابقاً. وهذه المسألة ليس من السهل الفصل فيها، وإن كانت الطبيعة 'العائديّة' anaphoric أو غير المُؤَوِّلة لجمع المُركّب الفعلي تبدو مُحدَّدة تركيبياً (بالسابق antecedent)، وليس بشيءٍ ملازمٍ للمُركّب الفعلي.

هناك دليل على أن المُركّب الحَدّي الفاعل في رتبة ف فا مف ليس له عدد (أو جمع). فمع المُركّبات الحدّيّة الاسميّة البسيطة ليس هناك وسمٌ عدديٌّ على الفعل، كما في التركيب (18):

(18) حضر الرجلان وأنت.

فحتى العنصر الأول في العطف لا يتطابق في العدد مع الفعل، لأنه اسمي. وهذا الأمر يوحي بأن المُركّب الحَدّي المعطوف ليس له عد (أو جمع) في رتبة ف فا. إلا أن الفاعل حين يكون ضميرياً بخلاف هذا. فالفعل يتطابق في العدد مع العنصر الأول في العطف:

(19) حضرتما أنتما وأنا.

لاحظ أن التطابق هنا لا يتمُّ طبقاً لِما قد يحدث من 'تَصَرُّف في السمة feature resolution' داخل المُركّب الاسمي المعطوف. فليس هناك تصرف في العدد، وإلا لكان جمعاً، أو تَصَرُّف في الشخص، ولو كان كذلك لكان الشخص الأول. التَصَرُّف يتمُّ في رتبة فا ف مف، حيث يتطابق الفعل مع المُركّب العطفي بأتمّه، بالتَصَرُّف، وليس مع أحد أعضائه:

(20) أنتما وأنا حضرنا (*حضرتما).

فالتصُّرف يمكن اعتباره مؤشّراً على وجود م فس جَمْع، يقترن بمُركّب حدي جَمْع كذلك. فهذا الجَمْع خارجي (أو مُرَكّبي أو صَرْفي). وبما أنه ليس هناك تصرف في العدد أو الشخص في (19)، فمن المعقول أن نفترض أن المُركّب الحَدّي الذي يضمُّ المُركّب العطفي في (19) ليس له سمات عدد أو شخص. وتتمّ المطابقة مع م س‌س قد يكون له شخص، وليس له عدد. ومن المحتمل أن يكون الفعل/الزمن فس/ز له شخص، وليس له عدد، في رتبة ف فا. فالتقييم أو التطابق ينطبق على سمة الشخص في العنصر الأول للعطف، ولا ينطبق على سمة العدد، لأن م فس ليس مجموعاً. ويمكن رصد هذا الفرق إذا كان عنصرا العطف

مُرَكَّبَيْن بصفةٍ لاِمتناظرةٍ asymmetric. أضف إلى هذا أن المُركَّب الفعلي المجموع يجب أن يتحكم فيه مكونياً مُركَّب حدي جمع. فحين يتحكم فـ س مكونياً وبصفةٍ لاِمتناظرةٍ في م حد، فإن م حد لا يمكن أن ينقل عدده إليه، ويتعذّر تطبيق طابَقِ على هذَيْن المكوّنَيْن (انظر الفاسي الفهري (2009) لمزيدٍ من التفصيل عن تشجيرات التطابق في العربيّة).

لقد لاحظت كراتسر (2008) Kratzer أن الفاعل يتعذّر أن يكون مُوازِعاً حين يكون في موقعٍ سافلٍ بعد الفعل في الألمانيّة، كما في الجملة التالية:

(21) Am Nebentisch rauchten vier Männer eine Zigarre

في مجاورة طاولة دخنوا أربعة رجال سيجار

في الطاولة المجاورة، دخن أربعة رجال سيجاراً.

فالجملة (21) تعني أساساً أن الرجال الأربعة دخنوا (مجتمعين) سيجاراً واحداً. وهي تقترح أن هذه الفواعل السافلة ينقصها إسقاط الجمع الأعلى. وعليه، فإن المُركَّب الحَدّي لا يستطيع أن ينقل الجمع إلى المكوِّن المؤاخي، في تحليلها. وفي العربيّة، فإن مثل هذا التحليل يصدق على التباين بين رتبتَي ف فا مف وفا ف مف. فالرتبة فا ف مف لها تطابق في العدد، ولكن ف فا مف ليست مثلها. وعليه، فإن تحليلنا يقترب من تحليلها، وقد يصل إلى نتائج مُماثلةٍ.

وتستدل بيانكي (2006) Bianchi على أن العدد يمكن تأويله حين يَسِمُ الأفعال، مثلما يحدث مع العدد الذي يَسِمُ الأسماء. وعليه، فإن عدد الفعل يكون ذا محتوى دلالي في عددٍ من الحالات، ويكون إسهامه في الدلالة هو جمع الحدث. وهي تقدّم كدليل على هذا ما يحدث مع المُركَّب العكاسي في الإيطاليّة *uno dopo l'altro* "واحداً بعد الآخر". فالعكيسة، التي تتصرّف كنعت والتي تُربط بسابقٍ لها، تدلُّ على تسلسلٍ زمنيٍّ لمجموعةٍ من الأحداث. والمقاربات المعروفة للمكاناس تتطلّب وجود سابقٍ مُتعدٍّ دلالياً لها، لأن المُوازَعة ملازمةٌ لها، ولكن بيانكي تستدل على أن السابق ليس جَمْعاً دلاليًا وحسب، بل إنه جَمْعٌ تركيبي كذلك. والدليل يأتي من الأسوار التي تفرز لاِمُضارَعة mismatch بين العدد الدلالي والعدد التركيبي مثل 'أكثر من م س واحد'. فهذا المُركَّب جَمْعٌ دلالياً، ولكنه مفردٌ تركيبياً. وعليه، فإنه لا يمكن أن يكون سابقاً للعكيسة الإيطالية، بينما أسوار

أخرى، تتطابق في العدد الجمع مع الفعل، يمكن أن تكون سوابق لهذه العكيسة، كما في المثالَيْن التاليَيْن:

(22) I soldati spararono uno dopo l'altro

جنود أطلقوا النار الواحد بعد الآخر

أطلق الجنود النار الواحد بعد الآخر.

(23) أ. Più di un soldato sparò uno dopo l'altro

أكثر من جندي أطلق النار الواحد بعد الآخر

أكثر من جندي أطلق النار الواحد بعد الآخر.

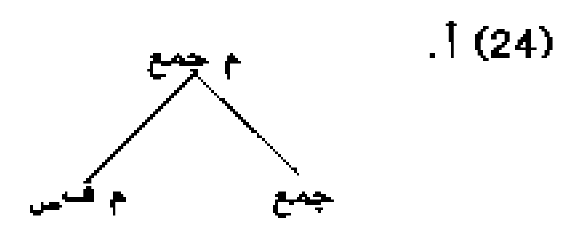
ب. Almeno due soldati spararono uno dopo l'altro

على الأقل جنديان أطلق النار الواحد بعد الآخر

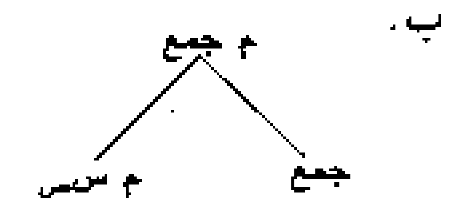
جنديان على الأقل أطلقوا النار الواحد بعد الآخر.

وبناء على هذا الاستدلال، تقترح بيانكي بنية للمُركّبات الفعليّة م فس توازي بنية المُركّبات الاسميّة المجموعة م س‌س، أبسّطها فيما يلي:

(24) أ.



ب.



ففي (24أ)، يدلُّ م فس على مجموعة من الأحداث، وم جمع على مجموعة من الأحداث الجموع، كما في (25) مثلاً:

(25) Carl shot three times

وأما في (26):

(26) The soldiers shot one after another

فإننا لا نريد أن يكون المنفِّذ جمعاً يقع على الفعل، بل إن هناك جمعاً لأحداث ينفِّذه فردٌ واحدٌ هو جزء من دلالة المُركَّب الحَدَثي الجمع. ويمكن الوصول إلى هذا ببناء علاقة جمع بين الأفراد والأحداث بواسطة عامل النجمة المزدوجة**، كما عند شترنفلد Sternfeld (1998) وبيك Beck (2001). إلا أنني لم أستعمل النجمة المزدوجة هنا، بل أهمّ من هذا لم أجد دليلاً حاسماً على أن تشجيرة من نوع (24ب) موجودة فعلاً. بل العكس، هذه التشجيرة لا تدعمها المعطيات التجريبية، ويبدو أنها فاصلة في التفريق بين الأسماء والأفعال.

4.1. نوع التطابق الجَمْع: المُجامِع وغير المُجامِع

لنتفحّص مُجدَّداً التراكيب التالية:

(27) أ. الناس تصلّي لربها.

ب. الناس يصلّون لربهم.

كلتا الجملتَين لها قراءة مُجامِعة أو زُمريّة. الفاعل في (27أ) يراقب الفعل والضمير، اللذين يتطابقان معه في الجنس، لا في العدد. وتطابق الزُّمْرَة/ الصنيفة سمة 'مجامع' أو 'زُمْرَة'، وليس سمة التأنيث. والسمة مُؤَوَّلة على أساس أنها خاصيّة فُرادية، أو جماعة فَرْدة. 'ناس' لها سمة زُمْرَة مُؤَوَّلة، وسمة زُمْرَة الموجودة على الفعل غير مُؤَوَّلة. وواضح أن 'ناس' ليست مُؤَنَّثة، بل إنها تظهر مع تطابق مُذَكَّر مفرد، و'ناس' ليست مفرداً من حيث الدلالة، كما يظهر في التراكيب الموالية:

(28) أ. يصلّي الناس لربهم.

ب. يصلّي الناس بعضهم مع بعض.

ويظهر بوضوح أن 'ناس' لا يمكن أن تكون مُؤَنَّثاً بالنظر إلى التعارض التالي:

(29) أ. الناس يصلّون لربهم.

ب. *الناس يصلّين لربهن.

وعليه، تكون 'ناس' جمعاً (مُذكَّراً) في كل الأحوال. إلا أن تمظهرات الجمع تكون مرّةً في شكل زُمْرَةٍ، ومرّةً أخرى في شكل مجموعٍ.

2. العكائسيّة

أطلقنا لفظ عكيسة على reciprocal نظراً لعدم صلاحية ألفاظٍ أخرى مستعملةٍ مثل منعكس أو معكوس، وهي تقابل reflexive. وفي التراكيب العكائسيّة، هناك تمظهرات للجمع متنوعة. العكائسيّة تتطلّب تناظر الحَمْل symmetric predication، وكذلك سابقاً جَمْعاً، يمكن أن يكون متقطِّعاً. والعكائس تبرز في مستويات مختلفة: (أ) مُعْجَمِيّة/أساس، (ب) مُركّبات صَرْفيّة، و(ج) تركيبيّة، بحسب دلالتها وتركيبها/صرفها. العكائس المُعْجَميّة توجد في الإنكليزيّة بصفةٍ منتجةٍ، ولكنها نادرة (أو غير موجودة) في العربيّة. العبارات أو الضمائر العكائسيّة تُستعمل بصفة غير مقيّدة مع الحُمُول البسيطة لتكوين العكائس التركيبيّة. وتمنع العكائس الصرفية ورود الضمائر أو العبارات العكائسيّة، على الأقل في مواقع الموضوعات. وتتباين العبارات العكائسيّة بحسب كونها موضوعاتٍ، أو فضلاتٍ مَعِيّةً، أو نعوتاً. ويلعب تطابق الجمع في الأفعال دوراً في تأويل العكائسيّة. إلا أن العبارات العكائسيّة لا تتطلّب دائماً سابقاً جمعاً في دلالته وتركيبه على السواء. فقواعل التراكيب العكائسيّة جُمُوع دلاليّة، ولكن تركيبها قد يكون أو لا يكون جَمْعاً.

2. 1. الأحداث المتناظرة

الحَمْل المتناظر طراز تمثيل العكائسيّة. يكون الحَمْل الثنائي المحلات متناظراً إذا كان تبادل المحلات فيه يحافظ على قِيَم الصدق. وهكذا فإن س لقي ص متناظر، ولكن س رأى ص ليس كذلك، وإن كان تركيب العكائسيّة مُمكناً مع أي من الحَمْلَيْن:

(30) أ. لقي الأولاد بعضهم بعضاً.

ب. رأى الأولاد بعضهم بعضاً.

فباعتبار أنه لا يوجد حدث يلقى فيه زيد عمراً، دون أن يكون عمرو قد لقي زيداً أيضاً في نفس الحدث، يمكن الحَدِيث عن حُمُولٍ ملازمةٍ للتناظر. وهذا المفهوم يقترب من مفهوم irreducibly symmetric الذي يتحدث عنه ديمترياديس (2008) Dimitriadis، والذي يمكن صياغته كالتالي:

(31) يكون حمل ح ملازماً للتناظر إذا

أ. ح يدلُّ على علاقة ثنائيّة،

ب. موضوعا ح لهما تشاركٌ مماثلٌ في الحَدَث الذي يصفه ح.

وعليه، فإن العكاسيّة تصدق على عناصر من مجموعة ج إذا كانت العلائق ع التالية قائمة (انظر كذلك بورينگ (2007) Büring):

(32) أ. أ ع ب ↔ ب ع أ

ب. س ≠ ص

(أ وب عناصر في ج؛ س وص مُتغيِّرات؛ ج مجموعة فرعيّة في مجال الذوات ذ. ↔ يدلُّ عل صدق العلاقة في الاتجاهَيْن، و ≠ يعني أن س مختلف عن ص).

لقد وضع كونيگ وكوكوتاني (2006) Konig & Kokutani لائحة للحُمُول المتناظرة العكاسيّة في الإنگليزيّة أذكر بعضها في (33) وأذكر مقابلات لها في (34):

(33) meet, differ, agree with, argue with, make love to, marry, dance with, adjoin, fight with, date, resemble, join, compete with, speak with, separate y from z, etc.

(34) لقي (التقى ب)، اختلف عن، اتفق مع، نكح، تزوج، رقص مع، لحق ب، نازع/تنازع، شابه/تشابه، تحدَّث إلى، فصل عن، إلخ.

ويمكن كذلك النظر إلى الأفعال في (35) على أساس أنها نماذج من الحمول المتناظرة، لأنها مستعملةٌ عموماً في أوضاعٍ متناظرةٍ، وإن كان استعمالها الأول يدلُّ على ضربٍ من اللاتناظر في القوة، والمراقبة، والمبادرة، إلخ:

(35) kiss, embrace, divorce, greet, hug, split up with, share y with z, collide with, etc.

ومقابلات هذه الحمول العربيّة هي الآتية:

(36) قبَّل، عانق/تعانق، طلَّق، هنَّأ، تقاسم/قاسم، شاطر، بادل/تبادل، اشترك في، اختلط، شاقَّ/تشاقَّ، خاصم/تَخاصَمَ، تبارى، فاخَرَ/تفاخَرَ، تباحث.

ما يُثير الانتباه حين نريد أن نضع مقابلات عربيّة للحُمُول الإنكليزيّة هو أنه لا وجود لحمول أساسيّة تدلّ على فعل عكائسي. فحمول مثل meet، hug، resemble ليس لها جذور مجرّدة تمثّل حُمُولاً عكائسيّة. والمواد المُستعملة مُشْتَقّةٌ، بإضافة صُرَفيّة عكائسيّة إلى الجذور، كما تمثّل ذلك التراكيب التالية:

(37) التقى الولدان.

(38) تعانق الفائزون.

(39) تشابهت الحلول.

فالعكائسيّة تدلُّ عليها غالباً صيغة 'تفاعل'، وكذلك صيغة 'افتعل'. والصيغتان معاً تدخل فيهما لاصقة التاء، كسابقة prefix في الصيغة الأولى، وواسطة infix في الصيغة الثانية، لتدلّ على الانعكاس reflexivity، أو العكائسيّة reciprocity. وفي صيغة 'تفاعل'، يبدو التعبير عن العكائسيّة ائتلافيّاً، يتألّف من تعدُّد الحَدَث (الذي تَدلُّ عليه الحركة الممدودة)، ومن التاء التي تدلُّ على الانعكاس. وفي كل الحالات، لا بُدَّ من إضافة صَرفيّة التاء للدلالة على العكائسيّة، علماً بأن التاء مُلتَبِسةٌ بين الانعكاس والعكائسيّة، ومضاد السببي anti-causative، إلخ (انظر الفاسي 1986، 1987، و2003).

لاحظ أن العكائسيّة ليست منحصرةً في الأفعال، بل تُعبِّر عنها الصفات والأسماء كذلك، كما في اللائحة التالية:

(40) شبيه ب، مختلف عن، موازٍ لِ، مماثل لِ، متكافئ مع، مُحاذٍ لِ، مرتبط ب، قريب لِ، صديق لِ، ضِدّ لِ، صورة معكوسة لِ، مقابل لِ، إلخ.

2.2. العكائس الصَّرفيّة

تفرز العكائس التي تلتصق بالفعل صَرْفيّاً، والتي سنسمّيها بالعكائس الصرفية، خصائص مُتعدِّدة، قد تلتقي أو تختلف مع خصائص عكائس من طبيعةٍ أخرى، كما سنبيّن. إحدى هذه الخصائص أن فاعل الفعل العكائسي يجب أن يكون جمعاً، فيكون مُركّباً حَدّياً جمعاً، كما في (41)، أو مُركّباً عطفيّاً لمُركّباتٍ حدّيّة مفردةٍ، كما في (42):

(41) تخاصم الرجال.

(42) تخاصم زيد وعمرو.

ولا يمكن أن يكون فاعل هذا الفعل مفرداً:

(43) * تخاصم زيد.

إلا أن تركيب المَعيّة، يُمكّن من تحويل مُركّب فردي مُفرد إلى مُتعدّد:

(44) تخاصم زيد مع زيد.

والواقع أن الفاعل هنا يمكن أن يصبح مُكوّناً متقطعاً أو منفصلاً discontinuous يَقرِنُ المُركّب المرفوع بمُركّب المعيّة. وسأعود إلى خصائص هذا التركيب في الفقرة 3.3.

مع المكيسة الصَّرْفيّة، يتحول الفعل إلى لازم (يُلَزَّم)، وعليه، فإن التركيب لا يقبل العبارة العكائسيّة التي تحمل إعراب النصب. قارن بين (45) و(46):

(45) * تخاصم الرجال بعضهم بعضاً.

(46) خاصم الرجال بعضهم بعضاً.

فالعبارة العكائسيّة المنصوبة ليست مقبولةً مع العكائسيّة الصَّرْفيّة. ولكن هذه العبارة يمكن أن تَرِدَ في صِيَغٍ أخرى لا تتنافى وتلزيم الفعل، كما في (47)، مثلاً:

(47) تخاصم الرجال بعضهم مع بعض.

ففي هذا التركيب، يمكن اعتبار العبارة العكائسيّة ضرباً من النعت للفاعل، وليست موضوعاً للفعل.

لاحظ أن التركيب العكائسي في (46) يستعمل صيغة 'فَاعَلَ'، وهي صيغة ليست عكائسيّة بالضرورة، وإن كانت تَدلُّ في بعض الحالات على ضربٍ من التفاعل أو المشاركة، بين الفاعل والمفعول، في تنفيذ العمل الذي يَدلُّ عليه الفعل. وهذا ضربٌ من العكائسيّة. وهذا النوع من التفاعل أو المشاركة قد يؤدّي إلى منافسةٍ في القيام بالعمل، وهو ما يُسمّيه النحاة القُدامى بالمُغالبة، التي يتضح معناها بصفةٍ جليّةٍ في الأمثلة التالية:

(48) أ. راقصه.

ب. مازحه.

ج. شاتمه.

د. ماشاه.

ورغم أن الحركة الممدودة الموجودة في هذه الصيغة ليس لها هذا التأويل دائماً (بل هي متعددة المعنى)، فإن من المعقول أن نفترض أن تأويلها في الحالات التي تهمُّنا مردُّه إلى أن الحَدَث يقوم به مُنفِّذ جمع مُوازِع، ينجز العمل بالمُوازَعة أو المجامَعة. هذا المُنفِّذ يتوزّع في موقعَيْن موضوعَيْن، كفاعلٍ وكمفعولٍ، ومن هنا التعدّي. لنفترض إذن أن [ـَــا]، أي الفتحة الطويلة، في صيغة الفعل تدلُّ على جمع (مُوازِع). فزيد وعمرو في (42) يمكن اعتبارهما عنصرَيْن في مجموعة الفاعل (وهي مجموع غير ذَرّي). إلا أن الدَّوْر/المجموعة set role قد يكون مُوَزَّعاً على موقعَي الفاعل والمفعول، لإشباع متطلّبات الرفع والنصب من جهة، ولتأكيد التأويل المُوازِع، كما في (46).

وإذا انتقلنا إلى صيغة 'تفاعل'، التي تدخلها لاصقة التاء، علاوةً على الجمع المُستخلص من الحركة الطويلة، فإن هناك ما يفيد بأن العكاسيّة قد تكون ائتلافيّة، بالنظر إلى الصّرْف. فهي تؤلِّف بين صرفية الجمع (أو المُوازَعة) وصرفية الانعكاس أو العكاسيّة (أو التناظر). وهذا يبدو صحيحاً حينما ننظر إلى التراكيب التالية :

(49) أ. تراقص الرجلان.

ب. تماشيا.

ج. تمازحا.

د. تناطحا.

ومن الواضح أن التباين المنصوص عليه في (32) ضروري للتمييز بين تأويل الانعكاس وتأويل العكاسيّة.

ولتوسيع التحليل، يمكن اعتبار المكوّنين الصَّرْفيّيْن المذكورَيْن أعلاه مُؤَوَّلَيْن كما يلي. هناك مُوَزِّع distributor هو جمع الحدث (الذي تدلُّ عليه الحركة الطويلة)، وهناك عكاسي reciprocator (كما في العبارة 'بعض بعضاً')، وهو لاصقة التاء، في قولنا:

(50) تخاصم المُدرِّب واللاعب.

فولر (2007) Faller تُحلِّل تأليفيّة العكائسيّة في لغة الكيشوا Quechua في اتجاهٍ مُماثِلٍ:

(51) hayt'a - na-ku - n-ku

قذف-جمع- منعكس -3- جمع

قذف بعضهم بعضاً.

3.2. الانفصال والمشاركة

بيّن ديمترادیس (2008) أن مُركّب المعيّة أو المُركّب المنفصل discontinuous لا يَرِد إلا مع الحَمُول ذات التناظر الملازم. هذا المُركّب المنفصل الذي يظهر في التركيب (44) أعلاه، يمكن معارضته بمُركّب المعيّة الذي يَرِد بصفةٍ شبه حُرّةٍ، كما في (52):

(52) أكلت مع زيد.

وهناك فُرُوق هامّة بين مُركّب المعية والمُركّب المنفصل. فالأول يمكن الاستغناء عنه أو حذفه، ولا يمكن ذلك مع المُركّب المنفصل. ثم إن مُركّب المعيّة ملحق تركيبيّاً، ولكن المُركّب المنفصل أقرب إلى وضع الموضوع، بحيث إن مشاركته في الحدث تماثل مشاركة الفاعل التركيبي. ولن أدخل في تفاصيل خصائص المُركّب المنفصل هنا، وإن كان دوره في المساهمة في قيام جمع العبارة العكائسية واضح. (انظر سيلوني (2008) Siloni عن بعض خصائصه في العبريّة).

4.2. العكائس التركيبية

تُفرز العكائس التركيبيّة خصائص تجعلها تتميَّز عن العكائس الصُّرفيّة والعكائس المُعْجَمِيّة في نفس الوقت. فبخلاف هذه الأخيرة، (أ) يكون الحدث في العكائس التركيبيّة لامتناظراً، و(ب) لا يكون المُركّب المنفصل فاعلاً لها، و(ج) عبارتها العكائسيّة تكون في موقع موضوع. وعلاوةً على هذا، فإن (د) التركيب العكائسي الذي تَرِد فيه هذه العكائس مُتعدٍّ ضرورةً، و(هـ) فاعله يجب أن يكون جمعاً، و(و) ليس هناك وسمٌ للعكائسيّة في الفعل، بل إن العكائسيّة موسومةٌ في

الموضوعات. وأخيراً، فإن (ز) العدد في الفعل يجب أن يكون جمعاً في بعض الحالات. سأقترح تحليلاً مُبسّطاً للعكائسيّة التركيبيّة، مُسْتَلْهِماً جزئيّاً تحليل هايم، لاسنيك، وماي (Heim & Lasnik & May (1991، وسأعارض هذا التحليل بتحليل العكائسية الصرفية.

لنقارن أولاً بين العكائسيّة التركيبيّة الموجودة في (53) والعكائسيّة الصّرفيّة في (54):

(53) خاصم الرجال كلٌّ الآخرَ.

(54) أ. تخاصم الرجال.

ب. تناطح الكبشان.

ففي العكائسيّة التركيبيّة، نجد الفاعل جمعاً، والفعل مُفرداً، والعبارة العكائسيّة تحمل إعرابَيْن متمايزَيْن، الرفع والنصب. وفي النحو التقليدي يُعدّ العنصر الأول للعبارة العكائسيّة بَدَلاً/نعتاً (للفاعل)، بينما العنصر الثاني يُعتبر مفعولاً. لنتبنّ هذا المنظور، المعتمد على التفريق بين النعت والموضوع في العبارة العكائسيّة. ومجاراة لهايم، لاسنيك، وماي، أعتبر النعت هو المُوزِّع، والموضوع هو العاكس أو العكائسي. وأما المُركّب الحَدّي الفاعل، وهو جمع، فهو يمثّل السابق الزُمَري/الجماعي (الذي يلحق به الموزِّع كنعت). وأخيراً، فإن الفعل، وهو جمع مُعْجَمِيّاً أو صَرْفيّاً، لا يلعب دوراً يُذكر في التعبير عن العكائسيّة. وهذا يرصده التمثيل المُبسّط التالي:

(55) [م ز/م ف س [خاصم] الرجال [كل] [الآخر]]
زُمرة موزِّع عاكس

ففي تركيبٍ من هذا النوع، يكون الفعل لامتناظراً. لننظر في جُملة مثل (56):

(56) خاصم زيد عَمْراً ثلاث مرات.

قد يكون زيد خاصم عَمْراً، ولكن عمراً لم يخاصم زيداً، بالضرورة. إلا أن الفعل في (54) يجب أن يكون متناظراً. وهو ليس كذلك في (56). ففي (56)، يمكن أن يختلف عدد أحداث الخصام من 3 (متناظرة) إلى 6 (لامتناظرة)، كُلٌّ منها

ينجزه كُلُّ مشاركٍ على حدة. إلا أن التأويل محدود في 3 أحداث متناظرة عندما يتعلّق الأمر بالعكائسيّة الصَّرْفيّة[5]:

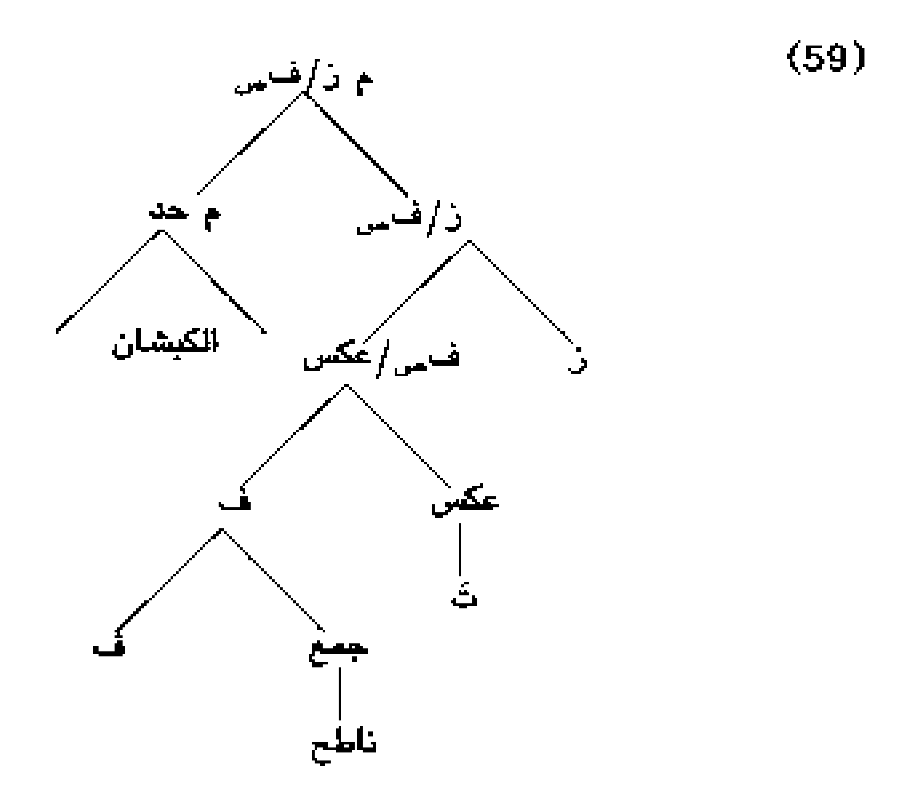
(57) تخاصم زيد وعمرو ثلاث مرات.

وبخلاف هذا، فإن الحدث لامتناظرٌ في (53). وتبعاً لذلك، فإن الفعل لا يقبل التوارد مع مُركّب المعيّة أو المُركّب المنفصل. قارن (53) ب(58):

(58) *خاصم الرجال الواحد مع الآخر.

وكما بيّنا آنفاً، فإن المُركّب المنفصل لا يتلاءم إلا مع الحُمُول ذات التناظر المُلازم. وقد اقترحتُ بِنية (55) لرصد هذه الخصائص في العكائسيّة التركيبيّة. لنفترض الآن أن بِنية العكائسيّة الصَّرْفيّة هي كما يلي:

(59)



هذه بِنية التركيب (54ب). وفي هذه البِنية يعمل الجمع (المُمَثّل بالحركة الطويلة) كمُلحق/نعت للمُركّب الفعلي (الصغير)، وهو الموزِّع، وتكون اللاصقة [ت-] رأساً يلعب دور العاكس/العكائسي، وفضلته م فس. ويكون الحدث المعكوس هو الوارد في عدّ عدد المرّات التي يقع فيه الحدث. والحدث 'زُمْرَة' أو 'مُجَمَّع'

(5) انظر: سيلوني (2008) عن تباينات مماثلة في العبريّة.

(له مُنفِّذ زُمرَة/ مُجَمِّع). وأما في (56)، فإن الحدث مُوازع بالنسبة للدورَيْن، أو مُجامِع، بحسب التأويل.

ومن المثير أن المقابل العربي للفعل الإنكليزي meet يأخذ صيغاً متعددة، قد تبدو مترادفةً في المعاجم التقليديّة، ولكنها ليست كذلك. ومن الممكن أن تكون كل هذه الصيغ متناظرة، مما يجعلها مثيلاتٍ لبعضها بعضاً، على الأقل ظاهرياً. إلا أن لقي والتقى ولاقى وتلاقى متباينة حين تأخذ بعين النظر خصائصها الصَّرْفيّة/ الدلاليّة .التقى وتلاقى وحدهما متناظران فعلاً (بحكم معنى اللاصقة التاء)، ولاقى وتلاقى وحدهما يشتركان في تأويلهما كأفعال مجموعةٍ (بالنظر إلى الحركة الطويلة).

3. خلاصة وخاتمة

في هذا الفصل، قدّمتُ تحليلاً لعددٍ من تمظهُرات الجمع في الأفعال، وكذلك تأويلاته المُتباينة. وهذا التأويل مَدينٌ للتركيب أساساً. فالجمع في الأفعال، على غرار وروده في الأسماء، يَرِد في مستويات وتشجيرات مختلفة. وهو مُؤَوَّلٌ في الجَذْر، أو هو مُؤَوَّلٌ في الصَّرْف (عبر الحركة الطويلة مثلاً). ففي هذه الحالات، يكون تأويله داخلياً، أي أنه يُؤَوَّلُ في ارتباطٍ بالحَدَث أو الفعل. وقد يكون الجمع في المُركَّب الفعلي أو الزمني غير مُؤَوَّلٍ، أو هو علامة تطابقٍ شكليّة غير مُؤَوَّلَة. إلا أن الجمع الموجود على المُركَّب الفعلي في بنى فا ف مف، مقارنةً مع ف فا مف، يبدو مُؤَوَّلاً كذلك. ثم إن التناظر في الأحداث العكاسيّة يبدو مرتبطاً بتأويل سمة الجمع في المُركَّب الفعلي، كما أوضحتُ.

الفصل الرابع

الكل والجزء في الأشياء والأحداث[1]

انشغل اللغويون والفلاسفة والمناطقة بأسماء الأشياء والأحداث، وتحديد خصائصها وصنائفها (أو تصنيفاتها)، والعلائق القائمة بين هذه الأصناف. سنتطرّق هنا أولاً إلى تصنيفات الأسماء التي تُسَمّي الأشياء (وفقاً لِما جاء في الفاسي (2003)، و(2004))، ثم بعد ذلك إلى تصنيفات الأحداث/الأفعال، بتوازٍ دقيقٍ مع الأسماء/الأشياء. ونعرض جوانب من عناصر التفكير في هذه التصنيفات الأنطلوجية/المنطقيّة واللغويّة، ودور المنطقي/الفلسفي فيها مقارنةً مع اللغوي/التجريبي. أساسُ التصنيف عند المناطقة واللغويين مبنيٌّ على ثنائيّة الكُتلة والمعدود count/mass، وخصائص المُوازَعة distributivity والمُراكَمة cumulativity التي اقترحها المناطقة لتحديد علائق الكل whole بالجزء part. إلا أن التصنيف الثنائي قاصر تصوريّاً وتجريبيّاً، كما نبيِّن، وينبغي أن يعوَّض بتصنيفٍ رُباعيٍّ، مبنيٍّ على سمتَيْن: الذَرِّيّة atomicity والفُراديّة singulativity. وموازاةً مع هذا، يجب أن نجد تحديداتٍ جديدةٍ للمُوازَعة والمُراكَمة، تتجاوز مشاكل تحديدات المناطقة، ويدعمها التحليل اللغوي. وسنبيِّن أن الصنائف المُقترحة تتوازى في الأشياء

(1) قُدِّمت صيغٌ من هذا البحث في إطار ندوة "المنطق واللسان" التي نظّمتها «المدرسة العليا للأساتذة» بمكناس في نيسان/أبريل 2005، وكذلك من خلال العرض الذي ألقي أمام «جمعيّة اللسانيّات» بالمغرب في حزيران/يونيو 2005. نشكر الأستاذ محمد أمين على الخصوص، وكذلك الحضور الكريم في هذَيْن اللقاءَيْن، الذي أثرى بملاحظاته ما جاء في هذا النص. وهناك صيغة لهذا البحث بالعربيّة مشتركة مع الدكتورة نادية العمري. والصيغةُ هنا مُراجَعةٌ ومُعدّلةٌ بعض الشيء.

والأحداث، مُركِّزين على مقولتَي الصنيفة classifier والعدد number، من جهةٍ، والأوجيّة telicity والتمام perfectivity من جهةٍ أخرى. ثم نطبّق هذا النظام على اشتقاق المصادر واسم المَرّة وجمع التكثير، وتتفحّص ما يُتيحه النظام من تنبُؤاتٍ بالنسبة لصورها ودلالاتها. وبصفةٍ عامّةٍ، سيبرز أن التعاون بين اللغويين والمناطقة ضروري، لأن كُلاً يفيد الآخر. فتحديد المفاهيم وصَوْرنتها أمر ضروري، ولكن تجريبيّة التحديدات أمر ضروري كذلك، لقيام منطق طبيعي، أو دلالة طبيعيّة مُصَورنة بما يكفي، تدعمها وقائع النحو والتنوع الفعلي في اللغات.

1. مجال الأسماء

في الفاسي الفهري (2003) و(2004) أن العبارات الاسميّة تُفرزُ أربع طبقات تركيبيّة/دلاليّة عوض اثنتين: الفَرْدة individual، أو ما يُسمّى اسم الوحدة عند القدماء، والنوع kind، والجُمّاع/ الزُمرَة group، الذي يُسمّى اسم الجمع عند القدماء، والكُتلَة (mass). هذه الطبقات عولجت في الفصلَيْن الأول والثاني بتفصيل. ونُعيد هنا التذكير بأمثلةٍ لها من (1) إلى (4) بالنسبة للعربيّة، وفي (5) بالنسبة للإنكليزيّة:

(1) اشتريتُ ورقاً. (نوع)

(2) مزّقتُ ورقةً. (فَرْدة)

(3) لقيتُ فريقاً. (جُمّاع/زُمرَة)

(4) تناولت خَلاًّ. (كتلة)

(5) أ) I ate potatoes

ب) I saw a dog

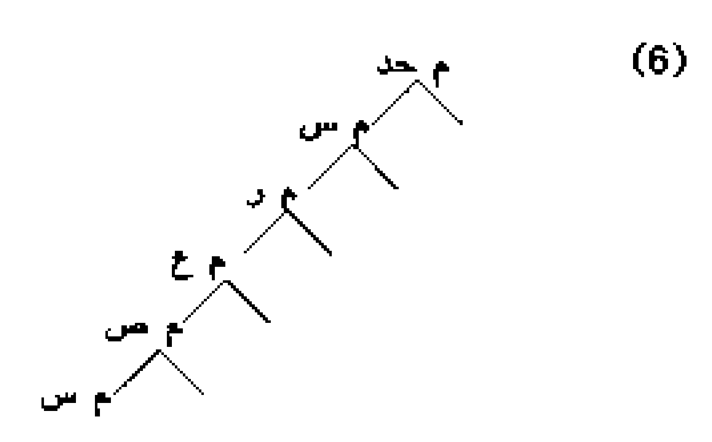
ج) I joined a team

د) I like honey

هذا النظام الرباعي مخالف للنظام الثُنائي المعهود في الأدبيّات الغربيّة، الذي يعتمد التفريق بين ما هو معدودٌ وما هو كتلة، أو غير معدودٍ. ويوجد ما يكفي من الانتقادات لهذا النظام في المرجعَيْن المذكورَيْن سابقاً، وكذلك في الفاسي وفيني Fassi &Vinet (2004). وسنعود إلى بعض هذه الانتقادات لاحقاً.

يقترح الفاسي (ن.م.) أن المُركَّبات الاسميّة الأربعة يعلوها إسقاط للصنيفة classifier، وهي مقولة تُحدِّد صنف الاسم أو طبقته. ويعلو الصنيفة العدد number، الذي يوجد ضمن هندسةٍ تراتبيّةٍ نفترض أنها كالتالي:

(6)



(م حد = مُركَّب حَدْي، م ر = مُركَّب رقمي، م سو = مُركَّب سوري، م عد = مُركَّب عددي، م ص = مُركَّب صنيفي، م س = مُركَّب اسمي).

وقد اقترحنا في الفصول السابقة أن يتكفَّل نظام السمات بتصنيفٍ مبنيٍّ على توصيف الكل والجزء، باعتبار الواحد منهما لا يتجزّأ، أي له حوزيّة integrity، أو هو قابل للتجزيء، أو غير حوزي.

1.1. نظام سمات ميرولوجي mereology

أسلفنا أن النظام التصنيفي قائم على سمتَيْن، هما سمتا الذَّرّيّة من جهةٍ، والفُرادية من جهةٍ أخرى. فالسمة الأولى تصف حوزيّة الكل، بمعنى أنه غير قابل للتجزيء، والثانية تصف حوزيّة الجزء. وهكذا يتمّ التصنيف السِمِي (نسبةً إلى السمة) كما في (7):

(7) أ) فَرْدَة = [+ذَرّة، +فُرادة] (ورقة)

ب) نوع = [Ø ذَرّة، + فُرَادَة] (ورق)

ج) جماع = [+ ذَرّة، – فُرَادَة] (فريق)

د) كتلة = [– ذَرّة، – فُرَادَة] (خلّ)

وقد أسلفنا أنه يمكن الاستدلال على أن النظام الثنائي التقليدي (معدود/ كتلة) غير ملائم. فالنوع 'ورق' في (1) مثلاً يتصرَّف تصرُّف المُفرد، وإن كان مقابله في

الإنگليزيّة جمعاً (انظر (5أ)). وهو يدلُّ على عدد غير مُحدَّدٍ من 'الورق'، قد يكون ورقةً واحدةً، أو ورقتَيْن، أو أكثر. وأما 'ورقة' في (2)، المُشتقَّة بتاء 'الوحدة' من 'ورق'، فتأويلُها محدودٌ في الوحدة من الورق، التي هي واحدةٌ في هذا السياق. وبعبارةٍ، فإن المُركَّب الاسمي في (2) ذَرّي ومقترن بعدديّة أُحاديّة، خلافاً للمُركَّب في (1). إلا أن التأويل في الحالتَيْن يستلزم حوزية الوحدة المدلول عليها، أي أنها غير قابلة للتجزيء، رغم أن العدديّة الرقميّة cardinality في الحالة الثانية مُحدَّدة في 1، وهي غير مُحدَّدة في الحالة الأولى، في غياب الذرّيّة، مما يجعل استعمال العدد مُمكناً مع اسم الوحدة الفَرْدَة، وغير مُمكن مع الجنس:

(8) اشتريتُ ثلاث ورقات.

(9) *اشتريتُ ثلاث(ة) ورق.

وأما اسم الكُتلَة، كما في (4)، فإن أجزاءه ليست حوزيّة، بل يمكن دائماً تجزيئها. فكل جزء للخلّ خلّ. وبنفس الكيفيّة، فإن مُراكمة أجزاء الكُتلَة لا تُمكِّن من تكوين وحدةٍ تامّةٍ. ولذلك، فإن الكُتلَة ليست ذَرّيّة ولا فُراديّة، وليس في دلالتها عدديّة محدَّدة أو وحدات حوزيّة. وأما اسم الجُمّاع، الذي يسمّيه القدماء اسم الجمع، فإن دلالته في (3) لها عدديّة رقميّة هي 1، ومن ثم يمكن جمعه، وتعداده. ودلالته الداخليّة تستلزم وجود أجزاءٍ له. إلا أن هذه الأجزاء لا يمكن تسميتها باستعمال نفس الاسم. وهكذا يمكن الحَديث عن 'أعضاء الفريق'، ولكن عضواً واحداً من الفريق لا يمكن إطلاق اسم 'فريق' عليه (قارن مع 'الخلّ'). فالفريق لا يمكن تجزيئه إلى ما يُسمّيه الفاسي (2003) بالأجزاء الاسميّة N-parts، أي الأجزاء التي لا يمكن إطلاق الاسم للدلالة عليها. هذا النظام يعتمد على مفاهيم جديدة للمُوازَعة (أو التقسيم و/أو التجزيء) والمُراكَمة. وكلتا هاتَيْن العلاقتَيْن وظّفهما المناطقة/الفلاسفة في تحديد خصائص الكُتلَة.

2.1. خصائص الكُتلَة

مفهوم المُوازَعة distributivity حُدِّد عند تشينگ Cheng (1973) كما يلي:

(10) كل جزءٍ من شيءٍ كتلةٍ ك هو نفسه ك.

وافترض كيون Quine (1960) أن أسماء الكتل مثل 'ماء' water و 'أثاث' furniture تكون سمتها الدلالية المميزة هي أن تحيل تراكمياً: فأي جمع للأجزاء التي تسمّى 'ماء' هو نفسه 'ماء'.

إلا أن هذه التحديدات لا تأخذ بعين الاعتبار العلائق اللغوية بين التسميات. وهكذا يمكن الاعتراض على تحديد Cheng أن 'رِجل الكرسي' ليست جزءاً من الأثاث، وإن كان الكرسي كذلك. ويمكن الاعتراض على تحديد Quine أن 'قطيع' أو herd يدخل في هذا التعريف، مع أنه معدود، فإذا جمعتَ قطيعاً وقطيعاً فقد يصبح قطيعاً واحداً. ولهذه الأسباب، لجأ الفاسي (2003) و(2004) إلى توظيف 'الاسمية' (مُمَثّلةً ب 'س') في التحديدات. ونُعيد هنا تعريف هذَيْن المفهومَيْن (انظر: الفصل الأول كذلك):

(11) المُوازِعة

يحيل الاسم وُزاعياً إذا انطبق على أي جزء س ينطبق عليه.

(12) المُراكمة

يَحيل الاسم رُكامياً إذا

-كان عند انطباقه على كلٍّ من جُزأَيْ س، ينطبق أيضاً على الجزءَيْن س معاً[2].

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن جمع اسم الوحدة واسم النوع على السواء، كما في:

(13) أكلتُ تمراتٍ.

(14) أكلتُ تموراً.

---

(2) معروف عند المناطقة أن الأجزاء 'المناسبة' (proper parts) لها خصائص صُوَريّة أهمها:

أ. اللامعكوسيّة irreflexitivity: ليس هناك جزء س بحيث س جزء (مناسب) ل س.

ب. اللاتناظر antisymmetry: إذا كان س جزءاً من ص، فإن ص ليس جزءاً من س.

ج. التعدية transitivity: إذا كان س جزءاً من ص، وص جزءاً من ز، فإن س جزء من ز. انظر مثلاً سيمونس (1987) Simmons.

إلا أن التأويل ليس واحداً. فالجمع في (13) جمع 'ذرّات'، بينما هو في (14) جمع 'أصناف'، أو جمع 'كثرة'. (انظر الفاسي 2003 والفصل الأول). وكما أسلفنا، فإن جمع النوع لا يمكن أن تكون له رقميّة. ثم إن إدخال العدد على جمع النوع يُؤوّل على عدّ الأصناف، لا على عدّ الوحدات:

(15) ثلاثة تمور.

فهذه الفُرُوق تبيّن الحاجة إلى فصل الذَّرّيّة عن الفُراديّة. ويؤيّد هذا ما يحدث في الصينيّة. ففي هذه اللغة، هناك فرق أيضاً بين النوع ووحدة النوع. فالنوع يدلّ على فُراديّة قد تُؤوّل على المفرد أو غير المفرد، ولكنها ليست ذَرّيّة، كما في (16):

(16) wŏ kànjiàn gŏu le

أنا رأى كلب جهة

رأيت كلباً/ كلاباً/ الكلب/ الكلاب.

إلا أن الوحدة تحتاج إلى إدخال صنيفةٍ عليها كما في (17):

(17) wŏ kànjiàn yī zhī gŏu

أنا رأى واحد صنيفة كلب

رأيت كلباً.

ولا يمكن عدّ النوع بدون هذه الصنيفة، كما في التقابل التالي:

(18) أ) wŏ kànjiàn sān zhī gŏu

أنا رأى ثلاثة صنيفة كلب

رأيت ثلاثة كلاب.

ب) wŏ kànjiàn sān gŏu *

أنا رأى ثلاثة كلب

(بدون صنيفة).

ونفس هذا يحدث مع بعض الأسوار، التي تحتاج إلى صنيفة ذَرّيّة:

(19) أ) ji ge pingguo

بضع صنيفة تفاح

بضع تفاحات.

ب) mei ge ren

كل صنيفة رجل

كل رجل.

وفي العامّيّة المغربيّة، تُستعمل الصنيفة في بناء وحدة النوع، كما تُستعمل الصنيفة أحياناً لبناء الكُتلة من النوع:

(20) تُفَّاحْ ← تُفَّاحَة

(21) بْگْر ← بْگْري، (بقر ← بقري 'لحم البقر')

وفي المازيغيّة (البربريّة)، تُوظَّف الصنيفة (التي تُشبه تاء التأنيث) لاشتقاق الوحدة كما في الأمثلة التالية:

(22) أ) تِني 'تمر' ← تنيت 'تمرة'

ب) أزرو 'حجر' ← أزرت 'حجرة'

ج) تفاح ← تفاحت 'تفاحة'

وهناك روائز متعددة لروز ذَرّيّة الجُمّاع والفَرْدة، وأبرزها عدديّتها، وجمعيّتها:

(23) أ) لقيتُ ثلاث فِرق.

ب) لقيت فِرقاً.

ويتميّز الجُمّاع عن الفَرْدة بكونه يُفرز تمظهُرات تدلُّ على أنه ضربٌ من الجمع، بخلاف الفردة. ومن ذلك العائدية العكائسيّة (reciprocal anaphora)، التي لا تأتي إلا من الجمع:

(24) الفريق (*الرجل) انتقد بعضه بعضاً.

ومن ذلك استعمال التطابق الجمعي:

(25) الناس يقولون هذا.

ومن ذلك الدلالة الضمنيّة على عددٍ من الفُرادات:

(26) الفريق هو أحمد ومحمد.

(27) الفريق يتألّف من أعضاء.

ويُستعمل السور 'بضع' كذلك للدلالة على الفُرادات:

(28) الفريق اجتمع بضعة أعضاء منه.

والنوع، خلافاً للجماع والفردة، ليس ذَرّيّاً، ولا يمكن جمعه أو تعداده مثل الجماع والفردة. ومع ذلك، يمكن أن يدلّ على أجزاء فُراديّة:

(29) الورق وزّعتُ منه بضع ورقات.

وهذا يخالف سلوك الكُتلة، كما يتبيّن من تأويل المثال التالي:

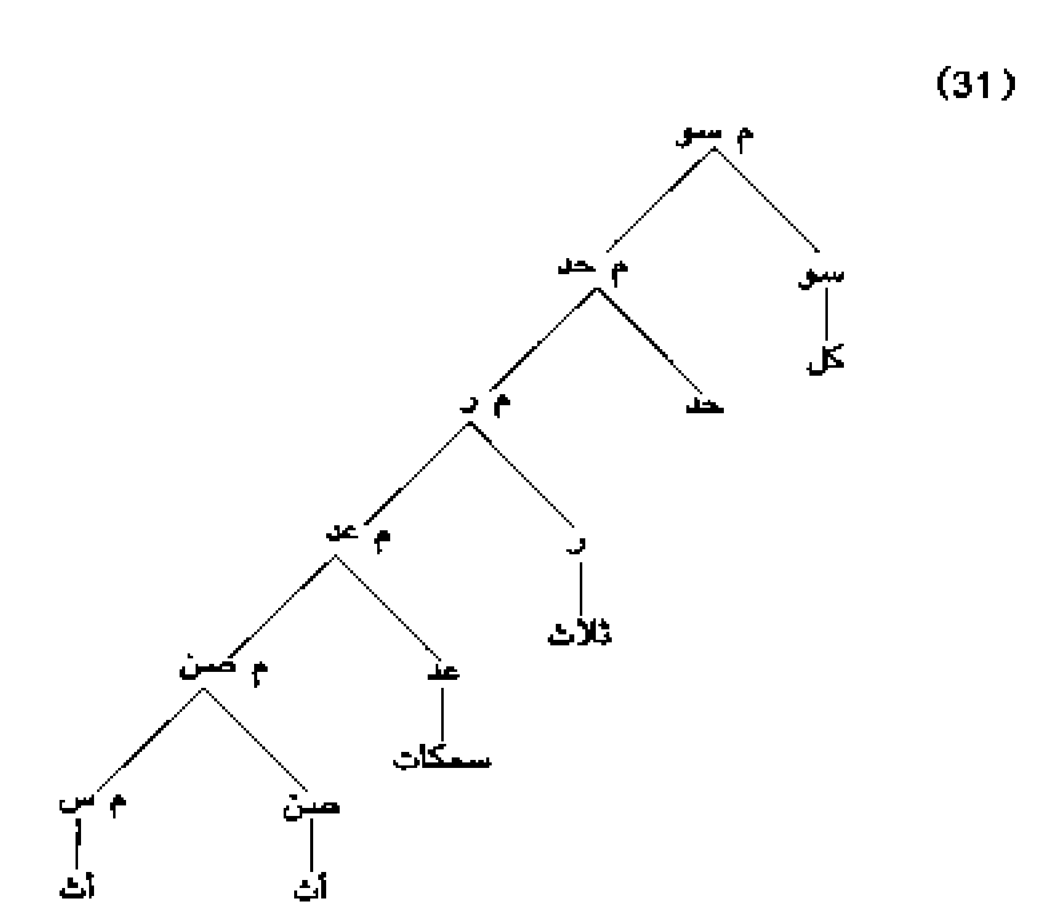
(30) الزيت بضعة زيوت منه فاسدة.

فالتأويل هنا لا يمكن أن يدلّ على الوحدات، بل على الأنواع أو الأصناف فقط.

3.1. تفاعل الصنيفة مع العدد

بيّنا أن نظام السمات رباعيٌ ذو بُعْدَين. بُعْدٌ يتعلّق بالكل/الجزء 'الخارجي'. وبُعْدٌ يتعلّق بالجزء/أو الكل 'الداخلي'. ويتعلّق الأمر الآن بالنظر في كيفية تفاعل هذه الذرية الداخليّة والخارجيّة، أو الحوزية، مع العدد، الذي يمثّل في تصورنا إسقاطاً أعلى من الصنيفة، وإن كان يوظّف أيضاً الذرية. وهناك ما يوحي بأن ذَرّيّة العدد لا تؤثّر على ذَرّيّة الصنيفة، أو بعبارةٍ أخرى: إن العدد محافظ على قيمة ذَرِيّة الصنيفة (انظر الفاسي (2003)). وهذا ما مثّلنا له في (13) و(14)، حيث التأويل مغاير. وإذا صحّ هذا، فإن الذرية تُفَعّلُ في مستوياتٍ مختلفةٍ من الشجرة، خلافاً لِما ذهبت إليه بورر Borer (2005)، حين زعمت أن الجمع والوحدة تمظهُراتٍ بديلةٌ لإسقاط الصنيفة. وكما في الفاسي (2003)، فإن الذرية تُفَعّلُ في الإسقاطات المختلفة، ضمن التركيبة الشجرية التالية:

(31)



(م سو= مُركّب سوري؛ م حدّ= مُركّب حدّي؛ م ر= مُركّب رقمي؛ م عدّ = مُركّب عددي؛ م صن = مُركّب صنيفي؛ م س = مُركّب اسمي، أث = أثر النقل. فهذا مثال 'كل ثلاث سمكات' حين يكون حدّ مملوءاً بأداة التعريف).

2. مجال الأحداث والأفعال

لنتجّه الآن إلى مجال الأحداث والأفعال. لقد اقترح ڤندلر **Vendler (1967)** أن تصنّف المَحْمُول الدالّة على الأوضاع إلى أربع طبقات هي: الإتمامات **achievements**، والإنجازات **accomplishments**، والأنشطة **activities**، والحالات **states**. وتوالت الدراسات لتحليل هذا الاقتراح وتحديد الروائز التي تحدِّد الانتماء إلى هذه الطبقة أو تلك. هذا التصنيف الرباعي يُمكن التمثيل له بالأمثلة التالية:

(32) وجد الرجلُ الحلَّ.

(33) أكل الرجلُ تفاحةً.

(34) جرى الولدُ.

(35) عرف الرجلُ الجوابَ.

ويُقابل هذه الأمثلة في الفرنسيّة، مثلاً، ما يلي:

(36) Jean a trouvé une pièce

(37) Jean a mangé une pomme

(38) Jean court

(39) Jean connaît la réponse

ويمكن اعتماد سمتَي الذَّرّيّة والفُراديّة كذلك في ربط العلائق بين هذه الطبقات ووسمها، كما في (40):

(40) أ) إتمام: [+ذَرّة، + فُرَادَة]

ب) إنجاز: [+ ذَرّة، -فُرَادَة]

ج) نشاط: [Ø ذَرّة، +فُرَادَة]

د) حالة: [-ذَرّة، -فُرَادَة]

هذا التصنيف الرباعي ينافسه تصنيفٌ ثنائيٌ سائدٌ في الأدبيات، يعتمد قيمتَيْن لسمة الأوجيّة، أي [± أوجي]. بل إن أدبيّات مثل باخ Bach (1986) وآخرين سوّت بين هذه السمة وسمة [معدود]. وهكذا يجمع التصنيف بالنسبة لكل قيمة طبقتَيْن، كما هو مُبيَّن في (41):

(41) أ) [+ أوجي]: إتمام، إنجاز.

ب) [- أوجي]: نشاط، حالة.

ويتبيّن الفرق بين ما هو أوجي وما هو غير أوجي باستعمال الرائز الظرفي المحدود مثل في ساعة:

(42) أ) أكل سمكة في ساعة.

ب) *أكل سمكاً في ساعة.

إلا أن عضوَي الأوجيّة لا يتصرفان نفس التصرف. وليست لهما نفس البِنية

الداخليّة. فالإتمام والإنجاز يمكن توحيدهما عبر سمة الذُّرِّيّة، كما يظهر عبر عدّ الحدث المحدود في الجملتَيْن التاليتَيْن:

(43) أكلتُ تفاحةً مرَّتَين.

(44) وجدتُ الحلَّ مرتين.

فالقراءة العدّية تُبيِّن أن الحَدَث هنا يمكن عدُّه كوحدةٍ، بخلاف عدّ النشاط أو الحالة:

(45) رقص مرتين.

(46) مرض مرتين.

انطلاقاً من هذا، يمكن إقامة تكافؤ بين الأوجيّة والمعدود والذُّرِّيّة كما يلي:

(47) [أوجي]= [معدود]= [ذري].

في القراءة الأولى الموجبة، يتمُّ عدّ الحدث، وفي القراءة الثانية السالبة يتمُّ عدّ أزمنة الحدث. فالأوجيّة/الذُّرِّيّة تفيد معدوديّة الحدث، لا معدوديّة زمن الحدث. وإذا كانت الأوجيّة هي الذُّرِّيّة، فإننا سنجد في مجال الأحداث ما وجدناه في مجال الأشياء، أي أن التمييز بين عضوَي الطبقة ضروري. ففيما هو ذَرِّي من الأحداث، مثلاً، سنجد ذَرّات من نمط فرادي (= فَرْدات) وذَرّات من نمط غير فرادي (= جُماعات). ومن الواضح أن هناك فُرُوقاً تركيبيّةً/دلاليّةً بين الإتمام والإنجاز، وإن كانا ذَرِّيّين معاً، وهذه الفروق تتيح توظيف الفرق بين الفردة والجماع، الموجودَيْن في المجال الاسمي، ليتّسعا إلى المجال الفعلي. ونفس الشيء ينطبق على ما هو غير أوجي، أو غير ذَرّي. فالفُرُوق بين النشاط والحالة قائمة، واعتبارهما مقابلَيْن للجنس والكُتلة شيءٌ واردٌ.

ويُتيح توسيع هذا النظام تطبيقات وتوقعات في أبواب أخرى من النحو، يدعم وصفها التصوُّر الملائم. وسنركّز هنا على اشتقاق المصادر واسم المَرَّة ومعانيها، كما نتطرّق جانباً إلى التكثير. وفي مرحلةٍ لاحقةٍ، نقارن نظامنا التصنيفي بأنظمةٍ تصنيفيّةٍ أخرى تبيّن عدم جدواها.

1.2. المصدر

يُعتبر المصدر في الأصل 'اسماً للحدث'. وصورته القياسيّة من الثلاثي تأتي على 'فَعْل'. وأما الصور الأخرى، فهي أكثر موسوميّةً وتعقيداً. وصورة 'فَعْل' تمثّل صنف الجنس أو النوع، وتنطبق للدلالة على عموم الحدث أو جنسه أو نوعه، كما في المثالَيْن التاليَيْن:

(48) أ) جرى جرياً.

ب) رقص رقصاً.

وهناك صيغة أخرى للدلالة على الحدث، وهي الصيغة التي تدلُّ على وحدة الحدث. وعادةً ما تُسمّى في الأدبيّات التقليديّة 'اسم المَرّة'. وتلحق بها لاصقة التاء، في توازٍ تامٍّ مع الصيغة الاسميّة:

(49) أ. جري ← جرية.

ب. رقص ← رقصة.

ويمكن عدّ هذه الوحدة وتأويلها التأويل المناسب، بخلاف اسم الحدث النوع الذي لا يقبل التأويل المحدود:

(50) أ) رقص رقصتَيْن.

ب) *رقص رقصَيْن.

فهذا السلوك يوازي سلوك 'تمر' و'تمرة' في المجال الاسمي. وهكذا يكون التوازي تامّاً بين الأشياء والأحداث، في علاقة الجنس أو النوع بالوحدة، واستعمال العدّ أو الجمع.

ويمكن توظيف الأوجيّة كرائزٍ لبيان توازي اسم وحدة الحدث وما يُسمّى بالمفعول به:

(51) أ) أكل أكلةً في ساعة.

ب) أكل تفاحةً في ساعة.

ففي الحالتَيْن، يحلُّ المفعول محل المحور التزايدي **incremental theme**، الذي يُعهد إليه عادةً بتحويل النشاط إلى إنجاز، والذي جعل البعض يفترض وجود صلة اشتقاقيّة ودلاليّة وثيقة بين النشاط والإنجاز.

وفي تصوّرنا أن المصدر القياسي أو الاعتيادي لا يُشتق إلا من الطبقتَيْن الأخيرتَين، ولا يأتي من الإتمامات والحالات:

(52) أ) وجدتُ الحل *وَجْداً (وجوداً).

ب) بلغتُ القِمّةَ *بَلْغاً (بلوغاً).

ج) وصلتُ إلى المحطة *وَصْلاً (وصولاً).

(53) أ) قبح الرجل *قَبحاً.

ب) علم الخبر *عَلماً.

ج) عرف الجواب * عَرْفاً.

فهذه الصورة الأولى لتوزيع المصادر في النظام النحوي والمُعْجَمي يمكن رصدها بسهولة في نظامنا، باعتبار أن المصدر لا يأتي إلا من النوع، أو من الجُمّاع، ولا يأتي من غيرهما. وذلك لأن المصدر لا يمكن أن يكون 'فردة'، لاستلزامه ضرباً من التعدُّد، ولا يأتي من الكُتلَة، لأن الكُتلَة لا تُعَدّ. فالمصدر إما أن يكون غير ذري، ولكنه فُرادي، وإما أن يكون ذرياً، ولكنه غير فُرادي. أو بعبارة، لا بُدَّ من أن يكون في دلالة المصدر ما يجعله ذَرياً وغير ذَرِّي في نفس الوقت، في بِنيته الداخلية. وهذا لا يتوفر للفَرْدة، التي تكون ذَرّية في مستويَي البِنية الداخلية معاً، ولا يتوفر ذلك في الكُتلَة، وهي غير ذَرّية كُلاً وجزءاً.

بعد ذلك، يمكن تدقيق الصورة. فالإتمام تُنسب إليه مصادر لا تكون لها صورة اعتيادية مثل 'بلوغ' و'وصول' بالنسبة للتراكيب (52ب) و(52ج). ومن المعقول أن نفترض أن هذه الصيغة 'جمع داخلي'، أساسه إفادة المدّ والتدرُّج والاستطالة، على غرار ما جاء في الأدبيّات من ضرورة التفريق بين ضروبٍ من الإتمامات، واحدة ممتدّة، والأخرى ليست كذلك. (انظر كودال Caudal (1999) وروتشتين Rothstein (2004) مثلاً). وقد تكون الإتمامات الممتدّة ضرباً من الإنجازات تخضع لعمليّة قَسْرٍ دلاليّ coercion.

ويدخل في هذه الصورة أن أفعال الهيئة ليست لها مصادر اعتياديّة، بل لها أسماء مصادر فقط:

(54) أ) جلس جلوساً، *جَلْساً.

ب) وقف وقوفاً، *وَقْفاً.

وتجد مصادر من أفعال تأتي على 'فَعْل'، وهي حالات فيما يبدو، مثل فَهِمَ فَهْمًا. وقد نتساءل هل هذه مصادر/أحداث، لأن اسم المَرّة لا يأتي منها، مثل *فَهْمَة. ومثله كَرِهَ * كَرْهَة.

ونجد مصادر مثل دخول وخروج، ونجد إلى جانبها دخْل وخرْج. ورغم أن هذه المصادر كان يجب أن تكون اعتياديّة، إلا أن توظيف المصادر الاعتياديّة لمعانٍ مستقلّةٍ جعل النظام يلجأ إلى أسماء مصادر جَمْعيّة لتوظيفها في مكان المفعولات المُطلقة في هذه الحالات. ينبغي إذن أن نفرّق بين النظام المُعْجَمِيّ والنظام النحوي في مسألة المصادر المفعولات، وأن ننظر في التوافقات المُتاحة. إلا أن نظامنا مع ذلك يتنبّأ بخصائص النواة الحاسوبيّة، ويجعل غير ذلك خاضعاً للإكراهات المُعْجَمِيّة أو عمليات القَسْر التي تنقل صنفاً دلاليّاً إلى آخر.

2.2. الوحدة من الحدث

اسم الوحدة من الحَدَث (أو اسم المَرّة عند بعض النحاة القدماء)، يأتي بصفةٍ منتظمةٍ من النشاط، مثله في ذلك مثل المصدر. وهذه نتيجة قويّة يتنبأ بها النظام. لنتدبَّر الأمثلة التالية:

(55) أ) أكل الرجل أَكْلَةً.

ب) رقص الرجل رَقْصَةً.

نلاحظ هنا أن اسم وحدة الحدث هو الذي يمثّل المحور التزايدي incremental theme الذي يَؤُوْلُ إلى الأوجيّة. ولعل اسم الوحدة لا يتوارد مع المفعول به لقيامهما بدورٍ مماثلٍ:

(56) ؟؟ أكل الرجل التفاحةَ أَكْلَةً.

فهذه الجملة لا يكون فيها اسم المرة مُمكناً إلا في القراءة الظرفيّة.

وفي نفس الاتجاه، لا نجد اسم وحدةٍ من الإنجاز أو الحالة، لأن اسم الحدث النوع لا يأتي منها:

(57) أ) وجد (الحل) *وَجْدَةً.

ب) بلغ (القمة) *بَلْغَةً.

ج) وصل (القمة) *وَصْلَةً.

(58) أ) كره *كَرهةً.

ب) قبح *قَبحةً.

فعدم توفر اسم الحدث النوع لا يَتيح اشتقاق اسم وحدة الحدث منه.

إلا أن هناك أفعالاً لا تأتي منها مصادر اعتيادية (على فَعْل)، بل إن مصادرها على فُعُول، ومع ذلك يأتي منها اسم المَرّة:

(59) أ) جلس جلوساً ← جَلْسةً.

ب) وقف وقوفاً ← وَقْفةً.

ج) دخل دخولاً ← دَخْلةً.

فرغم غياب الجَلْس أو الوَقْف أو الدَخْل، بالمعاني المُرادة، فإن اشتقاق المرة من هذه المواد يوحي بأنه مبني على افتراض مصدرٍ اعتياديٍّ مُقَدَّرٍ، يوازي بصيغته صيغة المصدر الجمعي الفعلي (الذي صيغته فُعول).

ومعلوم أنه ليس لكل فعل مصدره على 'فُعول' اسم وحدة يُشتق من مصدرٍ مُقَدّرٍ على 'فَعْل'، كما تُذكّر بذلك الأمثلة في (60):

(60) أ) بلغ بلوغاً ← *بَلْغةً.

ب) وجد وُجوداً ← *وَجْدةً.

مُشكل هذه المواد، بخلافها في (59)، أن المصدر الاعتيادي لا يمكن أن يُقدَّر فيها، لنفور معناها منه. فَحَدَثُها لحظيٌّ، لا معنىً لتعدُّده، وليس النوع أو الجنس منه مُتعدِّداً. ولذلك، تعذَّرت منه الوحدة. والخلاصة أن التفاعل بين توزيع اسم المصدر النوع واسم الوحدة منه يَتيحان تصنيفاً جديداً لطبقة الأفعال، مُغايراً لِما هو موجود في الأدبيّات.

3.2. الجهة ومفارقة اللاتمام

نجد في جهة 'التكثير' في الفعل ما يؤكِّد التوزيعات السابقة. فهذه الأخيرة لا تنطبق إلا على طبقةٍ فرعيّةٍ من الأنشطة أو الإنجازات:

(61) قَطَّع اللحْمَ.

(62) غلّق الأبوابَ.

(63) أ) جَوَّل الرجلُ.

ب) طوّفت المرأةُ.

وفي الدارجة المغربيّة:

(64) فتّح الورد.

ولا نجد مثيلاً لهذا في الإنجازات أو الحالات:

(65) * حمَّر الوردُ.

(66) * وجَّد الحلُّ.

وبنفس الكيفيّة، توجد مصادر للأحداث ووحدات الأحداث ينطبق عليها التكثير:

(67) أ) تقطيـع ← تقطيعة

ب) تطويف ← تطويفة

وتوجد أفعال رباعيّة لا يختلف اسم مصدرها عن اسم وحدتها مثل:

(68) أ) أساء إساءةً.

ب) أقام إقامةً.

ويمكن رصد هذه الظواهر إذا افترضنا أن المُركَّبات الفعليّة تعلوها صنيفةٌ (مثل المُركَّبات الاسميّة)، وأن الصنيفة يعلوها عددٌ (عِوَض جهة، كما في الأدبيّات).

وهناك ما يدلُّ على اختلاف الأنشطة عن الإنجازات، رغم اجتماعهما في بعض الخصائص. فاستتباع ما دُعي بمفارقة اللاتمام Imperfective Paradox يدلُّ على اختلاف تكوينهما:

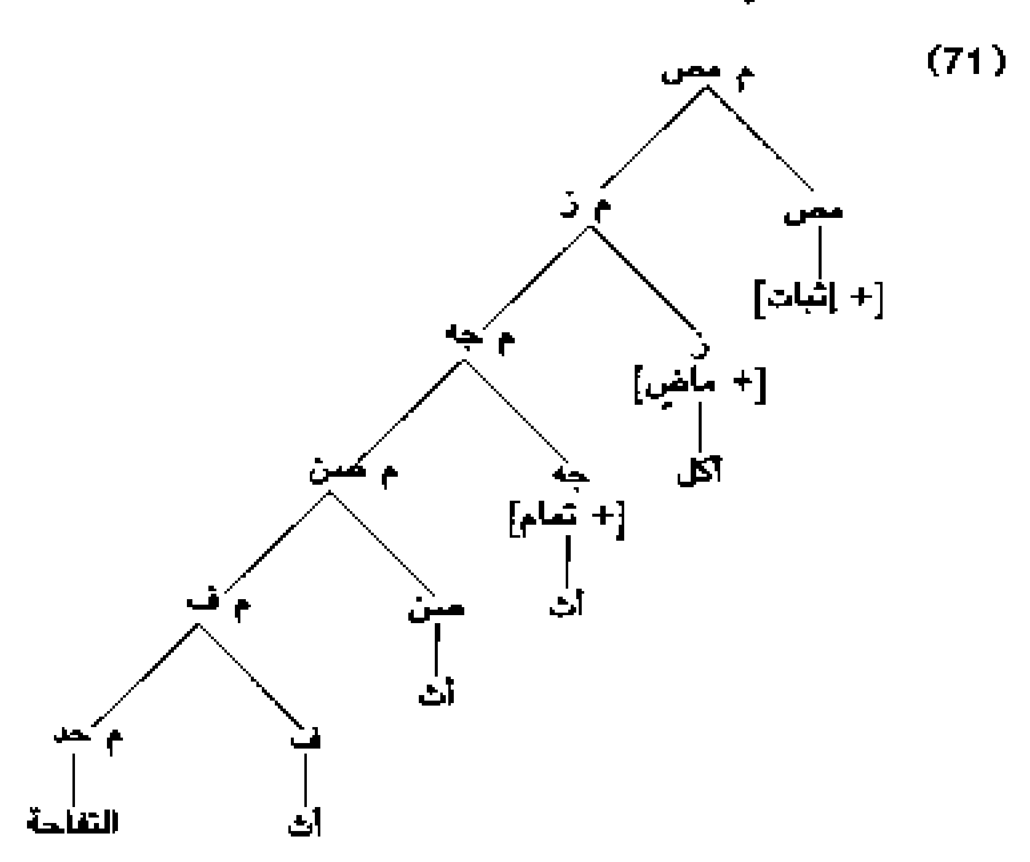
(69) الرجل يأكل ← الرجل أكل.

(70) الرجل يأكل تفاحة (الرجل أكل) ← *الرجل أكل تفاحة.

فهذا الفرق يدلُّ على أن النشاط يستتبع إنجازاً، أي فُرادة إنجازيّة، ولكن الإنجاز لا يستتبع فُرادةً إنجازيّةً، لأنه ليس فُرادياً.

ومن الملاحظات المهمة أن الجهة، جهة اللاتمام على الخصوص، تحافظ على الجهة الداخليّة، أو الخصائص الداخليّة المُتعلِّقة بالذَّرِّيّة والفُراديّة، كما بيَّنا، مما يجعل الجهة تتصرَّف مثل العدد تجاه الصنيفة الداخليّة. ويمكن وضع بِنيةٍ للأحداث كما يلي:

(71)



(م مص = مُركَّب مصدري؛ م ز = مُركَّب زمني؛ م جه = مُركَّب جهي؛ م صن = مُركَّب صنيفي؛ م ف = مُركَّب فعلي؛ أث = أثر الفعل المتنقِّل).

فهذا تركيب 'أكل تفاحة'. للمزيد من التفصيل عن البِنية الزمنيّة، انظر الفاسي 1990، 1993، 2003، و2004، وجحفة (2006)، وبهلول (2008) Bahloul، والملاخ (2009)، من بين آخرين.

3. أنظمة تصنيفية أخرى

ما هو نظام السمات الذي نحتاج إليه؟ وما الذي يجعل نظامنا ذا كفاية تصوُّريّة وتجريبيّة عليا مقارنةً مع أنظمة أخرى؟ بل إنه نظام طبيعي يتَّسم ببساطةٍ ووضوحٍ تصوُّريَّين، وكفاية تجريبيّة، ونجاعة منهجيّة.

1.3. نظام جاكندوف

يقيم جاكندوف Jackendoff (1991) نظاماً تصنيفيّاً رباعيّاً للأشياء أو الموضوعات، قائم على سمتَيْن: سمة أولى يُسمِّيها المحدوديّة boundedness، وسمة ثانية يُسمِّيها بِنيةً داخليّةً internal structure. وهكذا يأتي تصنيف جاكندوف مماثلاً شكلاً لتصنيفنا، وتتولّد عنه طبقات أربع كما يلي (د= بِنية داخلية، ح= محدوديّة):

(72) أ) فردة: [+ح، −د] (a dog)

ب) جُمّاع: [+ح، +د] (a team)

ج) كتلة (مادة): [−ح، −د] (oil)

د) جنس/نوع (aggregate): [−ح، +د] (buses)

فما هو مضمون هذه السمات؟ المحدوديّة مفهوم جِهي نُقل من الأوضاع إلى الأشياء. التفاحة لها حدّ، والتفاح ليس كذلك. والسمة الداخلية تفرّق بين أسماء تقتضي دلالتها "وسيطاً يتكوّن من عددٍ من الفرادات المتميّزة"، هي الجُمّاعات والأنواع، بينما الفرادات والمواد لا تقتضي ذلك. فالمحدوديّة تكاد تقترب من مفهوم الذَّرّيّة في تصوُّرنا، والبِنية الداخلية تقترب من الفرادية في تصوُّرنا. إلا أن النظام غير طبيعي، لأنه يلجأ إلى سماتٍ ذات طبيعةٍ أُنطولوجيّةٍ مختلفةٍ، بل غير واضحةٍ. فما معنى مثلاً الحَدْيث عن أسماء غير ذات بِنية داخلية، مع أن الأسماء كلها لها بِنية داخلية، بما فيها الكُتَل التي تقبل المُراكَمة والمُوازَعة بامتياز؟

وأما عن تنبؤات النظام، فيمكن أن نضرب مثلاً بالجُمّاع، الذي يعدّ عنده أكثر موسوميّةً من غيره. وهذا مخالفٌ لِما وَرَدَ في الأدبيّات. فگرينبرك (1972) Greenberg وآخرون، مثلاً، يعتبرون المُجَمَّع collective عنصراً غير موسومٍ.

ولا يقوم الدليل الصرفي التركيبي على موسوميّته. وبخلاف هذا، فإن الفردة موسومةٌ بالصنيفة في العربيّة والصينيّة وغيرها. والجنس موسوم بعلامة الجمع في الإنكليزيّة، إلخ. وليس كذلك الجُمّاع. فهذا يبيّن أن نظام الوسم في هذا النظام يخالف ما يوجد في واقع أنحاء اللغات.

لننظر الآن كيف يتمّ التوازي بين الأشياء والأحداث عند جاكندوف. إنه لا يوازي هذه الطبقات مباشرةً مع طبقات Vendler الأربع، بل التوازي يأتي عنده مع طبقات أحداثٍ وسيروراتٍ موصوفةٍ فقط، دون أن تُقرن بواسمات تركيبيّة/ صَرفيّة معهودة:

(73) أ) حَدَث مُقْفَل (محدود):

John ran to the store. The light flashed.

ب) حدث محدود تكراري:

The light flashed until dawn.

ج) سيرورة متجانسة غير محدودةٍ:

John slept.

د) سيرورة تكراريّة غير محدودةٍ:

The light flashed continually.

هذا التصنيف لا يتضمّن الحالات، بل إنه يدخل التكرار كسمةٍ جديدةٍ في التوصيف، علاوةً على أنه لا يبيّن بوضوح كيف تنطبق قِيَم السمات المفترضة في الأشياء على هذه الحالات.

وأما عن طبقات Vendler، فيفترض جاكندوف أنها تنتمي إلى الجُمل (لا إلى الأفعال)، ويقترح سماتٍ إضافيّةً لتوصيفها هي البُعد dimension والاتّجاه direction، كما في التصفيف التالي:

(74) حالة [-د [- اتجاه]]

(75) نشاط [-ح [اتجاه]]

(76) إنجاز [+ح [بعد س اتجاه ع]]

(77) إتمام [+ح، –د [بعد Ø، اتجاه ع]]

فهذا يرفع عدد الطبقات بصفة تُفقِدها الدلالة التجريبيّة المرجُوّة. ومهما يكن من تفاصيل النظام، فإنه يُفقِد الموازاة بين الأحداث والأشياء، وهو بذلك يبتعد عن حدس باخ (1986)، الذي وحّد النظامَيْن عبر سمة [معدود]. ويصرّح جاكندوف بوضوح أن أوليّات النظام ليس لها تبرير مباشر، ولا يمكن أن نتساءل عمّا يُبرِّر سمةً دون أخرى. فهذا يُفقِد نظامه الصفة الطبيعيّة التي تحدّثنا عنها، علاوةً على إفقاده الوضوح التصوُّري، والقدرة على التنبُّؤ بما يحدث فعلاً في اللغات.

2.3. نظام فركويل

يلجأ فركويل (1993) Verkuyl إلى نظام ثلاثيٍّ لتصنيف الأوضاع، يعتمد على سمتَيْن هي سمة [± أضف إلى] [± add to]، وسمة [± كمية مُخَصَّصة] [± specified quantity]. والسمة الأولى تشير إلى ما يحتاج إلى تكملة أو إضافة، مثل المفعول، والثانية تنعت الإضافة بأنها كميّة مُخصّصة، أي ذات طبيعة تسويريّة مُعيَّنة. ورغم أن المؤلّف يتحدّث عن نظام جِهيٍّ للأفعال، فهو لا يستعمل سماتٍ جِهيّةً؛ لأن السمة الأولى تركيبية تكوينية أساساً، والثانية تسويريّة. ويظهر توزيع الطبقات حسب قِيَم السمات كالتالي (أضف إلى= ض، كميّة مُخصّصة = ك):

(78) أ) حدث event: [+ض، +ك]؛

ب) سيرورة: process [+ض، –ك]؛

ج) حالة state: [–ض، ±ك].

في هذا النظام، يغطّي الحدثُ الإتمامَ والإنجازَ في نفس الوقت، وتقابل السيرورةُ النشاطَ. وينضاف إلى هذا تفريق عَبْري بين ما يُعتبر تخصيصاً زمنيّاً (وهو ± ض) وبين ما هو لازمني atemporal (وهو ± ك).

ويمكن أن يُعاب على الأنظمة الثلاثيّة مثل هذه أنها لا تفرّق بين الإنجاز والإتمام، مع أن هناك ما يدلُّ على هذا الفرق جهيّاً وزمنيّاً. ويمكن كذلك طرح

تساؤلاتٍ حول طبيعة وكفاية السمات المُوظَّفة. وعلاوةً على هذا، فإن المؤلف لا يضع توازياً مع نظام الأسماء أو الأشياء. فهذا النظام بحاجةٍ إلى تدقيقٍ أكبر، حتى نتمكّن من روز إمكاناته الوصفيّة والتجريبيّة، وكذلك النظريّة.

3.3. نظام روتشتين

تقترح روتشتين Rothstein (2004) نظاماً رباعياً لمقاربة أنواع الأحداث/ الأفعال يعتمد سمتَيْن كذلك، عِوَض سمةٍ واحدةٍ، وتتبنّى تصنيف فَندلر لطبقات الأفعال. والسمتان المُوظّفتان هما [± أوجي]، بمعنى الأوجيّة المتداولة في الأدبيّات، وسمة [± طوري]، نسبةً إلى الطَّوْر stage. ويُقصد بهذه السمة الأخيرة ما يتضمَّن مراحلَ زمنيّةً غير متجانسةٍ، أو يمكن أن يُفصل فيه زمنٌ عن الآخر. وتسم روتشتين بهذه السمة ما يقبل جهة التدرُّج progressive في الإنكليزيّة. وهي تسوّي من جهة أخرى بين الأوجيّة والذَّرِّيّة، ولا ندري لماذا لا تُسمّي هذه السمة ذَرِّيةً، ما دامت تلجأ إلى هذا التحليل، وتلجأ إلى المجموعات لتعريف الأوجيّة، كما في (79-81)[3]:

(79) س ذَرّة لمحمول ح في سياق س إذا لم يكن هناك ص، ص ذَرّة للمحمول ح في س، بحيث س جزء مناسب ل ص.

(80) يكون حَمْل فعلي ح أوجياً إذا دلّ على مجموعة فس، بمعنى مجموعة ذَرِّيّة مقيّدة سياقيّاً بسياق <ز، ق>، [ق قياس]، أو جمع لهذه المجموعة.

(81) الذَّرِّيّة الطبيعيّة

حين يكون المحمول ح ذَرِّيّاً بصفةٍ طبيعيّةٍ، فإن مجموعة مفرده ومجموعة ذَرِّيّته تتطابقان.

يتولّد نظام عن هذا التصنيف كما في (82):

(3) الترجمات والمصطلحات منّا، طبعاً.

(i) x is an atom of P in a context C if there is no y which is an atom of P in C such that x is a proper part of y.

(ii) A verbal P is telic if it denotes a set V_c, i.e. an atomic set contextually restricted by a context <t, M>, or a pluralization of such a set.

Natural' atomicity

(iii) When a P is naturally atomic, its singular set and its atomic set are identical.

(82) أ) حالة: [-أوجي، - طَوْري]

ب) نشاط: [-أوجي، + طوري]

ج) إتمام: [+أوجي، - طوري]

د) إنجاز: [+أوجي، + طوري]

ورغم أن النظام يقترب من نظامنا في كونه يعد الإتمامات والإنجازات [+ذَرّيّة/ أوجية]، والحالات والأنشطة ليست كذلك، فإن السمة الثانية تبدو غريبة لأنها لا تتعلّق بخصائص داخليّة للمُركّبات الفعليّة، بل بقابليّتها للتركيب مع جهةٍ خارجيّةٍ بعينها، جهة التدرُّج. وقد سبق أن أسلفنا أن الجهة الخارجيّة محافظةٌ على البِنية الصنيفيّة الداخليّة. وهناك انتقادات تصوُّريّة وتجريبيّة أخرى يمكن توجيهها لهذا النظام، منها تعريف الإتمام الذي يظهر في (83)[4]:

(83) يكون الإتمام ذَرّيّاً حين يكون مجموعاً لنشاط وحَدَثٍ ذَرّيٍّ للصيرورة.

فهل الإتمام صَرْفيّاً و تركيبيّاً مجموع sum فعلاً لحَدَثَيْن؟ ثم أين التوازي مع الجماع الاسمي؟ النظام لا يُجيب عن السؤال الأخير ولا يُعنى بالأسماء. وأما التعريف (83)، فأقل ما يمكن أن يُقال عنه أنه مرتبط بتحليلٍ خاصٍّ للإتمام، يحتاج إلى كثيرٍ من الأدلّة عليه.

4. خاتمة

يتبيّن مما قدّمناه أن هناك إمكاناً للتوازي القوي بين الأشياء والأحداث، وأن هذا التوازي يحتاج إلى أوليّات وسمات أنطولوجيّة مُبرّرة وطبيعية. وفي هذا البرنامج التصوُّري والوصفي، لابُدّ من تظافر الجهود بين الفيلسوف والمنطقي واللغوي، ولا يمكن إقامة أنظمة تصوُّريّة فلسفيّة أو منطقيّة في غياب الدليل اللغوي على وجودها في اللغات. وهذا ما يَؤُوْلُ إلى توظيف البُعْد التجريبي في إقامة ما هو تصوُّري وصُوَري أيضاً. وبالمقابل، فإننا لا نتصوَّر لغويّاتٍ تغيب عنها الصورنة الملائمة والتنظير الفلسفي حول الذَّرّات والعلائق وتعاريفها.

---

(4) An accomplishment is atomic when it is the sum of an activity and an atomic BECOME event.

الفصل الخامس

الضمائر الصامتة، الشخص، والبناء(1)

من المعروف أن اللغات التي لها فاعل ضميري صامت فارغ، أو خفي، أو مستتر، مثل العربيّة والإيطالية والإيرلنديّة، تتميّز بكون الصُّرفة التي تلتصق بأفعالها تكون 'غنيّة'. هذه الصرفة تقترن بضمير فارغ (أو ضم pro)، أو فاعلٍ صامتٍ silent، أو غير منطوقٍ[2]. وتُقِرُّ التحاليل المتداولة لهذه الظاهرة بأن الفاعل في هذه التراكيب مُركّب حدي (= م حد) يحتوي الضمير الفارغ، إلا أنها تختلف في مسألة أي من المقترنَيْن، الصُّرفة الزمنيّة ز أم ضم، يضمّ السمات المُؤوَّلة دلالياً (انظر رِدْزي (1982، 1986) Rizzi وهولمبرگ (2005) Holmberg حول تصوُّرَيْن متعارضَيْن)[3]. وكما تورد كثيرٌ من الأدبيّات، فإن ضم في هذه البنى يكون **محيلاً**

---

(1) قُدِّم هذا العمل في عدّة أماكنٍ وعدّة مناسباتٍ في سلسلة محاضرات لڤرليوم بجامعة نيوكاسل (إنكلترا)، وسلسلة محاضرات جامعة يورك (شباط/ فبراير 2008)، ومؤتمر NACAL 36 بشيكاگو (نيسان/ أبريل 2008)، ولقاءات «جمعيّة اللسانيّات بالمغرب» (كانون الأول/ ديسمبر 2007). أشكر الحضور في هذه اللقاءات، كما أشكر على الخصوص Anders Holmberg ونادية العمري، وناصر الهريص، وBernadette Plunket وGeorge Tsoulas.

(2) عن هذه الاصطلاحات والمقارنة بالموروث العربي، انظر الفاسي (1990 و2009).

(3) يناقش هولمبرگ (2005) تصوُّر ردزي (1986) للضمير الصامت ضم، الذي مفاده أن ضم ليس له محتوىً أساساً، بل يحتاج إلى أن يُسْتَرْجَعَ مضمونه بواسطة السمات التي تبرز في الصرفة الزمنيّة/التطابقيّة، ثم يرفضه لصالح تصوُّر يسند إلى ضمّ السمات المُؤوَّلة ذات المحتوى، ويجعله يقوم بتقييم السمات التي تكون على الصرفة، التي لها قِيَم غير مُؤوَّلة، وليس العكس. أُجاري هنا منطق هولمبرگ. ومعلوم أن كلا التصوُّرَيْن مبنيان على الأفكار المُوَجِّهة الموجودة في شومسكي (1982). وأحد التحاليل المنافسة للتحليل المُتبنّى هنا هو افتراضُ فاعلٍ صُرفيٍّ (I-subject) مُدمج في الصرفة كما في =

referential، أو معرفة definite؛ بمعنى أنه مُؤوَّل على أساس أنه موضوع argument شخصه 1 (متكلم)، أو 2 (مخاطَب)، أو 3 (غائب). وما هو مُثيرٌ هنا هو أن التأويل الجنسي (أو الاعتباطي، أو النَّكِرَة) للضمير الصامت غير متوفرٍ في هذه اللغات، حين تستعمل صرفة الشخص الثالث المفرد. بل إن هذا النوع من الاقتران تختصُّ به اللغات التي تُدعى باللغات ذات الفراغ الفاعلي الجزئي (partial null subject languages)، مثل الفلنديّة والعبريّة والبرازيليّة، إلخ. (انظر هولمبرگ 2007).

فإذا كان غياب التأويل الجنسي لضم في اللغات ذات الفاعل الفارغ غير اعتباطي، فمن المعقول أن نقيم علاقةً تلازميّةً (سالبةً) بين خاصّيّة الفراغ الفاعلي العام (أو المطَّرد) وتوفُّر الفاعل الفارغ الجنسي (أو ضم). وعكس ذلك، فإن وجود الفاعل الفارغ (أو ضم) الجنسي، المقترن بالشخص الثالث المفرد، في اللغات ذات الفراغ الضميري الجزئي، يتلاءم وغياب ضميرٍ ثالثٍ محيلٍ. إلا أن المُلاحَظ أن هذا التلازم لا ينطبق إلاّ على البِنى المبنيّة للمعلوم. بل إن الضمير الجنسي الفارغ يَرِدُ كفاعلٍ لبناء المجهول (أو غير الفاعل) في اللغات ذات الفاعل الفارغ (= لَفَف فيما يلي). فما هو مطلوب عمليّاً هو تدقيق طبيعة التلازم، وتقديم تحليلٍ مُدمِجٍ للضمير الفاعل المحيل (أو 'المعرفة'، كما هو عند ردزي (1982، 1986))، والضمير الفارغ الجنسي (أو النَّكِرَة أو الاعتباطي، كما عند شِنْكوي Cinque (1988)، مثلاً)[4].

في هذا الفصل، أبحثُ في طبيعة التلازم بين ضم المحيل/المعرفة وضم الجنسي/النَّكِرَة، في العربيّة، على الخصوص، مقارنةً بلغاتٍ أخرى. وأُقدّم تحليلاً للصمت/الفراغ الذي يرتبط أساساً بتخصيص الشخص وتسويغه. واقتراحي هو أن ضم في لفف يُرَكَّبُ كمُخصِّص 'مَوْضِع topic' مزوَّد بتخصيص الشخص، وهو

- بورر Borer (1989). لن أتناول هذا التحليل هنا (انظر ألكسيادو وأُكنستوپولو (1998) Alexiadou & Agnostopoulo اللتيْن تدافعان عن هذا الاختيار؛ وانظر الفاسي (1993) بصدد افتراض الدمج Incorporation وكذلك هولمبرگ وجماعة (2008)).

(4) تُستعمل في الأدبيات مصطلحات متباينة لنعت هذه الثنائيّة: إحالي/غير إحالي، معرفة/نَكِرَة، شخصي/لاشخصي. سأستعمل هذه الاصطلاحات مجتمعةً، وإن كان أيٌّ منها لا يفي بالمُراد، كما سيتبيّن أسفله.

يعطي قيمةً لسمة الشخص الموجودة في الصُّرْفَة. وبذلك، تعكس خصائص الصُّرْفَة الخصائص الخفيّة للضمائر الصامتة، ولا يتمُّ النطق بهذه الضمائر المنقوصة. وعلاوةً على هذا، يتبيَّن أن الإضمار المنقوص هو الخاصيّة النواة للبناء للمجهول. وأما ما يُدعى بالبناء لغير الفاعل اللاشخصي impersonal، فهو يختلف عن البناء لغير الفاعل الشخصي (أو المجهول) في كونه يتطلَّب وجود مُخصِّص لإسقاط البناء voice . ويفترض هذا التحليل إطاراً أدنوياً مبنياً على علاقة سبيرة-هديفة probe-goal (كما في شومسكي (2001 و2008) على الخصوص).

في الفقرة الأولى، أُحدِّد طبيعة التلازم بين المحيل واللامحيل الضميري. وفي الفقرة الثانية، أُناقش بعض خصائص الضمائر النّكِرَات. وفي الفقرة الثالثة، أُقدّم تحليلاً لضم المحيل. وفي الفقرة الرابعة، أُعالج البناء للمجهول والبناء للاشخص. وفي الفقرة الخامسة، أتطرّق لإشكال المبهمات في علاقتها بمبدأ الإسقاط الموسع EPP. وأخيراً، أستخلص بعض النتائج وأرصد بعض التنبؤات في الفقرة السادسة.

1. تلازم المحيل واللامحيل

اللغات لَفَف مثل العربيّة معروفة بكونها تستعمل بكثافة ضمائر فاعلة فارغة (تدعى ضم)، ويقترن هذا بوجود صرفة غنيّة على الفعل، تُمكِّن من استرجاع التأويل الضميري المناسب[5]. ففي (1) إلى (3)، تُقْرَن الصُّرْفَة الفعليّة بالضمير 1، أو 2، أو 3، على التوالي، وإن كان الضمير هناك غير منطوق به:

(1) أكْتُبُ.

(2) تَكْتُبُ.

(3) يَكْتُبُ.

إلا أن ما هو غير معروف هو أن صرفة الشخص الثالث المفرد، التي تعتبر عادةً غير مُشَخَّصَة (أو ضرباً من اللاشخص)، يجب أن تقترن بضمير معرفةٍ معهودٍ أو محيلٍ، لا يمكن أن يكون جنسياً (أو غير محيل):

(5) انظر الفاسي (1990، و1997) للتفصيل.

(4) يَأْكُلُ هنا.

فتأويل التركيب (4) هو أن شخصاً ثالثاً بعينه (ما يُسمّى بالغائب عادةً) يقوم بالأكل. ولا يمكن أن يكون تأويل (4) مماثلاً للبنى التي يظهر فيها الضمير النّكِرَة 'on' في الفرنسيّة، أو 'one' في الإنكليزيّة:

(5) أ. On mange ici

ب. One eats here

فالضمير في (4) مخصّص بالنسبة لسمة الشخص، وليس الضمير في (5) مخصّصاً كذلك. لنفترض إذن أن الشخص هناك ثالث، أو 3. ونفترض كذلك أن 3 له قِيَم سلبيّة، مقارنةً مع 1 و2 (المُتكلّم فالمُخاطَب):

(6) 3 = [1-، 2-]

وأما القراءة العامة أو الجنسيّة للضمير في (5)، فلا تعتمد الشخص 3، بل نعتقد أن قيمة سمة الشخص فيها صفر، Ø. في اللغات ذات الفاعل الفارغ المُشْتق أو التام مثل العربيّة (= لففت فيما يلي)، لا تقترن الصُّرْفَة إلا ب 3، ولا تقترن ب Ø. وعكس هذا، فإن صرفة الشخص الثالث المفرد لا تقترن ب 3، وإنما ب Ø، في اللغات ذات الفاعل الفارغ الجزئي (= لففج فيما يلي). ويلاحظ هولمبرگ (2007) أن الفنلنديّة من النمط الأخير (أي لففج)، وأن صُرْفَة الشخص الثالث تظهر فيها، وتُؤَوّل في السياقات التي يتعذّر فيها ذلك في العربيّة، كما في (7):

(7) mukavasti istuu Tässä

قعوداً مريحاً يُقْعَد هنا

يُقْعَدُ هنا قعوداً مريحاً.

ففي هذه السياقات، يكون تأويل الضمير محدوداً في التأويل الجنسي، أي Ø، خلافاً لِما يحدث في العربيّة.

حاول هولمبرگ ربط نوعَي المتقوصيّة في الضمير في لففت ولففج عبر تلازمٍ مقلوبٍ أو سالبٍ، يربط إمكانات ورود الضمير الثالث المحيل والضمير الجنسي كما يلي:

(8) أ. إذا كانت لغة ل لها فاعل فارغ ثالث محيل، فإن ل ليس لها فاعل فارغ جنسي.

ب. إذا كانت لغة ل لها فاعل فارغ جنسي، فإن ل ليس لها فاعل فارغ ثالث محيل.

هذا التلازم يبدو صحيحاً، وهو يُمكِّن من معالجة توزيع المُضمرات الفارغة في لففت. كما أنه يرصد، مثلاً، الفرق بين سلوك الضمير المقترن بصُرْفَة الشخص الثالث في اللغتَيْن الفنلنديّة والعربيّة. إلا أن التلازم بحاجةٍ إلى تدقيقٍ. فليس صحيحاً أن الضمير الجنسي الصامت غير موجود في العربيّة، مثلاً، وإن كان وروده مكيّفاً بصيغة البناء للمجهول، كما في (9):

(9) يُجْلَس هنا وقتَ الاستراحة.

فالتركيب (9) مثيل التركيب (7). وفاعله الضميري الفارغ النَّكِرَة له خصائصُ مماثلةٌ لِما ذُكر أعلاه (وكذلك لِما يُذكر في الفقرة 4 أسفله). إلا أن هذا التأويل لا يَرِدُ إلا مع صيغة البناء للمجهول. وإذا كانت الملاحظة في محلِّها، فلا بُدَّ من مراجعة طبيعة التلازم الذي صغناه في (8). فليس صحيحاً أن لففت لا يَرِدُ فيها ضمير فاعل فارغ جنسي، إنه يَرِدُ، ولكن مع صيغة المجهول فقط. وعليه، فإن التعميم المذكور في (8) لا يمكن أن يُؤوَّل على أنه يتعلّق بقيمةٍ مقلوبةٍ، ثنائية الاتجاه، كما في (10):

(10) إذا كانت ل لها [أ ضم محيل] ↔ فإن ل لها [ب ضم جنسي]، حيث قيمة أ أو ب [±]، وقيمة أ ≠ قيمة ب.

فالتعميم (10)، الذي يوضح (8)، ليس كافياً، لأنه لا يقول شيئاً عن الاستعمال الجنسي للمجهول في العربيّة، موازاة مع استعمال 'on' في الفرنسيّة، أو الصُّرْفَة الثالثة المفردة في الفنلنديّة.

ويؤكد هذا أن الإيرلنديّة، وهي لغةٌ ذات فراغٍ فاعليٍّ مُتّسقٍ وتامٍّ (لففت)، تستعمل صيغة مجهول تُسمّى الصيغة المُستقلّة autonomous form، للدلالة على الإضمار الجنسي (انظر مككلوسكي (McCloskey (2007):

(11) anseo a labhartar Gaeilge

هنا يتحدث-مستقل إيرلنديّة

الإيرلندية هي التي يتحدَّث الناس بها هنا.

وعليه، وحتى نتمكَّن من رصد توزيعات ضم الفارغ، محيلاً كان أو جنسيّاً، وكذلك تنوُّعاته، نحتاج إلى بناء نظريّةٍ مُرَكَّبةٍ للضمائر الصامتة، تعتمد كون تسويغ ضم ليس محصوراً في صرفة الزمن، ولكنه يمتدُّ أيضاً إلى صرفة البناء (المجهول). وكما سنبيِّن، فإن هذه النظريّة تتأسس جزئيّاً على الافتراضات التالية:

(12) أ. الضمير الصامت المحيل في اللغات ذات الفراغ الفاعلي التام (لغفت) عبارة عن موضع topic يُضَمّ (أو يُعاد ضَمُّه) إلى زمن ز غني، يتطابق مع الضمير. وز يحمل سمة شخص لامُقَيَّمَة unvalued، {±1، ±2}.

ب. الضمير الصامت النَّكِرَة (أو الجنسي) في لغفت ينشأ في موقع موضع أو مخصص إسقاط البناء voice. والبناء يحمل شخصاً لامُقَيَّماً، [Ø].

يعتمد التحليل على طَابِق Agree باعتبارها علاقةً بين السبيرة probe والهديفة goal، كما في شومسكي (2000)، وكما هو مُحدَّد في (13)[6]:

(13) طَابِقْ (أ، ب) إذا

– أ، ب لهما سماتٌ متضارعةٌ (matching features)؛

– أ يتحكَّم مكونيّاً عن قُرب في ب؛

(أي أنه ليس هناك ج بسِماتٍ مضارعةٍ، بحيث أ تتحكم في ج، وج تتحكم في ب)

أو ب تتحكم مكونيّاً عن قُرب في أ؛

– أ و/أو ب لها سمة س لامُقَيَّمة.

(6) عن أهمّية التحكُّم المُكوّني الأقرب closest c-command في تحديد طابق، انظر شومسكي (2000)، وكارستنس Carstens (2005) والفاسي (2005) بالنسبة للعربيّة. ألفاظ سبيرة وهديفة من وضعنا، تعوِّض 'مسبار' و'هدف' في أبحاثٍ سابقةٍ لنا.

2. النَّكِرَة واللاشخص في الضمير

1.2. العربيّة

معاني الجنس، أو ما يُدعى (بدون تدقيقٍ) اللاشخص، يمكن التعبير عنها في العربيّة بواسطة المُتكلِّم الجمع ('نحن')، والمُخاطَب المفرد ('أنت')، أو الغائب الجمع ('هم')، كما في الأمثلة التالية:

(14) من الخطأ أن نستسهل الحلول.

(15) بعد الخَطْب تجد أن الأسعار ارتفعت.

(16) في الصحراء يحبّون الشاي المحلي.

فالضمير المُتكلِّم الجمع في (14) **احتوائي** inclusive، بمعنى أنه يشمل عموم الناس، بمن فيهم المُتكلِّم. وضمير الجمع الغائب في (16) **إقصائي** exclusive، بمعنى أنه لا يشمل المُتكلِّم. وضمير المخاطب المفرد في (15) ليس إقصائياً، بل قد يكون احتوائياً. والمعنى الجنسي هو عموم الناس، بشمول المُتكلِّم و/أو المُخاطَب (في القراءات الاحتوائيّة)، وإخراج المُتكلِّم و/أو المخاطب في القراءات الإقصائيّة. فهذه التعابير يجمعُها أنها صِيغٌ للمعلوم.

وأما الجنس في الغائب المفرد (أو الثالث المفرد)، فلا يقوم إلا بصيغة المجهول، كما في الأمثلة التالية:

(17) كان يُتَخاصم إلى أبي بكر.

(18) يُسْبَحُ هنا بدون مقابلٍ.

وعليه، يمكن صياغة التعميمات التالية، التي تصدق على العربيّة:

(19) أ. صُرْفَة الثالث المفرد المعلوم لا تقترن بضميرٍ جنسيٍّ.

ب. صُرْفَة الثالث المفرد المجهول وحدها تقترن بضميرٍ جنسيٍّ.

ونظراً إلى التنوّع المُلاحَظ أعلاه في تأويل مختلف الضمائر الجنسيّة الصامتة، يبدو أن من المعقول اعتبار الصُرْفَة المجهولة الثالثة مقترنةً بالضمير الصامت الأكثر عموميّة، وهو المُؤوّل على أنه شخصٌ عامٌّ، وعددٌ عامٌّ، واحتوائيّةٌ عامّةٌ general clusivity. وعلى افتراض أن العموم تخصيص له قيمة صِفْريّة [Ø]، يمكن أن

نقترح باطمئنانٍ أن الصُّرْفَة في (17) أو (18)، تقترن بضم جنسيٍّ، له سماتٌ عامّةٌ، كما في (20):

(20) الضمير الفارغ (ضم) الجنسي: [Ø شخص، Ø عدد، Ø احتوائيّة].

لاحِظ أنه بالإضافة إلى الاستعمالات اللازمة السابقة التي تُؤَوَّل تأويلاتٍ جنسيّةً لاشخصيّةً impersonal، توجد أفعال متعدّية لاشخصيّة، كما في (21)[7]:

(21) ويُخْرَجُ له يومَ القيامة كتاباً.

ثم إن استعمال المجهول مع حمول الأطوار (أو الفترات) stage level predicates يؤدّي إلى قراءةٍ شبه وجوديّةٍ[8]:

(22) غُرْرَ بنا.

(23) يُنْتَظَرُ أن يُعلن عن تشكيل الحكومة.

وتُستعمل صيغة المجهول للدلالة على الوسيط middle، أو على قراءةٍ مُوَجِّهيّةٍ modal، كما في المثالَين التاليَين[9]:

(24) شيء لا يصدق.

(25) حرّ لا يطاق.

---

(7) أستعملُ الصرفة المركبة [يُ] التي تتضمّن جزءاً متعلّقاً بالسِمات الضميريّة [ي-]، وجزءاً يتعلق بالبناء المجهول [ـُ]، لأتلافى الخلط مع صرفة الثالث المعلوم [ي-]، التي تعلوها الفتحة والتي قد تكون غير دالّة.
وأما الاحتوائيّة clusivity فهي سمةٌ مميِّزةٌ بين ما هو احتوائيّ inclusive وما هو إقصائيّ exclusive من ضمائر المتكلم (أو الشخص الأول). فالضمير 'نحن' الاحتوائيّ يشمل المُخاطَب (حيث يعني 'أنا وأنت' مشمولَين)، بينما 'نحن' الإقصائيّ يُخرج المخاطَب (حيث يعني، مثلاً، 'هو وأنا'). انظر سيزو (2003) Cysouw للتفصيل، من بين آخرين.

(8) المعنى الاعتباطيّ يُعبَّر عنه بالثالث الجمع. (انظر (15)). وهو يعني أساساً 'بعض الناس' (مع إقصاء المُشارِكَين 'أنا وأنت'). ويمكن أن يكون المخاطب المفرد اعتباطيّاً، والمُتكلِّم الجمع جنسيّاً احتوائيّاً، والمُخاطَب الجمع إقصائيّاً، كما في المثال التالي:
(أ). بعد الخطب، تجدون أن الأسعار ارتفعت.

(9) قد لا يحتاج تأويل الوسيط إلى وجود فعليّ للفاعل ضم، كما هو الحال في (24). عن الوسيط، انظر هيل وكايزر (1987) Hale & Keyser.

وسيركّز هذا الفصل على التأويل الجنسي للثالث المفرد، تاركاً التأويلات الأخرى جانباً[10].

2.2. مقارنةٌ بالفرنسية والفنلندية والإيرلندية والإيطالية

يُميّز إيگرلند Egerland (2003) ثلاث قراءاتٍ متباينةً للضمير اللاشخص 'on' في الفرنسيّة، يُسمّيها جنسيّة generic، واعتباطيّة arbitrary، وتخصيصيّة specific:

(26) On doit travailler jusqu'à 65 ans

يجب أن نشتغل حتى سنّ الخامسة والستين.

(27) On a travaillé pendant deux mois pour résoudre le problème

اشتغل 'بعض الناس' مُدّة شهرَيْن لحلّ المُشكل.

(28) Hier soir, on a été congédié

أمس، تمّ الاستغناء عنا.

في (26) يعني 'on' عموم الناس، وفي (27) بعض الناس، وفي (28) 'نحن'. يقابل هذا في الإنكليزيّة 'one' أو 'you' في القراءة الأولى، الجنسيّة، و'they' في القراءة الاعتباطيّة، و'we' في القراءة المخصوصة.

وليس في الفنلندية ضميرٌ جنسيٌّ ظاهر مثل 'one' الإنكليزي، أو 'on' الفرنسي، أو 'man' الألماني، أو 'si' الإيطالي. فالمقابلات الفنلنديّة ليس لها أي مؤشّر على ظهور الفاعل التركيبي، كما في (7) أعلاه، بل إن مقابلات القراءات الثلاث للضمير 'on' موزّعة على تركيبَيْن لاشخصيَّيْن، البنى الجنسية من جهةٍ، وبناء المجهول، من جهةٍ أخرى. (انظر هولمبرگ 2007):

(29) Täällä saa työtä jos puhuu saksaa

ألماني يتكلّم إذا شغل يحصل هنا

تَحصُل على شغل هنا إذا كنت تتكلّم الألمانيّة.

---

(10) لاحظ أن هذا الاصطلاح يختلف عمّا وَرَدَ في شنكوي (1988). فالقراءات الجنسيّة والاعتباطيّة عند إيگرلند توازي قراءتَيْن اعتباطيّتَيْن عند شنكوي: القراءة شبه-الكُلّيّة quasi-universal والقراءة شبه-الوجوديّة quasi-existential على التوالي.

(30) Täällä puhutaan saksaa

هنا يتكلّم ألماني

يتكلّمون الألمانيّة هنا.

(31) (Me) puhutaan saksaa

نحن يُتكلَّم ألماني

نتكلّم الألمانيّة.

وفي الإيرلنديّة، نجد كذلك القراءات الثلاث. ففي (11) أعلاه، تقترن الصُّرْفَة المستقلّة بالقراءة الجنسيّة، وفي (32) بالوجوديّة، وفي (33) بالتخصيصيّة:

(32) Leriodh dramai leis san Abbey

أُنتجت مسرحيات له في الدير

(33) Bhi se an-deireanach faoim am ar fagadh an

كان الوقت مُتأخِّراً حين غادر الناس القلعة وذهبوا إلى ديارهم.

وأما الإيطاليّة، فتظهر فيها خصائص اللغات لفصت، بصفةٍ مُتّسقةٍ. فهي تستعمل ضميراً لاشخصاً si للدلالة على مجموعة غير مُعَيَّنةٍ من الناس، بينما صُرْفَة الشخص تقترن حصرياً بفاعلٍ صامتٍ معرفة (انظر شنكوي (1988)، وردزي (1982)؛ الأمثلة من داليساندرو D'Alessandro (2004)، ص2، والشروح من عندي)[11]:

(34) Si mangia troppo

هو يأكل كثيراً

الناس يأكلون كثيراً.

(11) رغم أن داليساندرو D'Alessandro (2004) تفترض أن si له شخص ثالث (ص42)، فهي تقترح أن تعالجه باستعمال سمةٍ منفصلةٍ disjunctive بالمعنى الذي يحدّده فيشلر وزلاتيك Weschler & Zlatic (2001)، وهو يوازي القيمة الصفرية التي وظّفتُها. تقييمُ si هذا يُماشي اقتراح شنكوي (1988) الذي مفاده أن si له سمة شخص جنسية، أي Ø في النظام الذي أقترحه، وليس 3.

Mangia troppo (35)

كثيراً يأكل

هو/هي يأكل/تأكل كثيراً.

وإذا وضعنا جانباً التوزيعات المتنوّعة للقراءات في هذه اللغات، فإن المهم هو أن العربيّة، بخلاف الفنلنديّة والفرنسيّة، وموازاة مع الإيرلنديّة والإيطاليّة، ليست لها قراءة جنسيّة أو اعتباطيّة للشخص الثالث المفرد في الصُرْفَة، إلا إذا لجأنا إلى صيغة المجهول. فالإيرلنديّة تماثل العربيّة بوضوح، لأن الصيغة المُستقلّة، التي حُلِّلت تقليديّاً على أنها ضرب من المجهول، مُخصَّصةٌ للمعاني الجنسية/الاعتباطيّة. وأما الإيطاليّة، فتشترك مع العربيّة في عدم توفر تأويل جنسي لصُرْفة الثالث المفرد.

3.2. سمة [± إنسان]

إحدى السمات الأساسيّة التي تُميِّز التأويل الشخصي للمجهول عن التأويل اللاشخصي هي سمةُ [+إنسان]. ورغم أن الاصطلاح التقليدي الغربي ينعت التراكيب الآنفة الذِكر بأنها لاشخصيّة impersonal ومجهولة أو مبنيّة لغير الفاعل passive، فليس واضحاً أنها هذا ولا ذاك[12]. فما يُسمّى مجهولات لاشخصيّة يُشترط أن يكون في تأويلها فاعل مُنفِّذ إنسان نَكِرَة، وليس فاعلاً قد ينتقيه دلاليّاً الفعل اللازم المبني لغير الفاعل. فكما بيَّن فريزنجر Frazyngier (1982)، فإن فاعل المجهول في البولنديّة ليس من طبقة ما ينبح، بل هو إنسان مُقدَّر:

Zapukano-no do drzwi (36)

في الباب يُنْبَحُ

يُنْبَحُ (من طرف إنسانٍ) في الباب.

(12) المسألةُ محطُّ نقاشٍ واسعٍ في فريزنجر Frajzynger (1982) وبليفنز Blevins (2003) وأبراهام ولايس Abraham/Leiss (2006) من بين آخرين. وهؤلاء المؤلّفون يصلون إلى نتائج مثيلةٍ، وإن كانوا يستعملون إطارات نظريّةً مختلفةً.

وفي الألمانيّة نجد نفس القيد الإنساني:

(37) An der Tür wurde gebellt

في الباب كان إنسان ينبح.

وكذا في الإيطاليّة:

(38) Qui si abbiaa tutto il giorno

هنا ينبح الناس كل اليوم.

وكما بيّن الفاسي الفهري (1998ب، و1990)، فإن البناء لغير الفاعل من اللازم محكوم بشرط [+إنسان] في العربيّة:

(39) رُقِصَ هنا.

أ. *رقص بعض الناس هنا.

ب. رقص نَحْلٌ هنا.

وقد بيّنت ميلنگ (2006) Maling، ص.216، أن "المُنَفِّذ المُؤَوَّل في المجهول اللاشخص لا يمكن تأويله إلا على أنه إنسان". ونفس القيد تقترحه إنگدال (2006) Engdahl على المجهولات الصُّرْفيّة في السويديّة (لمزيدٍ من التفصيل، انظر سفرسكا (2005) Siewierska، وكذلك هسپلمات (1990) Haspelmath).

وبالمقارنة، فإن المجهولات الشخصيّة لا تخضع لهذا القيد:

(40) أُكِلَ كل التفاح.

فهذا التركيب يمكن أن يُؤَوَّل على أن الكلاب أكلت كل التفاح.

ويمكن تمثُّل [+إنسان] على أنها قيمة تقترن بالشخص، بصفةٍ عامةٍ، في غياب دليلٍ على العكس. وقد قامت كارديناليتي وستارك (1999) Cardinaletti & Starke بمناقشةٍ تفصيليّةٍ لهذه القيمة السّمِية، وبيّنا أنها قيمة مجانيّة أو مُحايدة default value، وبرّرا هذا الحياد.

3. الضمير الصامت المحيل

1.3. مقاربة الموضع

لنتفحص الجُمل التالية:

(41) تكتبن.

(42) أنتن تكتبن.

يمكن أن نفترض أن الجملة (41) لها أساساً نفس بنية (42)، إذا وضعنا جانباً أن الضمير الموضع topic ليس منطوقاً به في (41)[13]. فهذا الضمير يظهر مُجدَّداً عندما تدخل عليه 'إنّ'، مثلاً، وهي حرف مصدري:

(43) إنكن تكتبن.

ويؤكّد لحن (44) أنه لابُدّ من وجود ضمير (موضع) في (41)، تنطبق عليه صيغة من مبدأ الإسقاط الموسع (= بسو EPP)، بحيث إن إقحام ضميرٍ مُبهمٍ زائدٍ أو حشويٍّ expletive في هذا السياق غير مشروع:

(44) *إنه تكتبن.

لاحظ أن المُبهَمَ الحشويّ الموضع يمكن أن يتوافق والضمير الجنسي، كما في (45):

(45) إنه يُتخاصم إلى أبي بكر.

فهذه المقابلات توحي بأن الضمير الصامت المحيل في (41) يوجد في موقع أعلى من الزمن ز، وليس أسفل منه، كما هو الحال في الجُمل غير الضميريّة المُبتدئة بفعل:

(13) أستعملُ لفظ 'موضع' هنا للتقريب فقط. فالضمير يحتلُّ موقعاً لاموضوعاً A' position. وهذا الموقع ليس مقصوراً على الوظيفة الخطابيّة المذكورة (انظر الفاسي (1993) للتدليل على أن هذا الموقع ليس مقصوراً على الموضع). فالضمير في (42) يمكن أن يكون موضعاً (غير منبور) أو بؤرة (مُقابِلَة منبورة). وقد يبدو غريباً أن نتصوّر أن تكون المُبهَمات مواضع بالنظر إلى البنية المعلوماتيّة information structure. فلفظ موضع لفظٌ إجرائيٌ يُطلق على كل ما يظهر قبل الفعل، مُشبِعاً مبدأ الإسقاط الموسع، مما يقتضي أن يكون للزمن ز مخصِّصاً.

(46) جاءت البنات.

ففي هذه الجُمل، أفترض أن الفاعل فيها لا يُشْبِع مبدأ الإسقاط الموسع (بسو). وبناءً عليه، يمكن إقحام مُبهم حشويٍّ هناك:

(47) إنه جاءت البنات.

فالمُبهم الحشويُّ الموضع لا يتطابق والفاعل في أي سمةٍ (إلا في الجنس في بعض الأحيان). وهناك قيدٌ أساسيٌّ يضبط سلامة السلاسل المكوّنة من الفاعل والمُبهم، وهو قيد اللاتعريف (Definiteness Restriction)، وهو غائبٌ هنا[14]. ففي (42)، نظنُّ أن الضمير نُقِل إلى موقع الموضع، أو أُعيد إغْصانُه (re-merge)، بعد أن أُغْصِنَ أولاً كمُخصِّص للمُركّب الفعلي. ويتمُّ النطق به في الصُّرْفَة الزمنيّة. ونفس الشيء يقع حين يُغْصِنُ موضعٌ مُعْجَميٌّ في مخصّص الإسقاط الزمني، كما في المثال التالي:

(48) البنات يكتبن.

فالموقع الخارجي، مخصص ز مثلاً، اعتُبر موقعاً لغير الموضوعات (أو موقعاً لاموضوعاً) في الفاسي (1981 و1988أ)، أو ضرباً من التفكيك بالمتصل إلى اليسار (clitic left dislocation). وإذا كان هذا التحليل موفّقاً، فإن المُركّب الحدّي الظاهر أو الضمير الصامت هناك يُماشي مبدأ بسو، بخلاف الفاعل في رتبة فعل-فاعل. وتأكيداً لهذا التصوُّر، استدلّت بربوزا Barbosa (1995) وألكسيادو وأگنوستوپولو Alexiadou & Agnostopulo (1998) على أن الفواعل التي تسبق الفعل في لفف موجودةً في موقعٍ لاموضوعٍ، في بِنية تفكيك إلى اليسار[15].

(14) قيد اللاتعريف مؤدّاه أن الفاعل المحوري لجُملةٍ يتقدّمها مُبهَمٌ مثل there يجب أن يكون مُركّباً اسمياً نَكِرَةً (أو نكِرةً "ضعيفة"). والتوزيعات النحويّة المُحدِّدة لسلاسل المُبهمات معروفة. ويقترح شومسكي (1995) أن يعالج قيد اللاتعريف عبر تركيب يجعل من المُبْهم وقرينه الاسمي مركّبا اسمياً مشطوراً split. انظر الفقرة 5.1. للمزيد.

(15) انظر الفاسي (1993، الفصل 3، و2007) بخصوص الأزمنة المُركّبة، وكذلك جحفة (2006) والملاخ (2009).

أحد الروائز على وجود بِنية التفكيك هو موقعة الظروف. ففي اللغات ذات الترتيب فاعل- فعل-مفعول (= فا ف مف)، مثل الفرنسيّة، لا يمكن أن تتوسط الظروف بين الفاعل والفعل، خلافاً لِما نشهده في العربيّة:

(49) أ. *Jean probablement a rencontré Marie

ب. Jean a probablement rencontré Marie

(50) الرجل غالباً ما يكتب الشعر.

(51) *يكتب غالباً ما الرجل الشعر.

(52) الرجل يكتب عمداً الشعر.

فلحن (51) يؤكّد قيام تجاور بين الفعل والفاعل في العربيّة. والتجاور فا/ف غير قائم، مما يسمح بمقبوليّة (50)، ويوحي بأن المُكوّن السابق للفعل هناك لا يَتَصَرَّفُ كفاعل.

وهناك رائزٌ آخرٌ، وهو أن النكِرَات في موقع قبل الفعل لها تأويل غير مُلتبِس، مقارنةً مع النكرات التي تكون بعد الفعل:

(53) بقرة تنعش قرية.

(54) تنعش بقرة قرية.

ففي (54)، قد تُؤَوَّل النكِرَة على أنها غير مخصوصةٍ ومُوازِعةٍ distributive، بينما النكِرَة في (53) يجب أن تكون مخصوصةً ومُجَامِعَةً collective. فالتسوير اللاملتبس من خصائص التفكيك إلى اليسار، وليس من خصائص الفواعل.

لاحِظ أن الفاعل يمكن أن يتوسط بين فعلَيْن متصرِّفَيْن، وبذلك يتصرّف كسابقٍ antecedent للصُّرْفَة الغنيّة على الفعل الأسفل، لكون الفاعل متموقعاً قبل الفعل. ويمكن أن تقع هذه الصُّرْفَة على الفِعْلَيْن معاً، كما في (55):

(55) كانت البنات يكتبن.

ففي هذه الحالة، تقع الصُّرْفَة الغنيّة على الفعل الأسفل، لكون الفاعل متموقع قبل الفعل. ويمكن أن تقع الصُّرْفَة على الفِعْلَيْن معاً، كما في (56):

(56) كنتن تكتبن.

أفترض أن ضم هنا أُغْصِنَ مرّتين، لإسناد قيمة (أو تقييم) سمات الشخص على الصُرفتَيْن الزمنيَّتين معاً[16].

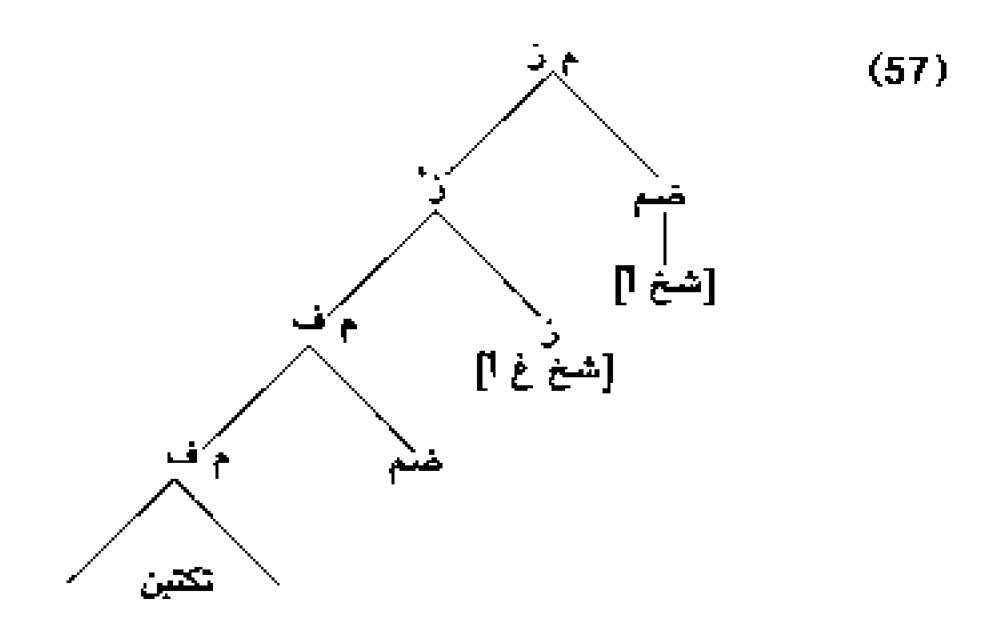
2.3. تحليل مبني على علاقة سبيرة-هديفة

تبعاً لِما أصبح ضرباً من التوافق، لنفترض أن البنى مثل (41) لها فاعل تركيبي مُسْقَط، هو الضمير الفارغ (أو ضم) الصامت. وإذا ماشينا ردزي (1986)، فإن ضم يحمل سماتٍ بدون قِيَم، أو غير مُقَيَّمة. وتوزيعه يحكمه قيد تسويغ licensing وقيد تعيين identification (أو استرجاع recovery). التسويغ تركيبي، والتعيين أو الاسترجاع يتمّ عبر سمات الصُرْفَة التي تكون مُخَصِّصةً، أو لها قِيَم كافية لتعيين أي نوع من أنواع الضمير. إلا أن هولمبرگ (2005) لاحظَ أن نظريّةً للضمير الفارغ من هذا النوع لا يمكن أن يُحتفظ بها في إطار النظرية الأدنوية الحاليّة، التي تميِّز بين السمات المُؤَوَّلة interpretable، والسمات اللامُؤَوَّلة uninterpretable؛ انظر شومسكي (1995). وعليه، يُفْتَرض أن الضمير الفارغ مخصَّص بسماتٍ مُؤَوَّلةٍ، وهي التي تسند قيماً للسمات غير المُؤَوَّلة الموجودة في الصُرْفَة الزمنيّة. هذا الضمير يُغْصِن في مُخَصِّص المُركَّب الفعلي، ثم يعيد الإغصان في مُخصص المُركَّب الزمني، مثل باقي الفواعل الظاهرة. ففراغ الضمير مسألة صوتيّة محضة: هو ضمير غير منطوق. ووفقاً لهذا المنطق، أقترح أن تكون البِنية الأساسيّة لبِنيةٍ مثل (41)، المتضمِّنة لفاعلٍ ضميريٍّ صامتٍ، كما يلي:

---

(16) قد نتساءل هل سمة الشخص أو سمة الحدّ هي التي وراء هذا التمييز أو التنوع، وهي مسألة ليست بالسهلة. إحدى المسائل المرتبطة بها هي معرفة هل ضمير الغائب فعلاً شخص ثالث، كما افترضنا هنا، أم هو فقط ضمير معرفة، بدون شخص (كما عند كراتسر (2007) Kratzer. انظر كذلك بنفنست (1966) Benveniste بالنسبة للمقاربة الأخيرة، وهايم (2005 و2007) و نفنز (2007) Nevins بالنسبة للمقاربة الأولى). وقد يصبح الانصهار بين الشخص والعدد الذي يطبع الضمائر (والذي يناقشه فشلر (2004) Weschler) أسهل للمعالجة إذا عالجنا الضمائر على أساس أنها شخص بالدرجة الأولى، وليست حدّاً. هذا الانصهار لا نجده في المُركَّبات الاسميّة الحَدّية (غير الضميريّة).

(57)



(م ز= مُركّب زمني؛ شخ= شخص؛ أ= مُؤوّل؛ غ أ= غير مُؤوّل).

ففي هذه البِنية، يغصن ضم أولاً في موضع دَوْرٍ دلاليٍّ، وهو مُخصّص المُركّب الفعلي، ويعيد الإغصان كمحور في مُخصّص ز. وهذا الضمير الأخير هو الذي يُقيِّمُ الشخص اللامُقيّم في الزمن (لمزيدٍ من التفصيل، انظر الفاسي (2009)).

4. المجهول، اللاشخص، والنَّكِرَة

ليس في الأدبيّات محاولةٌ جادّةٌ لإيجاد معالجة موحّدة للمجهولات الشخصيّة واللاشخصيّة. مؤخراً، اقترح كولنس Collins (2005) صيغة جديدة لِما يُسمّى بنظريّة امتصاص الإعراب Case absorption theory، قصد تحليل البناء لغير الفاعل الشخصي تعتمد الافتراضات التالية[17]:

(59) أ. المعلوم: - الفعل الصغير فـص يسند الدور المحوري الخارجي.

- فـص يفحص الإعراب.

ب. المجهول: - فـص يسند الدور المحوري الخارجي.

- البناء (= بن) يفحص الإعراب.

(17) أطروحةُ امتصاصِ الإعراب في معالجة المجهول تعود إلى يگلي (1986) Jaeggli ورويرتس ودجونسون وبيكر (1989) Baker & Johnson & Roberts. ونظرية البناء المُقترحة هنا تعود إلى الفاسي (1988ب). انظر كذلك أوحلا (1991) لمعالجةٍ مُماثِلةٍ.

هذا النوع من التحليل يرصد الجزء المُتعلّق في البناء **بإصعاد** المفعول **raising**، أو ترقيته **promotion** إلى فاعل، كنتيجة لامتصاص بن Voi لإعراب المفعول. وأما ما يتعلّق **بالإنزال** (أو الإبخاس **demotion**) الذي يطرأ على الفاعل الأصلي، وهو القاسم المشترك بين المجهولَيْن الشخصي واللاشخصي، فإنه لا يُؤخَذُ بعين الاعتبار.

وإذا أُخذ هذا القاسم المشترك بعين الاعتبار، فإن معالجة المجهول لا يمكن أن تعتمد على امتصاص إعراب النصب كخاصيّةٍ جوهريّةٍ، لأن مجهول اللاشخص المتعدي لا يشترك في هذه الخاصيّة. زِدْ على هذا أن المجهول يقتضي، قبل كل شيءٍ، إضعاف إحاليّة الفاعل الضميري، الذي يقترن بصُرْفَة البناء. وعلى افتراض أن بناء المجهول له ضمير صامت فاعل (يظلُّ غير منطوقٍ)، فإن هذا الأخير لا يمكن أن يحمل إلا شخصاً ضعيف التخصيص. والمفارقة أن تخصيص الشخص في ما يُدعى باللاشخص المجهول يبدو 'أقوى' من تخصيصه في المجهول الشخصي. ففي تركيب اللاشخص، يمتنع إصعاد/ترقية المفعول (مما يؤدّي إلى لاشخصٍ متعدٍّ، كما في (21)). إلا أن التخصيص ليس كافياً لتَفَحُّص بَسْو، أو منع المُبهمات الحشويّة من الظهور كمَوَاضِع، على غرار ما يحدث مع الضمير الصامت المحيل. (انظر (44) و(45) أعلاه). وعليه، أفترض أن المجهول اللاشخص له ضمير صامت موسوم بشخص صفر، [Ø]، بخلاف المجهول الشخصي الذي لا يحمل سمة شخصٍ، كما سنرى أسفله.

فإذا كان هناك ضمير صامت في البِنية التركيبيّة للبنى المجهولة (كما في بيگلي (1986) Jaeggli وبيكر وجونسون وروبرتس (1989) & Baker & Johnson Roberts)، فإن الضمير الصامت يكون أكثر نشاطاً في تركيب اللاشخص منه في تركيب المجهول الشخصي. ففي الحالة الأولى، يكون الضمير الخفي أكثر إحاليّةً، حيث يربط العوائد **anaphors** مثلاً، كما في (60):

(60) يُتَسَلَّلُ فرداً فرداً عبر الحواجز، داعمين بعضٌ بعضاً.

ففي هذا التركيب، يربط الضميرُ الصامتُ المُركَّبَ العكاسيَ reciprocal، 'بعض بعضاً'، وهو عائدٌ لابد من أن يكون مربوطاً بفاعل تركيبي (انظر الفاسي 1990، 1993، 2009 للتفصيل).

ويمكن أن يراقب هذا الضمير حملاً ثانياً secondary predicate (أو 'حالاً' أو 'تمييزاً'، كما في الأدبيّات العربيّة). ذلك شأن 'داعمين' في (60)، أو شأن المحمول الثانية في (61) و(62):

(61) يُنْطَلَق ركوباً من هنا.

(62) كان يُؤْتى إليه فُرَادَى وجماعات.

فالضمير يراقب ضمير الحال في 'ركوباً' و'فُرَادَى وجماعات'.

يُضاف إلى هذا أن ضمير اللاشخص يمكن أن يراقب العائديّة الصَّرْفيّة أو الداخليّة للمحمول. وهكذا، فإن الفعل المنعكس reflexive يمكن أن يكون لاشخصياً، ولكنه يظلُّ مُراقَباً بواسطة الفاعل الصامت:

(63) يُغْتَسَل هنا.

فمُراقِب العائد في المجهول هنا هو فاعل الفعل، وهو ضميرٌ جنسيٌّ صامتٌ.

هذه الخصائص ليس لها مثيل في المجهول الشخص. فالضمير الصامت في هذا المجهول لا يمكن أن يراقب المحمول الثاني، مما يؤدّي إلى لحن (64):

(64) ؟*يُؤْكَلُ التفاح فُرَادَى وجماعات.

ولا يمكن أن يربط مجهولُ الشخص العوائدَ المنعكسة، كما في (65) مثلاً:

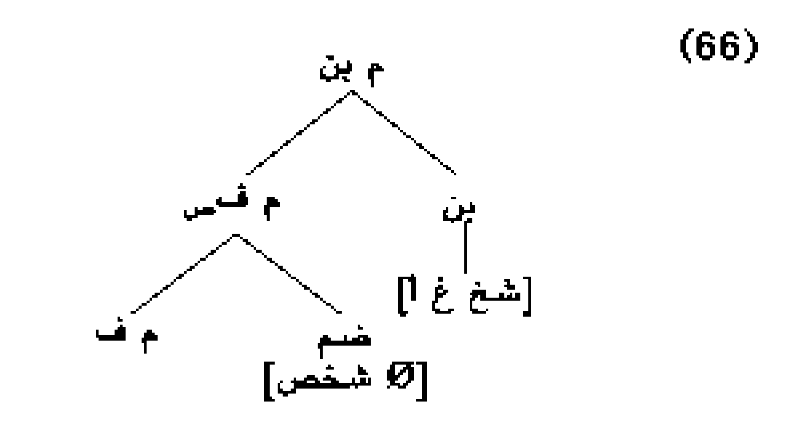
(65) *يُغْسَلُ نَفْسُه/ نَفْسَه هنا.

ورغم أنه قد اقترح أن الموضوع الكامن في مجهول الشخص هو ضميرٌ صامتٌ بخصائص الضمير الاعتباطي (انظر بيكر ودجونسون وروبرتس (1989))، فإن هذا الضمير ذو إحاليّة أضعف من ذلك الموجود في اللاشخص، كما بيّنا بعدّة روائز. ومن أهم الفروق أن مجهول الشخص ليس له خاصيّة [+إنسان]، ولا أيٌّ من التأويلات الاحتوائيّة التي تُنسب إلى اللاشخص في الأدبيّات (انظر على سبيل المثال مولتمن (2006) Moltmann وهولمبرگ (2007)، وكبريدو-هوفهير (2006) (Cabredo Hofherr).

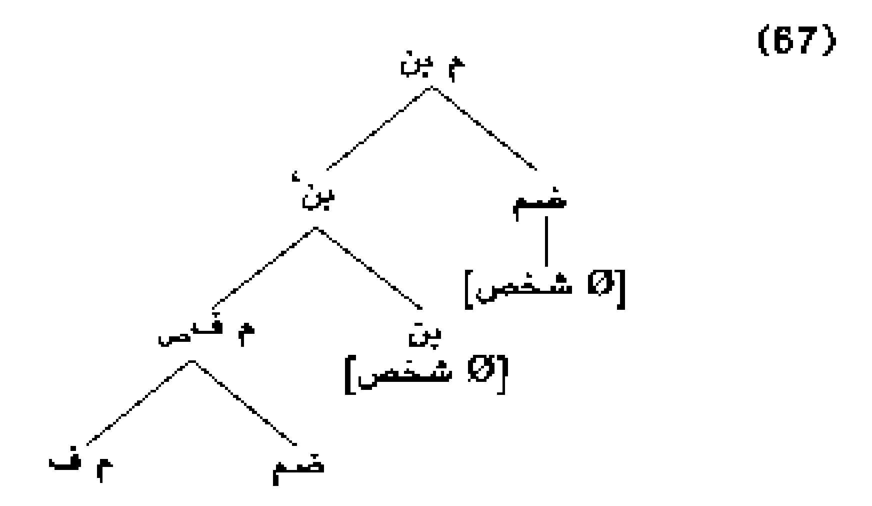
يمكن رصد الفروق التأويليّة المذكورة بافتراض أن اللاشخص في العربيّة هو

ضميرٌ صامتٌ **مخصِّص للبناء** بن، بينما المجهول الشخص هو ضميرٌ صامتٌ **فضلة للبناء**. وهكذا يكون اشتقاق اللاشخص كما يلي[18]:

(66)



(67)



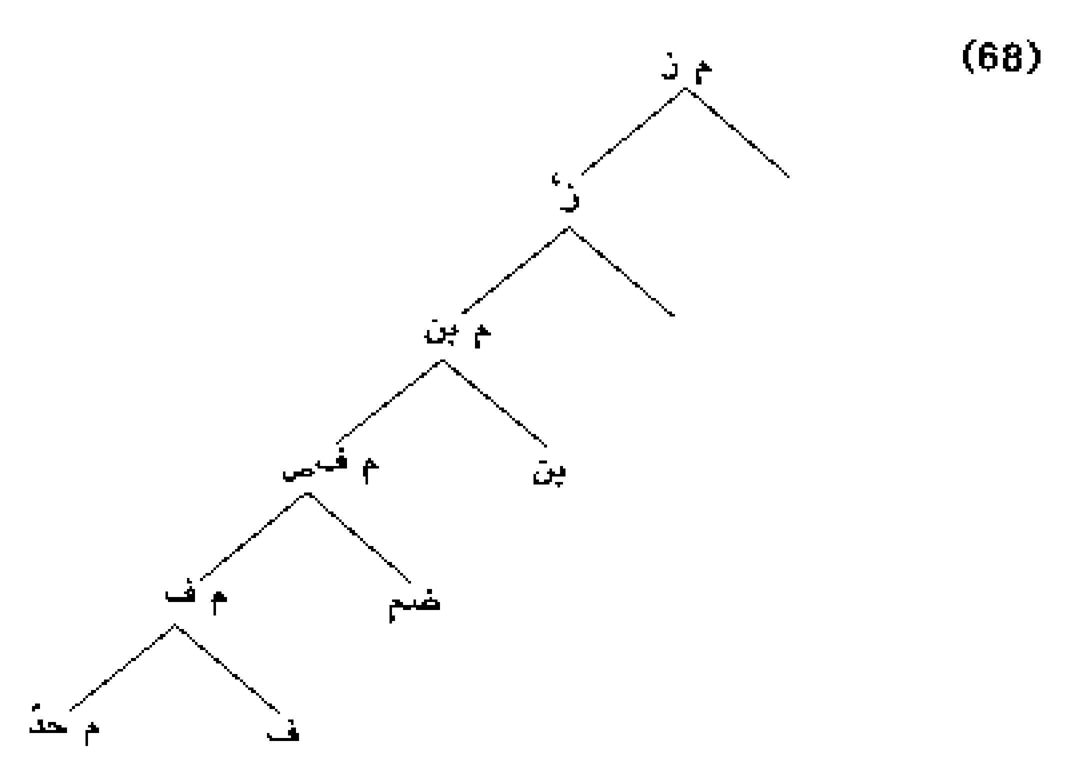
ف بن يُغْصِن كرأس، ويُعَادُ إغضَان ضم (حين يكون لاشخصاً)، لكون بن يحمل سمةً غير مُقيَّمة، تحتاج إلى سابقٍ يُقيِّمها، مما يؤدِّي إلى إعادة الإغصان. فالتقييم الذي يتمُّ هنا يتَّجه إلى الأسفل (أو هو إسفالي **downward**)، كما في عمليّة التطابق بين الموضع والصُّرْفة التي تسفله في البِنية. هذا النوع من التطابق مع بن منحصر في اللغات التي لها مجهولات لاشخصيّة. وهو مبنيٌّ على تقييم الشخص، وإن كانت القيمة صِفْريّة، [Ø].

وأما المجهول الشخص، فإن ضميره الصامت، في تصوُّرنا، ليس له شخص، كما يبيِّن سلوكه السلبي تجاه ربط العوائد والحمول الثانية. ووضعه يقترب

(18) يُفترض أن البناء يسقط فوق فمس، وتحت ز. (انظر: الفاسي (1988ب) وأوحلا (1991) **Ouhalla** وكولنز **Collins (2005)** من بين آخرين).

من ضم غير المحيل في الفنلندية، حيث يظل أسفل البِنية، ليس في مخصّص ز، بل في مخصّص فـس (انظر هولمبرگ 2007). ويمكن اقتراح معالجةٍ مثيلةٍ للمجهول الشخص، وإن كان ضم في مخصّص فـس هنا هو كذلك فضلةً لِ بن. فإذا كان بن في هذا المجهول ليس له سمة شخصٍ للفاعل تحتاج إلى تقييم بواسطة ضم، فإن إصعاد المفعول يصبح مُمكناً، حتى يتطابق مع بن، ثم ز. والتشجيرة الأساسيّة لهذه العمليّة هي التالية:

(68)



ففي هذه التشجيرة، تُمثّل بن سبيرةً (وسيطةً) للمُركّب الحَدّي المفعول، وليس لِضم، خلافاً لِما يقع مع المجهولات اللاشخصيّة، التي يُمثّل فيها ضم هديفةً لِبن، حيث إن أي عنصر يستهدف المُركّب الحَدّي المفعول، وليس الفاعل، يجد مصدره في ضعف تخصيص الشخص، وليس في (غياب) الإعراب، كما في افتراض امتصاص الإعراب.

وإذا كان الأمر كذلك، نكون قد عثرنا على توازٍ واضح بين المُركّب الفعلي/البنائي (م فـس/ م بن) والمُركّب الزمني/المصدري (م ز/م مص). ففي الحالة الأخيرة، يمكن أن يُغْصِن ضم كمخصّص موضع في م ز، أو كفضلةٍ (غير محوريّةٍ) للزمن (في ترتيب فا ف مف وف فا مف، على التوالي). وفي الحالة الأولى، يُغْصِن مجهول اللاشخص كَضم موضع في مخصّص بن، بينما مجهول الشخص يُغْصِن كَضم (غير موضعٍ) فضلةٍ لِبن (في مخصّص م فـس).

5. المُبهَمات الحشويّة وبسو

توجد الضمائر المُبهَمة الحشويّة في مواقع غير محوريّة، ويُسَوَّغُ ورودها عادة بصفةٍ شكليّة/ صوريّة formal فقط. إحدى الآليات الشكليّة التي تسوّغ ظهور المبهمات في موقع الفاعل هو مبدأ الإسقاط الموسّع (بسو)، الذي يتطلّب أن تُقيَّم سمة حدِّية موجودة في الزمن ز بواسطة مخصّص (فاعل عادةً)، يوجد غالباً في مخصّص ز. إلا أن المبهمات العربيّة توجد في مواقع تُنعت عادةً بأنها مواقع مواضع، وليست مواقع فواعل. ومن جهةٍ أخرى، فإن هذه المواضع، رغم أنها قد تُعالَج كمُبهَمات حشويّة، فإنها تلعب دور التخليف backgrounding، كما حدّده هوبر Hopper (1979) وآخرون. وعلاوةً على هذا، فليس هناك ما يُبرِّر افتراض وجود فواعل مُبهَمةٍ في العربيّة (وخاصّةً المبهمات الصامتة). بل إن عدم وجود مُبهَماتٍ صامتةٍ فواعلٍ يوافق أُطروحة أن الصُّرفَة الثالثة (المفردة) في العربيّة لها سمة شخصٍ قويّة، كما سبق وأن بيّنا في الفقرة 1.

1.5. المبهمات في العربيّة

لننظر في بعض الأمثلة الإيطاليّة، التي تتضمّن ضم محيلاً غير إنسان:

(69) piove

يُمْطِر

تمطر السماء.

(70) é costoso

مُكَلِّف هو

الحياة مُكَلِّفة.

هذه الحالات يمكن اعتبار وجود ضم فيها موضوعاً (أو شبه-موضوع quasi-argument)، وليس حشواً. وليس لها مثيلاتٌ عربيّةٌ، كما يتبيّن من الترجمة. فالحُمُول المتعلّقة بالطقس لها فواعل ظاهرة في العربيّة، وليست مضمرةً:

(71) أ. أمطرت السماء.

ب. سقط الثلج.

ج. هبّت الريح.

وليس في العربيّة ما يقابل (70) في الإيطاليّة. فالعربيّة تلجأ هنا أيضاً إلى فواعل مُعْجميّة ظاهرة، كما في التراكيب التالية:

(72) أ. هذا مُكَلِّف.

ب. الحياة مُقْلِقة.

ويُمكن اعتبار أن الفروق بين العربيّة والإيطاليّة في التعبير عن هذه المعاني ذات طبيعة مُعْجَميّة، بمعنى أنها تتعلّق بطبقة الذوات التي يمكن أن ينطبق عليها ضم المحيل، ولا يتعلّق الأمر هنا بمُبهَمات حشويّة. المبهمات الموضوعات في العربيّة تبدو إذن غير موجودة، في مثل هذه التراكيب على الأقل.

لننظر إذن في الحالات التي تُعتبر عادةً تراكيب مبهمات حشوية. من بين هذه الحالات، نجد التراكيب التي يقترن فيها مُبهَم يتموقع قبل الفعل بمركّبٍ اسميٍّ قرينٍ، كما يوجد في تراكيب 'there' في الإنكليزيّة، أو 'il' في الفرنسيّة:

There arrived a man (*every man, *the man) (73)

(*الرجل، *كل رجل) رجل وصل هناك

هناك رجل وصل.

Il est arrivé un homme (*tout homme, *l'homme) (74)

إحدى الخصائص البارزة لهذه التراكيب هو قيد اللاتعريف، بمعنى أن القرين الاسمي للضمير المُبهَم لا يمكن أن يكون مُعرّفاً، أو يكون مُركّباً اسمياً سوريّاً (قويّاً، مثل 'كُلّ'). ويقترح شومسكي تحليلاً ذكيّاً يرصد آثار هذا القيد، فيفترض أن المبهم الذي يولّد في مخصّص التطابق/الصُرْفَة له سمةٌ حدّيّةٌ مُخصّصة، وأن المُركّب الاسمي الفضلة غير مُخَصّص. إلا أن آثار هذا القيد لا توجد في لغات لفف، مثل العربيّة، كما بيّنت ذلك ألكسيادو & وأكْنستبولو (1998)، والمراجع المذكورة هناك. فإذا كانت جملةٌ مثل (75) تركيباً 'مقلوباً' inverted construction، كما عند ردزي (1982)، فإن شرط اللاتعريف ينطبق فيها:

(75) وصل المؤتمرون.

وأهم من ذلك، لا يوجد مُبرِّر مُقنع لافتراض إغصان ضم في مثل هذه البِنى. وبما

أن أي عنصر يدخل في أصل التعداد الحاسوبي له أثر إما على الصورة الصوتيّة (= صص) أو على الصورة المنطقيّة الدلاليّة (= صد)، فإن المبهم لا يمكن اعتباره عنصراً في الحوسبة لكونه ليس ذا تأثير على صص ولا على صد. فالمُبهَم ليس منطوقاً، ولا وجودَ دلاليًا له في هذه البنى، كما يدلّ على ذلك عدم خضوع التركيب لشرط اللاتعريف. وسيتبيّن هذا جيّداً عندما نقارن دلالة هذه البنى بالبِنى التي يوجد فيها مُبهَمٌ جليٌّ (انظر تحته)[19].

لنتأمل التراكيب التالية:

(76) أ. هو اللّه ربي.

ب. هي الحياة.

هذه الجُمَل يتقدّمها ضمير، يُنعت بأنه 'ضمير شأن'. وهو يُستعمل للتقديم أو الإعلان عن حَدَثٍ أو ذاتٍ، يأتيان بعده في الترتيب. لِنُسَمِّهِ **ضمير التخليف**، علماً بأن الحَدَثَ أو الذاتَ التابعَيْن يمكن اعتبارهما **طليعة foreground**. ضمائر التخليف يمكن أن تأخذ صيغة الضمائر القويّة (أو المنفصلة)، وهي تحمل العدد والتأنيث، وتُستعمل كنوعٍ من المبهمات الحشوية. وهي مبهمات لأنها لا تتضمّن تعريفاً أو تنكيراً. وهناك صيغة لهذه الضمائر تكون ضعيفةً ومتصلةً، وهي لا تتصرّف في العدد، وسياقها محصور في كونها تتقدّم جملةً ذات ترتيب ف فا مف، كما في الجملة المدمجة التالية:

(77) أذكرك أنه تمَّ الاتفاق.

(78) أذكرك أنه وصل كل المؤتمرين.

ففي هذا السياق، يكون ظهور المبهم ضروريّاً، لأن المصدري يسند إعراب النصب، الذي يشبعه المبهم الموضع. فهذا المبهم مسوَّغ شكلاً على الأقل. وأما

---

(19) قد يبدو غريباً لأول وهلة أن نبحث عن تبرير منطقيّ لوجود المبهمات، باعتبار أنها غالباً ما تُعدّ حشويّة. إلا أنه إذا صحّ تحليل شومسكي (1995) لتحليل السلاسل المُبهَمة، فإن المبهم يكون ذا دلالةٍ، بل إنه الحدّ نفسه. يُضاف إلى هذا أن مبهمات التخليف، التي نناقشها تحته، لها محتوىً خطابيّ، يجعل تأويلها مختلفاً عن السياقات التي يكون غائباً فيها.

تأويل التخليف، فيتضح عندما نقارن التركيب (78) برديفه (79)، الذي لا يحتمل هذا التأويل:

(79) أذكرك أن كل المؤتمرين وصلوا.

والسؤال الآن هو: هل يمكن أن يكون ضمير التخليف، وهو موضع، فارغاً (أو صامتاً)، بحيث يمكن تحليل تركيبٍ بسيطٍ مثل (75) على أنه يتقدّمه ضمير شأنٍ موضعٌ خفي، أم إن بِنية هذا التركيب لا تسمح بوجود ضميرٍ صامتٍ من هذا النوع؟ وبما أن هذه الجُمَل لا تتضمّن تأويلاً تخليفياً، فليس هناك ما يبرّر افتراض وجود هذا الضمير في الصورة المنطقية[20].

لننظر الآن في حالات أخرى تُمثّل حالاتٍ معياريّةً للمُبهَمات الفواعل، مثل التراكيب المُوَجِّهية التالية:

(80) ينبغي أن تقول الحق.

(81) يُحتمل أن تتمّ مراجعة الدُسْتُور.

وتشمل هذه الحالات كذلك بِنى الصعود أو الإصعاد raising، كما في التراكيب التالية:

(82) يبدو أنك راضٍ.

(83) تبيَّن أنك راضٍ.

وتتطلّب الحُمُول النفسيّة psych predicates هذا النوع من المبهمات عادةً:

(84) راعني أن يحدث هذا.

---

(20) إذا عُدّت هذه الضمائر مبهمات، مع أن لها محتوىً معلوماتياً، فما يمكن أن يُوَحِّد المبهمات هو أنه ليس لها سماتٌ اسميّةٌ فاي phi وليس لها شخص خاصّة (أهم سمات فاي: العدد والجنس والشخص). لاحظ أن المبهم يمكن أن يلحقه التأنيث والعدد، كما في الأمثلة التالية:

(أ) هي الرجال؛ هي الحياة.

(ب) هم الرجال.

وهذا ليس مُشكلاً بالنسبة للنظرية. فهذه السمات تكون مُؤَوّلَةً في المبهم.

ويضاف إلى هذا تراكيب لا تتضمَّن فاعلاً ظاهراً، كما في (85)، يمكن أن يُقدَّر فيها ضميرٌ خفيٌّ فاعلٌ للحَمْل:

(85) مستحيلٌ أن نتفق يوماً.

ففي كل هذه التراكيب، ليس هناك ضمير فاعل ظاهر، بل هناك مُركَّب مصدري يتبع الحَمْل، قد يُؤَوَّل على أنه هو الفاعل البَعْدِي. ولا أرى سبباً لأن أفترض وجود ضم متقدِّم عن الفعل أو الحَمْل. فهذا الضمير لا يمكن أن يكون للتخليف أو الشأن، لأن التأويل لا يقبل ذلك. بل إن هناك فرقاً تأويلياً واضحاً بين (85) أعلاه، الذي لا يُتيحُ تأويل التخليف، و(86) الذي يظهر فيه الضمير، ويُتيحُ هذا التأويل. (انظر الفاسي 1988أ، و1993):

(86) أهو مستحيلٌ أن نتفق يوماً؟

وتبعاً لهذا المنطق، وبناء على الملاحظات السالفة، يمكن أن نخلص إلى أن العربيّة ليس لها مبهمات خفيّة أو صامتيّة. وأما المبهمات الظاهرة، فتوجد في مواقع المحور فقط. وهذه النتيجة تتوافق والنظرة العامة المُتبنّاة حول اللغات لفف، وهي أن صُرَفَتها الزمنيّة لها شخصٌ قويٌّ[21]. فإذا كان فاعلها ضميراً ليس له

(21) يدّعي بنمامون Benmamoun (1998) أن 'هناك' في جُمَل مثل (أ) مبهم حشوي، على غرار there في الإنكليزية:

(أ) كان هناك طالب في الحديقة.

وهو يعدُّ هذه الجملة وجوديّة. ففي هذه القراءة، يتبع المضمر المبهم الفعل المساعد، ويفترض أنه في مخصِّص ز، والمساعد في رأس أعلى هو بؤرة (بؤ). إلا أن هذه الجُمَل مكانيّة locative يتحدَّد معناها بتأويل الظرف 'هناك'. وأما الجُمَل الوجوديّة المحضة، فليس فيها 'هناك'، والفاعل المحوري فيها مُتأخِّر، كما في (ب):

(ب) كان في الدار طالب.

وبما أنه ليس هناك سياقٌ يكون فيه ورود 'هناك' مُحدَّداً بالبِنية، ويتفاعل مع الوجيهتَيْن (صص وصد)، أو مع مبدأ الإسقاط المُوسَّع، فإني لا أرى داعياً لتحليل 'هناك' على أساس أنها مبهمة، بل هي ظرف مكان. ويتضح هذا عندما نقارن الاستعمال المحدود للظرف 'هناك' الذي يُؤول دلاليّاً في كل سياق، مع الاستعمال الواسع للمُبهَم 'there' الذي يكون شكليّاً في كثير من الأحيان. تذكَّر أن العربيّة ليس لها مقابل لِبِنى مثل (72)، زيادةً على عدم إجرائيّة قيد اللاتعريف فيها.

شخص مثل المبهم، فهذا سيؤدّي إلى ترك شخص الزمن غير مُقيَّم unvalued.
ويمكن صياغة هذه النتيجة كما يلي:

(87) اللغات لقفت ليس لها فواعل مبهمات.

وأما المبهمات المواضع، فهي مسوّغةٌ شكليّاً أو تأويليّاً، كما بيّنا[22].

2.5. الضمائر وبسو

من المعروف في الأدبيّات أن المبهمات المواضع لا تتوارد وضمائر الشخص. وهذا يصدق على بِنى المجهول، كما يصدق على بِنى المعلوم:

(88) *إنه اقتنعت.

(89) إنني اقتنعت.

(90) *إنه سَتُقْتَلون.

(91) إنكم سَتُقْتَلون.

ومع المجهول اللاشخص، لا يمكن أن يكون الموضع المبهم سابقاً للمتقدّ الضمني:

(92) إنه غُرِّر بنا.

فهذا يوحي بأن الضمير النَّكِرَة لا يمكن أن يُشْبِع مبدأ بسو، إذا كان مخصّصاً لفعل

---

(22) يُقدّم الفاسي الفهري (1988ج) تحليلاً أوليّاً يفترض فيه وجود مبهمات مواضع. فهو يفترض أن بِنية (74) توازي بنية الجملة المدمجة في (78). إلا أن الفاسي الفهري (1993) يُراجع هذا التحليل وينتقده. انظر كذلك مككلوسكي McCloskey (1996) بصدد استدلال مفاده أن الرُّتَب 'المقلوبة' في الإيرلندية (التي لا تتقيّد كذلك بشرط اللاتعريف) لا توجد فيها مبهمات. وأما محمد (2000)، فهو يؤكّد أن مخصّص ز يسقط في بِنى ف فا مثل (74)، ويحتلُّه مُبهَمٌ صامتٌ، وأن البِنى (78)، التي يوجد فيها مُبهَمٌ ظاهرٌ متّصلٌ بالمصدري تقدّم 'دليلاً مباشراً' لفائدة هذا الاقتراح. وهو يؤكّد، كذلك، أن افتراض المبهم يوجد وراء توزيعات التطابق 'الضعيف' الموجود في بِنى ف فا. إلا أنه لا يوجد أي دليلٍ على صحة افتراض المبهم الصامت، كما بيّنتُ أعلاه. انظر ألكسيادو وأنّاغنستوبولو (1998) لمزيدٍ من الاعتراضات على هذا النوع من المقاربة للبِنى التي يتقدّمها الفعل في علّةِ لغات.

يتصل به ضمير شخص. بل إن ضمير الشخص لا يُسوّغ إلا في مُخصّص ز، كما بيّنا. وعليه، يمكن صياغة التعميم الوصفي التالي:

(93) ضمائر الشخص الفواعل تُسوَّغ في مخ ز (وفضلة مص).

وبموازاة مع هذا، فإن المُبهَمات المواضع تُسوّغ في نفس السياق، شريطة ألا يكون هناك شخص في الزمن ز، تماشياً مع التعميم التالي:

(94) لا تتطابق المُبهمات مع مص إلا إذا كان ز ليس له شخص.

فالتعميمان معاً ينطبقان على لغات لففت، مثل العربيّة، وليس على لغات لففج، مثل الفنلندية (انظر الفاسي (2009) عن هذه الأخيرة)[23].

6. بعض النتائج

في هذا الفصل، فصّلتُ القول في التلازم القائم بين توزيعات الضمير الصامت المُحيلة وغير المُحيلة في اللغات ذات الفاعل الفارغ المُتّسق لففت، مقارنةً مع اللغات ذات الفراغ الجزئي لففج. وبيّنتُ أن درجة ونوع تخصيص الشخص، وكذلك التشجيرة التي يُسوَّغ فيها، من بين أهمّ الخصائص النحويّة لهذه البِنى. وأُلخّص هنا بعض النتائج التي توصّلتُ إليها، وكذلك بعض الاستنتاجات العامّة التي يمكن إقرارها، بخصوص تنوُّع الضمير الصامت variation، وتنميط اللغات language typology، وكذلك تحليل البناء voice.

(23) تفترض ألكسيادو وأگنستوپولو (ن.م) أن اللغات ذات الرتبة ف فا مف لها خاصيّة أن الضمير الفاعل يمكن أن يكون صامتاً. وهذه اللغات ليس لها مبهمات فواعل. فهي "تشبع بسو بواسطة إصعاد الفعل لأن لها صُرْفَة فعليّة لها وضعُ عنصرٍ ضميريّ". كنتيجةٍ لهذا، فإن "(أ) الفاعل ما قبل الفعل ليس في موقع موضوع، و(ب) رتبة ف فا مف لا تتضمّن أبداً مُبهَماً صامتاً" (ص494). وعلاوةً على هذا، فإن بعض اللغات من نمط ف فا مف مثل العربيّة والسلتيّة يوجد فيها الفاعل مُخَصَّصاً للزمن، وليس مُخَصَّصاً لم فس. وفي شومسكي (1995)، أُعيدت صياغة بسو على أساس أنه يتضمّن فحص سمةِ حدّ في الصرفة. وإذا كانت لغة تفتقد إلى إغصان/نقل م س، فإنها تكون لغةً لا تخضع لبسو. لمزيدٍ من التفصيل، انظر الفاسي (2009).

1.6. تنوّع الشخص

اللغات لففت تتوفر لها المجموعة التامة للضمير الصامت المُحيل، أي 1، 2، 3. ونفترض أن الأشخاص الثلاثة كلها مُخَصَّصة بتأليفات بسيطة أُعيدها هنا[24]:

(100) أ. المُتكلّم 1: [+1، −2]

ب. المُخاطَب 2: [−1، +2]

ج. الغائب 3: [−1، −2]

وهذه المجموعة مُسوَّغة مع ز/مص نشيط (بمعنى أن الزمن له شخص غير مُقيَّم يحتاج إلى تقييم). وأما التخصيص الضعيف (أو المنقوص) للشخص الثالث الذي يتوافق مع ضم الجنسي، فإنه يوجد أيضاً في العربيّة، وقيمته [Ø]. إلا أنه محصور في التوارد مع صُرْفَة بناء المجهول، كما أسلفنا.

وأما لغات لففج، مثل الفنلنديّة والعبريّة، فينقصها التأليف (100ج)، أي تخصيص الشخص الثالث (المفرد)، ولا يسوّغ فيها إلا (100أ) و(100ب). وتُقدّم كُتمن Gutman (2004) التوزيعات التالية، في العبريّة والفنلنديّة، على التوالي:

(101) أ. be-historia ba-mivxan nixshalti

في التاريخ في الرائز رسبت

رَسَبْتُ في رائز التاريخ.

ب. be-historia ba-mivxan nixshalta

في التاريخ في الرائز رسبت

رَسَبْتَ في رائز التاريخ.

(24) يمكن تأويل 1 على أنه سمة 'المُتكلّم'، و2 'للمُخاطَب'، و1 و2 'مُشارك' participant (في الخطاب). أفترض أن الشخص والعدد منصهران، وينتج عن ذلك أن اللائحة أطول من 1، و2، و3، خاصّةً إذا أضفنا التنوّع بالنسبة للاحتوائيّة. انظر ويشلر (2004) Weschler، كراتسر (2007) Kratzer، وريتر وهارلي (2002) Harley & Ritter، وبلاتزاك (2004) Platzack، من بين آخرين.

ج. *nixshal/nixshela ba-mivxan be-historia

رَسَبَ(ت) في رائز التاريخ.

(102) أ. reputin historian kokeessa

رَسَبتُ في رائز التاريخ.

ب. reputit historian kokeessa

رَسَبتَ في رائز التاريخ.

ج. *reputti historian kokeessa

رَسَبَ(ت) في رائز التاريخ.

وبموازاةٍ مع ذلك، فإن هذه اللغات تسوّغ شخصاً ثالثاً منقوصاً، قيمته Ø، مع الزمن النشيط، كما رأينا سابقاً في الفنلنديّة (انظر شلونسكي Shlonsky (2008) للمزيد حول العبريّة). فهذه التوزيعات والتلازمات يُمكن وصفها عبر التعميمات التالية:

(103) تنوّع الشخص في ز/مص

أ. في اللغات لففت، ز/مص له شخص قوي، [±1، ±2].

ب. في اللغات لففج، ز/مص له شخص ثالث ضعيف، أي [Ø].

(104) تنوّع البناء

في اللغات لففت، يمكن أن يكون شخص بن [Ø].

(105) تنوّع ضم

أ. مجموعة ضم في لففت {1، 2، 3، Ø}، أي المجموعة العليا.

ب. مجموعة ضم في لففج {1، 2، Ø}، و[3] غير موجود.

2.6. الشخص والموضعيّة

تصنيفي للضمائر الصامتة رهينٌ بالكيفيّة التي تُقيِّم بها سمة الشخص، بالنظر إلى سمةٍ تشجيريّةٍ هي موضع أو مخصّص، أو سمة بسو EPP feature:

(106) الضمائر الصامتة المُقَيِّمة للشخص تكون لها سمة [موضع] بحسب تشجيراتها:

أ. ز/مص: [+ موضع].

ب. بن (مجهول لاشخص): [+ موضع].

ج. فس: [- موضع]

ويتحدَّد التنكير (= نك) والتعريف (= عر) في الضمائر، الذي تتحدَّث عنه الأدبيات، بالنظر إلى قيمة سمة الشخص كما يلي:

(107) أ. عر: [±1، ±2].

ب. نك: [Ø].

ويمكن تحسين النظام المُتبنَّى تصورياً باستعمال سمات أكثر شيوعاً وتبريراً، مثل 'مُتكلِّم' (=كلم) و'مُشارك' (= شرك)، لتعويض السمات 1 و2. عندئذٍ، يصبح توزيع السمات في الضمائر كما يلي[25]:

(108) أ. 1 = [+ كلم، +شرك].

ب. 2 = [- كلم، +شرك].

ج. 3 = [- كلم، -شرك].

وأما الجنسي، فهو بقيمة الصفر، كما في (108د):

(108) د. Ø = [Ø كلم، Ø شرك].

فإذا كان تخصيص الشخص هو السمة الأساسية التي تضبط توزيعات الضمائر الصامتة وتنوُّعاتها، بناءً على كون الشخص هو السمة التي تتفرَّد بها الضمائر الطرازيّة prototype، فليس هناك ما يدعو إلى نمذجة التنوُّع الأساسي باعتبار الحدّ (أو سمته). فإحدى الخصائص الهامّة للحدّ أنه يُمكِّن من تحويل النمط type

---

(25) هذا النظام مثيلُ نظام نيفنز Nevins (2007)، الذي يستعمل سمة author (مؤلِّف)، عوضَ متكلم، مُتَّبعاً في ذلك نظام السمات عند هالي Halle (1997). وهو يستعمل كذلك [Ø] للاشخص، باعتبار أنه يمكن أن يتوافق وأي تأويل للشخص. الصفر كقيمة لأي سمةٍ يُرادف القيمة 'المنفصلة'، التي اقترحها ويشلر وزلاتيك Weschler & (2001) Zlatic، أو دالسندرو D'Alessandro (2004) بالنسبة للإيطاليّة:

(أ) السمةُ المنفصلةُ سمةٌ لها كل القِيَم التي يمكن أن تَكُونَ للسمة.

shifting، من نمط س (الاسم)، الذي يُعتبر دالاً على حَمْل ح، إلى نمطِ الحدّ، الذي يدلُّ على ذات ذ. وخاصيّة نقل النمط لا يمكن أن تُعدّ بارزة في تأويل مختلف الضمائر، أو منقوصها. فالفرق بين المعرفة والنكرة في الضمائر وفي الأسماء العاديّة لا يقترن مثلاً بظهور سمة الحدّ، أو غيابها (انظر لنگباردي (2006) Longobardi وكيركيا (2005) Chierchia بصدد الأبعاد النظريّة لكل افتراض). ولنتذكّر كذلك المناقشة حول التركيب (74) أعلاه. فتعريف المُركّب الاسمي الفاعل لا يؤدّي إلى إعادة إغصانٍ (بالضرورة)، وإن كان الضمير المُحيل يؤدّي إلى ذلك، كما في (42)، مثلاً[26]. فتَدَرُّج المنقوصيّة في الضمائر يمكن إذن رصده بصفةٍ أكثر طبيعيّة باعتبار الشخص، وكذلك بالنظر إلى الشروط التشجيريّة للتسويغ. بل إن تنميط الضمائر يبدو رهين تخصيص الشخص، أكثر من سماتٍ أخرى، مثل التعريف[27].

(26) تحليل هولمبرگ (2007) يعتمد أساساً على تنوُّع الحدّ. فاللغات لفقت تُحدّد، مثلاً، على أن لها سمةً [حدّ] غير مُقيّمة، مدمجة في الصُرْفة الزمنية، بخلاف اللغات الأخرى. فهذا الافتراض يقصي المبهمات والمُضمرات الجنسيّة من هذه اللغات على اعتبار أنها ليست مُركّبات حدّيّة. إلا أن تحليلي مبنيٌ على تنوُّع الشخص. لاحِظْ أن حدّ حين يُحدّد على أنه مُغيِّر للنمط بالأساس، بالنظر إلى دور التعريف، فإنه يُهْمَل مع الأسماء في هذا الدَوْر، لا الضمائر. تصوُّر هولمبرگ للضعف يماشي نمطيّة الضمائر التي اقترحتها دوشين وويلتشكو (2002) Dechaine & Wiltschko، وهي نمطيّة تشجيريّة موازية لنمطيّة المُركّبات الحدّيّة الاسميّة. وهذه تصنيفاتهما:

(أ) ضمائر/حدود،

(ب) ضمائر/سمات تطابقيّة (فاي phi)،

(ج) ضمائر/أسماء.

إلا أن هناك فرقاً واضحاً بين سلوك الضمائر الجنسيّة المخصّصة شخصاً وعدداً، كما في (14)-(16) أعلاه، والضمائر الصفريّة في (17)-(18). فالأولى يمكن استعمالها في مواقع مواضع، بينما الثانية لا تُستعمل في هذه المواقع، كما بيّنّا:

(د) إنك تجد أن الأسعار ارتفعت.

ففي السياق اللائق، تُستعمل الجملة (د) استعمالاً جنسيّاً. وهذا السلوك، إذا كان منتشراً عبر اللغات، يجعل افتراض الشخص أكثر كفاية، اعتماداً على كون الفرق في مصدر الجنسية قد يكون الشخص، أو يكون الحدّ.

(27) انظر لونگوباردي (2005، 2006) بالنسبة لأهمّية الشخص في بنى المركبات الحدّيّة، حيث يُعتبر الشخص موجوداً في الحدّ، وهو أعلى سمة. وانظر كذلك بورينگ =

6.3. مقاربة جديدة للبناء

قدّمتُ مقاربةً جديدة للبناء، مبنيّةً على سُلَّم قوة/ضعف، وليس على ضربٍ من امتصاص الإعراب، ويمكن إجمال هذا التصوُّر فيما يلي:

(109) أ. المجهول تخصيص (منقوص) للبناء، بن.

ب. مجهول اللاشخص في بن يتطابق مع ضم [Ø].

وعلى هذا الأساس، فإن صُرْفَة المجهول تمثُّل سبيرةً تبحث عن فاعل ضم منقوص، تخصيصها نكرة أو غامض، أو Ø، وضم يجب أن يكون غامضاً/نكرةً، أي Ø. وعلاوةً على هذا، هناك تخصيصان للشخص في الرأسَيْن اللذَيْن يُؤَوِّلان الزمن، ز/مص، وف/بن. ويبدو التناوب في التأويل بين المعلوم والمجهول أمراً طبيعيّاً. فحين يكون ز/مص له شخص قوي، لا يمكن استعمال الضمائر الصامتة ذات التخصيص الضعيف في هذه التشجيرة. ويظلُّ الاختيار المُمكن هو اللجوء إلى بناء المجهول، والسمة البارزة ضعف شخص الفاعل. وتُولَّدُ الضمائر الصامتة عبر الدمج في الصُرْفَة بواسطة طابِق/انقل Agree/Move. وهناك رأسان يبرزان كسبائر طبيعية: ز/مص وف/بن، وهي رؤوس رحائل phases. فالضمير الضعيف (أو ضم) يدمج في واحد من هذَيْن الرأسَيْن، بحسب محتواه. والضمير الذي يدمج في ز/مص 'معرفة'، والضمير الذي يُدْمَجُ في بن 'نكرة'. ونتمثّل المجهول على أنه إضعافٌ لقيمة شخص الفاعل، وهذا الإضعاف أكثر حِدّةً في مجهول الشخص منه في مجهول اللاشخص. ففي مجهول الشخص، لا يتطابق بن مع ضم الفاعل. وعليه، يمكن إصعاد المفعول للتطابق مع ز.

هذه المقاربة تُتيحُ طُرُقاً جديدةً لمعالجة السلوك المزدوج لبعض البِناءات، مثل بناء اللاشخص، الذي يتم فيه إضعاف شخص الفاعل، دون أن يكون هناك إصعادٌ أو ترقيةٌ للمفعول. وقد قَرَنْتُ مجهول اللاشخص بموضعيّة الشخص الفاعل

= Büring (2007)، وكراتسر (2008) من بين آخرين. لنتذكَّر أنني أتفق مع النظرة العامة لضعف الضمائر التي قدّمتها كاردينليتي وستارك وهولمبرگ. فالضعف ليس صوتيّاً فقط، ولكنه دلاليٌ أيضاً. إلا أن الضعف في نظامي يتعلق بالشخص، وليس بسمة [إنسان] كما عند كاردينليتي وستارك.

topicality، ومجهول الشخص بعدم موضعيّة الفاعل. ويقترن هذا الفرق كذلك باتجاه طابق، من المخصّص إلى الصُّرْفَة، أو من الفضلة إلى الصُّرْفَة. وقد قام بيكر Baker (2008) مؤخّراً بدراسةٍ هامّةٍ لدَوْر الاتجاه في التطابق. والمقاربة المُتبنّاة تُمكّن من القيام بتنبُّؤات، منها عدم وجود ضمائرَ صامتةٍ مُبهَمةٍ في لغات لففت[28].

(28) يستدلّ بيكر (2008) على وجود تعميم للغات الطبيعيّة يسميه SCOPA، أي القيد البنيوي على تطابق الشخص، يصوغه كما يليّ:
(أ) الإسقاط الوظيفي وظ يطابق مُركّبا (م س) في 1 أو 2 فقط إذا كان إسقاط وظ يُفْحص مع عنصر موسوم ب1 أو 2، ووظ مُسْقَط.
السمةُ البارزة للقيد (أ) هي أنها تجعل تقييم الشخص تابعاً لمراقبٍ من أعلى، المخصّص أساساً، بينما الأشكال الأخرى للتطابق تسوّغ بما هو أسفل منها، حيث تكون الفضلة، مثلاً، مراقِباً. سمة الموضع، في تحليلي، تماثل قيد SCOPA، وإن كانت المقارنة المستفيضة تحتاج إلى فضاءٍ آخر. لاحظ أن SCOPA تنطبق على أي تخصيص للشخص، بما في ذلك 3 و Ø.

الفصل السادس

الرحائل في الجملة العربيّة[1]

بيّن شومسكي (2005) أن المُركّب المصدري (= م مص) والمُركّب الفعلي الصغير (vp = م فـص) هما الرحيلتان الوحيدتان في الجملة. فالمصدري مص، وليس الزمن ز، هو الذي يكون رأساً للرحيلة phase، وهو (أ) يقوم بدور السبيرة (الرئيسيّة) للسمات التطابقية فاي phi؛ ويتعلّق الأمر هنا بسمات الفاعل التي تشمل الإعراب والعدد والجنس والشخص؛ و(ب) هو مصدر الموقع الذي يرث منه الزمن ز السمات التطابقيّة فاي ويعمل كسبيرةٍ وسيطةٍ لتقييم سمات المصدري؛ و(ج) هو الحامل للسمة الخارجيّة EF (الضرورية لتسويغ النقل على مسافةٍ بعيدةٍ، مثل الاستفهام مثلاً). وأما المُركّب الحَدّي م حد، فهو (أ) يعمل كهديفةٍ للمصدري والزمن، ويخضع (محليّاً أو على مسافةٍ بعيدةٍ) لعمليّة طَابِقْ Agree، و(ب) يحمل سمةً غير مُقَيّمَةٍ unvalued للإعراب (البنيوي)، و(ج) يصعد إلى مخصّص ز (باعتباره يُمثّل سبيرةً له)، إذا كان ز له سماتٌ تطابقيّةٌ موروثةٌ من مص. وتقوم عملية طابِق بتقييم السمات س وحذفها، محكومة في ذلك بالتحكم المُكوّني الأقرب closest c-command.

---

(1) يُعدّ هذا العمل تطويراً في إطار نظرية الرحائل لبعض أعمالي السابقة في الفاسي (1981-1982، و 1991-1993، و1996). أشكر الأساتذة نوام شومسكي Noam Chomsky وشيگرو مياگوا Shigeru Miyagawa ودافيد بيزتسكي David Pesetsky و أليك مرنتز Alec Marantz و موريس هالي Morris Halle وسيدريك بكس Cedric Boeckx، وگنارو كيركيا Gennaro Chierchia على المناقشات المثمرة التي استفدتُ منهم أثناء زيارتي ل MIT و Harvard في خريف 2005. وأي تقصير هو مني، طبعاً. هذا الفصل هو نقل إلى العربية للفاسي (2005 ب) مع بعض التعديل.

ويهدف هذا الفصل إلى تفحُّص خصائص عددٍ من السيرورات والبنى في النحو العربي، التي بدت إلى حدّ الآن وكأنّها غير مربوطةٍ فيما بينها على أسس نسقيّةٍ ومبدئيّةٍ، أو مربوطةٍ جزئيّاً بإسقاط الزمن. وسأبيّن أن التحليل اللائق لهذه السيرورات والبنى يقتضي أن يكون المُركَّب المصدري هو الموقع المَصْدَر لهذه الخصائص. فالحالات المدروسة تُفرِزُ انتقاءً مزدوجاً (للمصدريّات الاستفهاميّة، والمُوجِّهات، وأدوات النفي، إلخ)، يقترن بتحقيقٍ مزدوجٍ للسمات التطابقيّة (والإعرابيّة)، وازدواجيّة في رُتَب الكلمات، وأحياز الأسوار، إلخ. وأُبيِّن أن المصدري مص يتميّز بكونه ينتقي أو لا ينتقي بِنيةً إسناديّةً حَمْليّةً كفضلةٍ له. وهناك ضميرٌ فارغٌ (أو ضم) حَمْل، يختلف عن ضم الذي يكون عائداً وموضوعاً (يظهر في الرأس أو المخصّص). وتستغل المصدريّات هذه الازدواجيّة في ضم كذلك، لتحقق الحَمْل أو العائديّة. ثانياً، إن المصدريّات تسند إعراباً 'اسميّاً' إلى مُركَّب اسمي، أو إعراباً 'زمنيّاً' إلى الفعل (ما يُسمّى بالوجه mood)، طبقاً لخصائصها الانتقائيّة، التي تبرز في التراكيب الجمليّة التي تبتدئ باسم، أو تبتدئ بفعل. ثالثاً، إن ازدواج النفي باعتبار موقعه أو حيّزه يعكس كذلك الخصائص الانتقائيّة المختلفة لنوعَيْن من المصدريّات. رابعاً، إن عدم تناظر التطابق في البنى التي يكون فيها الفعل أولاً والبنى التي يكون فيها الفعل ثانياً تضارع خصائص المَصْدَرِيَّيْن. وأخيراً، فإن نقل الفواعل تبدو وكأنّها لا تعكس هذه الثنائيّة. إلا أن هذه 'الثغرة' في النظام ليست إلا مظهريّةً، بل إن البنى ذات الفعل الأول مع تطابق غني تظلّ مغايرةً للبنى ذات الفعل الثاني، بالرغم مما قد يتبادر إلى الذهن من تطابقهما.

فعندما يتضح أن الثنائيّات مرتبطةٌ ببعضها، ومتلازمةٌ، يصبح أمراً ضروريّاً اعتبار المُركَّب المصدري الرحيلة العليا في الجملة، إضافةً إلى اعتبار المُركَّب الفعلي الصغير الرحيلة الدنيا. أتبنى فيما يلي تعريفاً لعملية طابق، هو التالي:

(1) طابِق (أ، ب) إذا

- أ وب لهما سمات متضارعة

- أ تتحكم مُكونيّاً عن قرب في ب

(أي أنه ليس هناك ج لها سمات مضارعة بحيث أ تتحكم مكونيًا في ج، وج تتحكم مُكونيّاً في ب).

وأُحدِّد السمات غير المُؤَوَّلة كما يلي:

(2) السمات غير المُؤَوَّلة هي

- سمات فاي (أو تط) الموجودة على السبيرة (فـس أو مص)،

أو في سبيرةٍ فرعيّة (ز، نفي، موجه، إلخ)

- سمة الإعراب (البنيوي) أو الوجه في الهديفة (م حدّ أو فـس)

أفترض كذلك أن مبدأ الإسقاط الموسع (بسو) يُعاد تأويله على أنه ضربٌ من طَابِق.

1. مصدريّان ورُتبتان وإعرابان

لننظر إلى الفُرُوق المُوالية في توزيعات الحروف المصدريّة:

(3) أ. أراد أنْ يأتي الرجل.

ب. * أراد أنّ الرجلُ يأتي.

(4) أ. حسبت أن النساء دخلن مكاتبهن.

ب. * حسبت أن دخلت النساء مكاتبهن.

فهذه السلوكات تبيِّن قيام تلازم بين المصدريّات والرُتبة. ففي (3)، يظهر المصدري مع رتبة ف فا (فعل فاعل) فقط، ولا يمكن أن تكون الرُتبة فا ف. وفي (4)، يظهر المصدري مع فا ف، ولا يحدث العكس كذلك. لنُسمِّ المصدري الأول مص1 والمصدري الثاني مص2. وبنفس الكيفيّة، نُسمّي فضلة مص1 فـ1 وفضلة مص2 فـ2، حتى يبرز مكان الفعل بالنسبة للفاعل.

وفي البِنيتَيْن، هناك إعرابان. مص1 يسند إعراباً زمنيّاً/وجهيّاً إلى فـ1، بينما مص2 يسند إعراباً اسميّاً إلى فاعل فـ2. وحتى نستعمل لغةً أكثر تقنيّةً، نقول إن مص1 يَسْبِرُ الإعراب الزمني في فـ1، بينما مص2 يسبر الإعراب الاسمي في المُركَّب الحَدِّي الفاعل. ومن الصعب أن نتصوّر أن الثنائيّة الإعرابيّة (الاسميّة والزمنيّة) خاصيّة للزمنين في الجملتين. إن الفرق الصُّرْفي بين الماضي والحاضر لا يؤثّر على شكل الإعراب الاسمي في مص2، وليس الزمن الحاضر مُؤثّراً في

شكل ف1. وبنفس الكيفيّة، فإن الرّتبة في الفضلتَيْن ف1 وف2 لا يتحكّم فيها الزمن. ولو كان الأمر كذلك، لكان الزمن الذي يظهر مع هذه الرُتَب ذا محتوىً مُتباين. فهذه التوقُّعات لا يدعمها الواقع؛ بل إن مص2 يظهر حتى مع الجُمل الاسميّة، التي يكون فيها الزمن فارغاً، كما في المثال التالي:

(5) حسبتُ أن الرجل ذكي.

فهذا التركيب يلبّي شروط السبر التي يتطلّبها مص2، أي أنه يسبر م حدّ كهديفة، إعرابه النصب. وأما مص1، فهو منبوذ في هذه السياقات، لأن سبيرته الزمنيّة لا تظهر هنا، لكون الفعل الرابطة لا يظهر:

(6) * أردتُ أنْ الرجل ذكي.

(قارن ب "أردت أن يكون الرجل ذكيّاً"، حيث الزمن ظاهر).

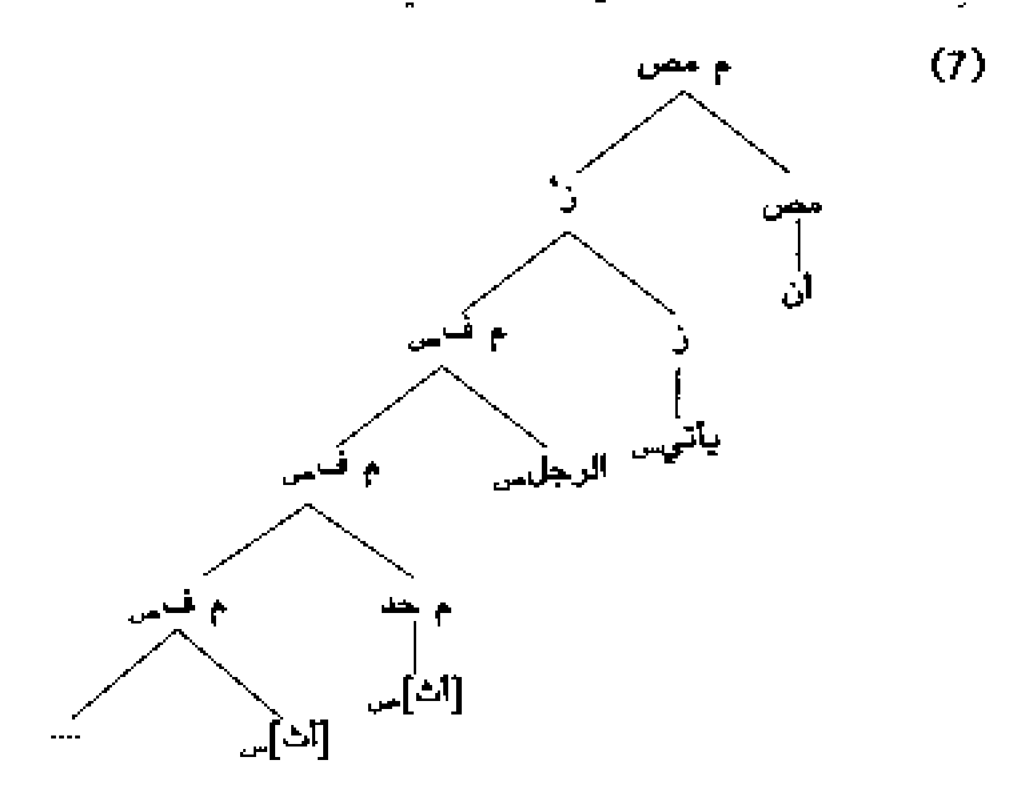
نستخلص إذن أن الثنائيّة الإعرابيّة وثنائيّة الرتبة ترتبطان باختيارات المصدري، حيث كل مص يبحث عن هديفةٍ مختلفةٍ (ز-ف أو م حد)، بسِماتٍ غير مُؤوّلةٍ مُتباينةٍ[2].

وبالنظر إلى توارث السمات، كما يحدّده شومسكي (2005)، هناك شكلان للمُجاورة adjacency، ضروريّان لتطبيق طابِق في (3) و(4). ففي (3)، تُكَوّنُ سلسلةٌ من مص1 وز وف1، تُقيّم المُجاورة بين مص1 وم حدّ. وفي (4)، تُقيّمها سلسلة مُكوّنة من مص2 وز. فإذا كان ف قد صعد إلى ز، فإن الفاعل يكون في مخصص ز مع مص2، في مخصص فس مع مص1. فسلسلة الرؤوس مص1-ز-ف1 تكون ضروريّةً لفحص إعراب الرفع في المُركّب الحَدّي في (3)، باستعمال طابق على مسافةٍ بعيدة، وسلسلة ز-مص2 ضروريّةٌ للفحص المحلي لإعراب الفاعل في مُخصّص ز. وفي كل من الحالات، يتوسط الفاعل في سلسلة

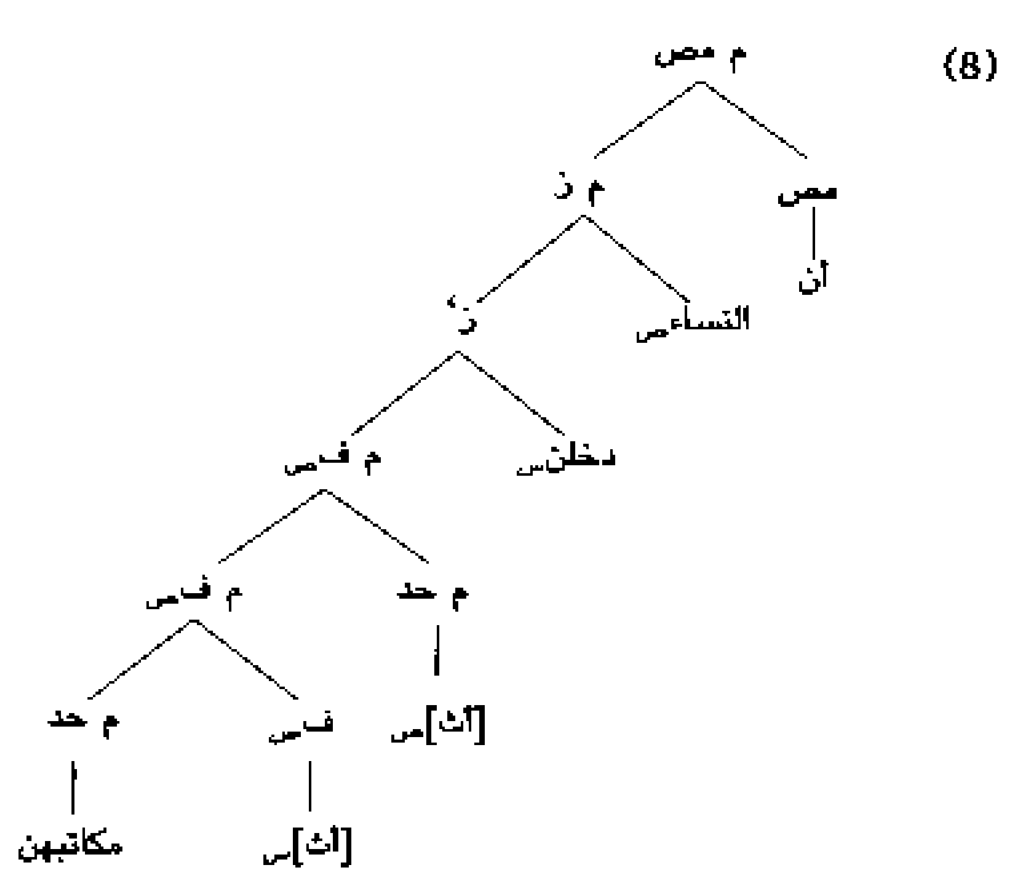
(2) في الفاسي (1991- 1993، و1996)، تُنسب هذه الاختلافات إلى الخصائص الانتقائيّة للمصدري ولوسيط الصرفة الاسمي:
(أ) المُركّب الصُرْفي يكون [± اسمي]. فهو اسمي مع مص2، وغير اسمي مع مص1. يمكن أن تكون السمات مُقيّمةً valued في ف أو م حدّ، ولكنها غير مُؤوّلة كما في بزتسكي وتورگو (2004) Pesetsky & Torrego. فهما يُفرّقان بين [± قيمة] و[± تأويل]. إلا أن عرضنا هنا محايدٌ بالنظر إلى التنفيذ العملي لمفهوم التقييم valuation.

الرؤوس، وليس هناك عناصر أخرى (مثل الظروف) يمكن أن تتموقع بين رأس السلسلة (أو السبيرة) والمُركّب الحَدْي الهديفة (انظر تحته، الفقرة 9). وتكون البِنيتان المُفترَضتان للجُمل المدمجة في المثالَين هما التاليتَين:

(7)



(8)



2. لا تناظر التطابق

معروف أن هناك تطابقاً لاِمتناظراً بالنظر إلى السمات التي تبرز في رُتَب ف1 أو ف2. فالتطابق مع الفاعل في ف1 يكون 'فقيراً'، أي محصوراً في الجنس (على الأكثر)، بينما التطابق في ف2 يكون 'غنيّاً'، حيث يشمل العدد والشخص، إضافةً إلى الجنس. لنحصر كلامنا هنا في العدد، حيث يظهر أو لا يظهر. لقد اهتمّ المُحلّلون بالجُمَل 'الجذور' root clauses، أو الجُمَل غير المُدمَجة، كما في الأمثلة التالية:

(9) أ. دخلت النساء مكاتبهن.
ب. *دخلن النساء مكاتبهن.
(10) أ. النساء دخلن مكاتبهن.
ب. *النساء دخلت مكاتبهن.

والنزاع قائمٌ حول معرفة ما إذا كان التطابق في الحالتَيْن هو تطابقٌ بين الفاعل في مُخصِّص ز والزمن، أم إن هناك تطابقاً بين المُخصِّص والرأس الزمني في التركيب (10)، وبين الرأس الزمني والفضلة في (9). ولن أُلخِّص تفاصيل الأدبيّات هنا. فهناك معالجتان اتُّخذتا أساساً[3]:

(أ) المُعالجة الأولى تفترض أن المُركَّب الحَدِّي السابق للفعل ربما يكون خارج النواة الوظيفيّة للجملة، أي خارج المُركَّب الزمني. حينئذٍ، يُعتبر م حدّ قائماً بوظيفةٍ خطابيّةٍ أساساً (هي البؤرة أو الموضع)[4].

(ب) المُعالجة الثانية تعتبر هذا العنصر فاعلاً، أو حاملاً لوظيفةٍ نحويّةٍ، وهي تركّز على البحث في الآليّة التي وراء هذَيْن النوعَيْن من التطابق[5].

---

(3) هذان الاتجاهان في التفكير كانا حاضرَيْن منذ القرن الثامن الهجري، عند البصريين والكوفيين، كما هو معلوم.

(4) عن صِيَغ من هذه النظرة، انظر الفاسي (1981، 1984- 1988) وأيوب (1981) وعقال (1995) وأوحلا (1997).

(5) لنظرةٍ عن هذه المعالجة، انظر هاربرت وبهلول Harbert & Bahloul (2002) والمراجع المذكورة هناك.

وبالرغم من الفُرُوق الهامّة بين هذَيْن الاتجاهَيْن في التحليل (أو حتى بين تحاليل داخل نفس التحليل)، فإن التحاليل تحتاج إلى إعادة تشكيل، بالنظر إلى نظريّة الرحائل من جهة (انظر شومسكي 2001 و2005)، وإلى خرائطيّة cartography المُركّبات المصدريّة الجديدة (انظر ردزي (1997) Rizzi وشنكوي (1999) Cinque على الخصوص). والأهمّ في هذا أن لاتناظر التطابق والفُرُوق في الرتبة ينبغي أن تكون ناتجةً عن الخصائص الانتقائيّة للمصدريّات، ولا يمكن أن تُنسب إلى خصائص المُركّب الحَدْي نفسه، سواءٌ تموقع بعد الفعل أو قبله، أو كان موضعاً أو بؤرةً، أو حَمَلَ وظيفةً نحويّةً وخطابيّةً في نفس الوقت، إلخ. والواقع أن الاختلاف في التطابق يمكن أن يُردّ إلى خاصيّتَيْن فرعيّتَيْن للزمن، موروثتَيْن من المصدري، واللتَيْن تقتضيان إصعاد المُركّب الحَدْي الفاعل إلى مُخصّص ز مع مص2، وإلى مُخصّص فس مع مص1.

عندما يجاور المُركّب الحَدْي مص2 مجاورةً تامّةً، كما في (4)، أي حين يكون في المُخصّص، فإن الموقع يكون مُحَدِّداً أو مقياسيّاً criterial، بالمعنى الذي يقصده ردزي (1991، 2004)[6]. وهناك إمكانان يوافقان وجود الفاعل في (4) مجال المُركّب المصدري2. فقد يكون المُركّب الحَدْي في مُخصّص خارج عن المُركّب الزمني، يقوم بوظيفة خطابيّة داخل المُركّب المصدري، وإن كانت أسفل من وظيفة المكوّن المفكّك (أو الموضع) في التفكيك إلى اليمين. فإذا كان موضعاً أو بؤرةً إلى الأسفل، ويقتضي ضميراً عائداً عليه، فإن ضميراً صامتاً مُدمجاً في الزمن قد يكون هو الفاعل، ومضمونه الشخص والعدد والجنس والإعراب. والإمكان الثاني هو أن المُركّب الحَدْي فاعل للحَمْل أو الإسناد predication، ورأس الإسناد Pred. وإن كان مُدمجاً في الزمن، فهو ضم، ومضمونه هو العدد

---

(٦) يقترح ردزي (1991) تعالقاً بين تخصيص الرأس وتخصيص المُخصّص في بنى الاستفهام يُسمّيه المقياس الميمي WH-Criterion، يؤدّي إلى نقل المُركّب الاستفهامي من موقعه المحوري إلى مُخصّص مص. ويقترح الفاسي (1992، 1993) مقياساً للتطابق يؤدّي إلى تسويغ متبادلٍ بين رأس التطابق والفواعل التي تنتقل إلى مُخصّصه، ويصوغه كالتالي:
(أ) مقياس تط
التطابق الغني يسوّغه وجود م حد في مُخصّصه، ووجود م حدّ في مُخصّص تط يسوّغه تط الغني.

والجنس (دون الشخص ودون الإعراب كذلك). ومهما كان الاختيار، فإن العدد مصدره السمات فاي/تط في ضم، سواءً كان ضم عائداً أو محمولاً. فإذا كان ضم رأساً للحَمْل، ويكوّن حَمْلاً تامّاً مع المُركّب الحَدّي الفاعل، فإن ذلك يكون خاصيّةً انتقائيّةً للمصدري، إذا كان المصدري ينتقي حَمْلاً. وإذا كان بؤرةً أو موضعاً (أسفل)، فإنه يمكن أن يُعدّ كذلك خاصيّةً للمصدري، إذا كانت البؤرة والموضع رؤوساً تسوّغ وجود مُخصِّصات لها (كما في ردزي (1997) وشنكوي (1999)). إلا أن هذا الحل الثاني يبدو مشكوكاً فيه لأسبابٍ مُتعدِّدة. فلو كان الأمر كذلك، لكان لنا عدد كبير من المصدريّات، كل منها يوافق إسقاطاً لوظيفةٍ خطابيّةٍ خاصّةٍ. إلا أن المُركّب الحَدّي المجاور للمصدري2 في (4) لا يتأثّر بأي من التمايزات الوظيفيّة. ونفس الشيء قد يُقال عن الإعراب الذي يُسْنَد هناك. أضف إلى ذلك أن الفاعل القَبْلي في هذه البِنى ليس إحاليّاً بالضرورة[7]. وعليه، فإن افتراض وجود ضم إسنادي يصبح مرغوباً فيه، وينطبق عليه الانتقاء، فيكون المنتقي مص2، وليس مص1.

فماذا عن مص1، والتطابق الفقير؟ يمكن تحقيق هذا التطابق عبر الجنس، وهذه الخاصيّة تصير خاصيّةً للزمن، بعد أن يرثها من فـس. ومستفترض هنا كذلك أن تطابق فـ1 منحدر من مص1 (عبر الزمن). فإذا كان مص1 ينتقي مُركّباً زمنيّاً غير حَمْلي/إسنادي كفضلةٍ له، فإن السمات فاي/تط المتوفرة هي الموجودة في ز/ف. وهي سماتٌ ليست سماتٍ لضميرٍ فارغٍ (أو ضم). وفي الحالة البسيطة، تكون فارغةً، ولكنها قد تكون منحصرة في الجنس في بعض الأحيان. فهذه السمات تبدو ذات طبيعة 'اسميّة'، وليست 'ضميريّة'. أو هي سمة 'صنيفيّة'. وهناك ما يَدلُّ على ارتباط الصنيفة بالجنس، كما بيّنّا بتفصيلٍ في الفصل الأول.

---

(7) قد يكون المُركّب الحدّي السابق للفعل نكرةً جنسيّةً أو نكرةً مخصوصةً، أو سوراً (غير مُحيل)، كما في التراكيب التالية (انظر الفاسي 1991-1993):
(أ) رجل أقبل علينا.
(ب) كل جندي يقول هذا.
فالقراءات في (أ) قد تلتبس بين الجنسي والمخصوص، ولكنها لا تسمح بقراءة غير مخصوصةٍ، وهي قراءة متوفرة للفاعل النَّكِرَة، الذي يأتي بعد الفعل، كما في (ج):
(ج) أقبل رجل علينا.

وهناك ما يدلُّ على أن التطابق في الجنس يغيب في العربيّة القديمة في كثير من الأحيان (كما هو مُبيّن في الفاسي (1984-1988)؛ وانظر كذلك بلناپ وشبانه (Belnap & Shabaneh (1992). وهذه بعض الأمثلة:

(11) عاد نسوة من المدينة.

(12) ذهب ساعة من الليل.

(13) جاءكم المؤمنات.

ومن مظاهر غياب تطابق التأنيث الذي يُعدُّ أيضاً تطابقاً صنيفيّاً عدم وجود تمييزٍ بين ما يعقل وما لا يعقل، كما في لغة 'أكلوني البراغيث' التي لحنها النحاة:

(14) أكلوني البراغيث.

والخلاصة أني أفترض أن التطابق الضعيف (وهو تطابق اسمي أو صنيفي) يكون مع ف1-ز-مص1، بتطبيق طابق على مسافة بعيدة. وأما التطابق الغني أو تطابق العدد (والشخص)، فهو تحقيق لضم (ضمير فارغ)، بتطبيق طابق محليّاً مع مص2. هذه الفروق في التطابق تعود إلى خصائص متباينة للمصدريين، يكون معها مص2 إسناديّاً/ حمليّاً، ومص1 غير إسنادي/ حملي. فلو كانت هذه الفروق عائدةً إلى الزمن ز، كما تدّعي الأبحاث السابقة، لَما أمكن إقامة تلازم بين ثنائية انتقاء المصدريين وثنائية مصدر نوعَي التطابق. فلو كان التطابق الغني غير إسنادي (أو 'مقياسيّاً' أو 'خطابيّاً')، أو هو خاصية لغير المصدري، أو للزمن، لَما كان هناك وسيلة للتنبؤ بأن هذا التطابق له صورة ضمير، وليس صورة صنيفة، مثلاً. ولو كان التطابق في الجنس خاصية للزمن لَما أمكن الربط بين استعمال الجنس في (15) للدلالة على الزُّمرَة، واستعمال العدد المُذكَّر في (16) للدلالة على جماعةٍ غير زُمرَةٍ:

(15) الرجال تحكم بالحق.

(16) الرجال يحكمون بالحق.

فهذا الجنس مرتبط بقصد المُتكلِّم. ويكون تأويله في هذه الحالة مرتبطاً بالمصدري، الذي يضمُّ سماتٍ تتعلق بالمُتكلِّم وقوته الإنجازية، إلخ. وعليه، يصبح النوعان من التطابق أو السمات مُؤَوَّلَيْن أو غير مُؤَوَّلَيْن في المصدري، وليس في ف-س أو في ز. (انظر الفاسي 2005ب للمزيد من التفصيل، وكذلك الفاسي (2007)).

3. النقل على مسافةٍ بعيدةٍ

يُفرزُ النقل على مسافةٍ بعيدةٍ علاقةً غير متناظرةٍ بين مص1 ومص2، بالنظر إلى نقل الفاعل أو غير الفاعل. فغير الفاعل، كالمفعول مثلاً، يمكن نقله فوق المصدرين معاً:

(17) من حسب أن زينبَ انتقدت _؟

(18) متى تريد أن نلتقي _؟

نَقلُ المُركَّب الاستفهامي (الميمي) يراعي القيود المعهودة على النقل، كالنقل إلى مواقعَ غير موضوعاتٍ A' positions. وهو يتمُّ بالتتابع السلكي، مارّاً بمخصص فـس، ومخصص مص. إلا أن نقل الفاعل ممكن مع مص1، وليس ممكناً مع مص2:

(19) أي أولاد تريد أن يأتوا _؟

(20) * أي أولاد حسبت أنَّ _ أتوا؟

وهناك عوامل أخرى تنضاف إلى هذا اللاتناظر. أولاً، إن تنقُّل الفاعل في (19) يجب أن يقترن بتطابقٍ غنيٍّ على الفعل المُدمَج، وإلا كان الناتج لاحناً:

(21) * أي أولاد تريد أن يأتي؟

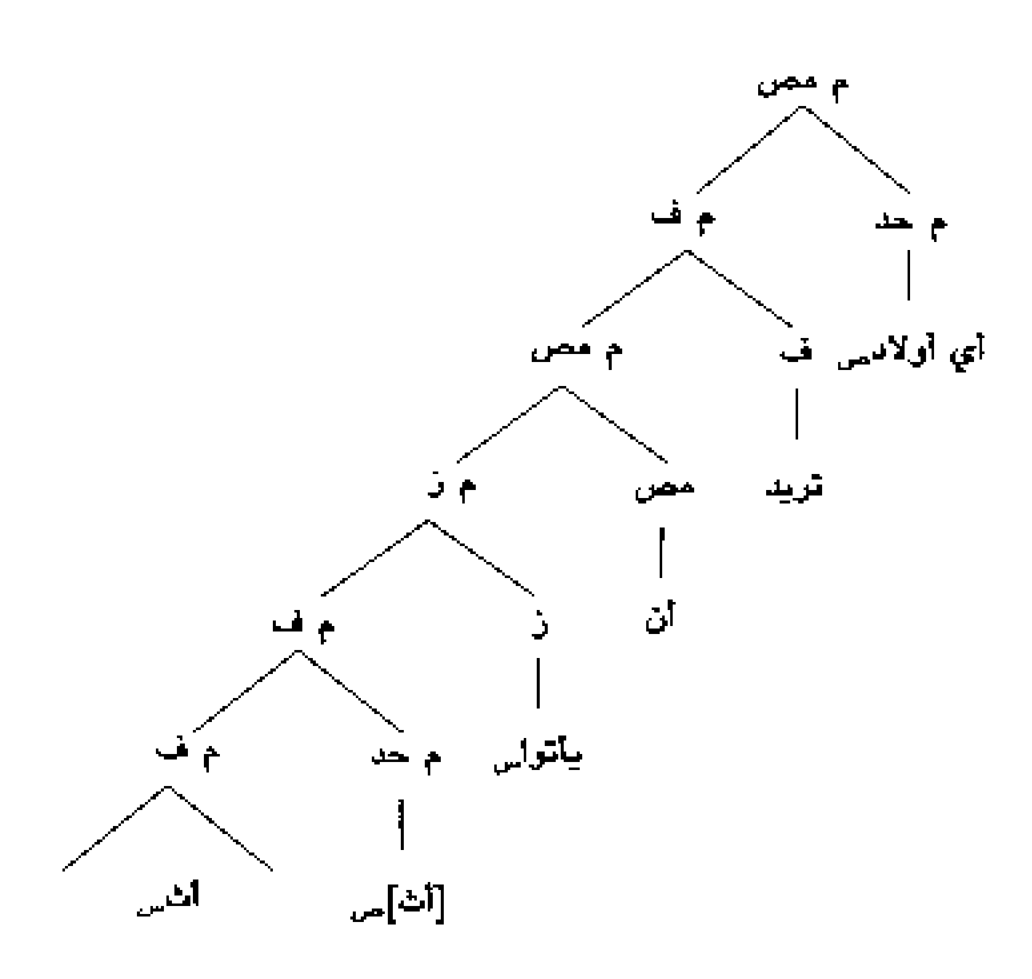
ثانياً، إن لحن (20) يمكن تجاوزه بإلصاق ضميرٍ عائدٍ في المصدري:

(22) أي أولاد حسبت أنهم أتوا؟

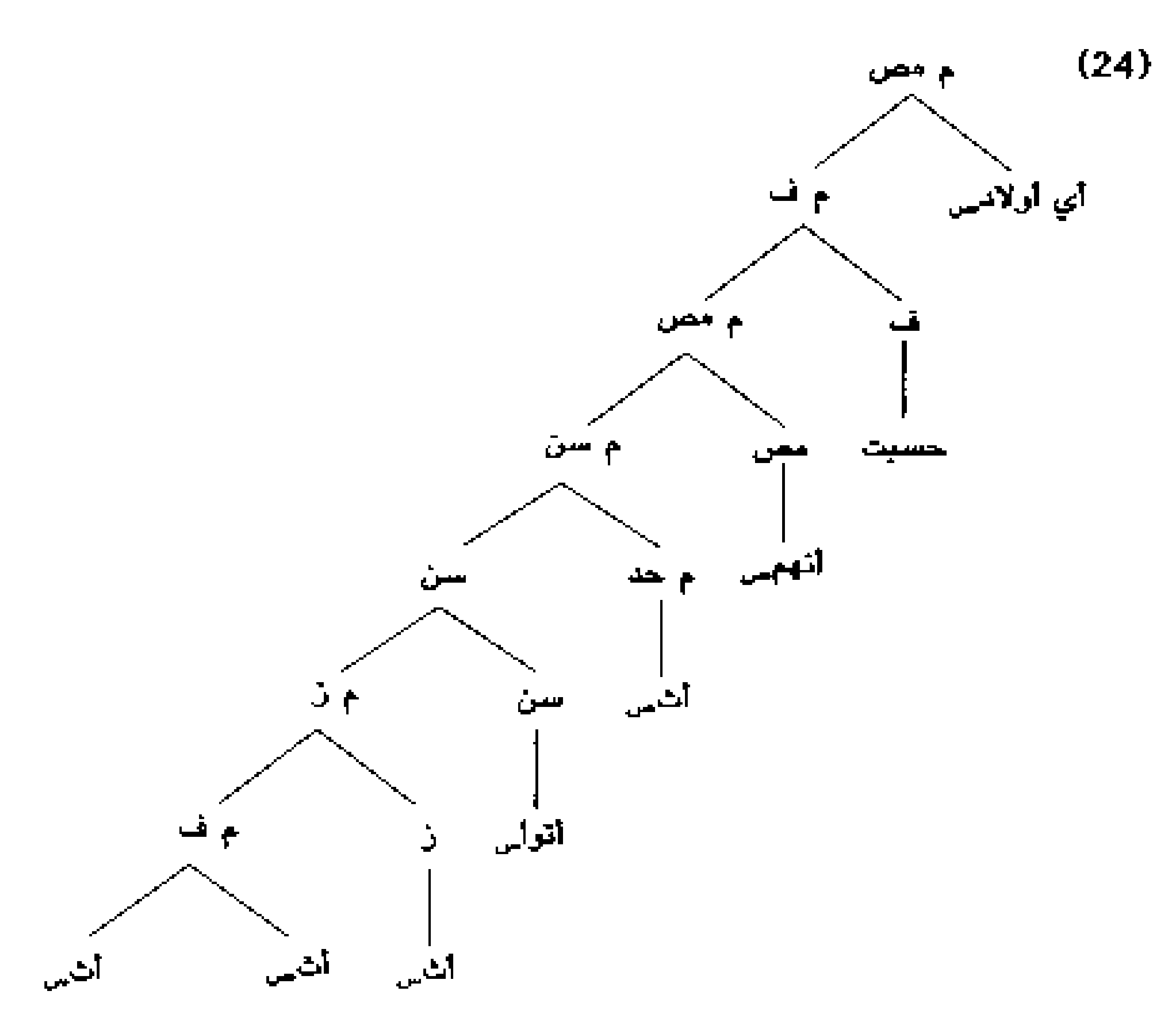
فالعائد في (22) يُحقِّق أثر المُركَّب الميمي المتنقِّل في مص2، وهذا يقترن بتطابق غنيٍّ في فـ2. وإذا عدنا إلى (19)، نلاحظ أن مخصص الزمن ليس موقعاً مناسباً لإنزال الفاعل فيه. فهذا يوحي بأن الفاعل تنقَّل من المخصص الخارجي للمُركَّب الفعلي (الصغير) إلى المُركَّب المصدري الأعلى بصفة سلكيّة، ولكن دون المرور بمخصص ز. فإذا كان التطابق الغني خاصيّةً للمصدري، فإنه يمكن أن يتوارثه فـ1 عبر ز، بدون أن يكون هناك مرورٌ بمخصص ز (وهذا يماشي تحليل ردزي (1990) لحالاتٍ مُشابِهةٍ في الإيطالية، يُنقَلُ فيها الفاعل من موقعٍ بعد الفعل، على مسافةٍ بعيدةٍ). وكما بيّنّا أعلاه، فإن هناك إمكانَيْن للجوء إلى افتراض ضم، الذي

يتحقَّق في شكل تطابقٍ غنيٍّ. إلا أن ضم الإسنادي ليس اختياراً ممكناً إذا أخذنا بعين الاعتبار الخصائص الانتقائية لمص1. لأن مص1 ينتقي فضلةً غير إسناديّة. ويبقى الاختيار الوحيد هو ضم العائدي. فضم العائدي يلصق بالرأس ف1/ز، دون اللجوء إلى مخصص. وعليه، فإن الفاعل المتنقِّل لا يستهدف مخصص ز، بل مخصص مص (كما في شومسكي (2005)، حين يتعلّق الأمر بتكوين سلسلةٍ غير موضوع منسجمةٍ)، وإن كان التطابق الغني يتم كتحقيق لضم العائدي. فهذا الأخير يتحقَّق على الفعل/الزمن في رتبة ف1 ورتبة ف2 معاً (ويتمُّ إشباع إعراب الرفع في الرأس المُركَّب، ف-ز-ضم)، بينما يتحقّق ضم عائدي على مص2 في (22). ففي هذه الحالة، يتحقُّق ضميران فارغان، إذا كُنا مصيبين. فضم العائدي في مص2 مسوِّغ بصفته فاعلاً للإسناد، ويشبع إعراب مص2، وضم الإسنادي (الملحق بف2/ز) يقتضيه الانتقاء، ويحقُّق التطابق الغني. فالتطابق الغني له مصدران متباينان في ف1 وف2. ففي ف2، يكون ضم إسنادياً (ولا يتلقّى إعراباً)، بينما التطابق مع ف1 عائد اسمي (ويتلقّى إعراباً على الأرجح). نقترح البِنيتَيْن التاليتَيْن لتوضيح الفُروق بين التشجيرتَيْن:

(23)



(24)



(م سن= مُركَّب إسنادي).

والمُركَّب الإسنادي الذي أفترض هنا قد يكون مماثلاً لِما يُسمِّيه ردزي FinP، أي المُركَّب الصرفي التام زمنياً، والذي يفترض أنه أعلى من المُركَّب الزمني في البِنية، وأسفلُ إسقاطٍ وظيفيٍّ في ميدان المصدري.

4. الأسوار العائمة ونمط المصدري

تُقدِّم الأسوار العائمة floating quantifiers رائزاً لتشخيص الموقع الذي ينتقل منه المُركَّب الحَدّي، ويترك وراءه السور في موقعه الأصلي (انظر كين (1975) وسپورتيش Sportiche 1988 من بين آخرين). ومن المثير أن السور لا يمكن أن يَعُوْم في موقعه الأصلي إلا في الرتبة فـ2 حين يكون مع مص2، ولا يُعوْم إلا في الرتبة فـ1 حين يكون مع مص1، كما في الأمثلة التالية:

(25) أي أولاد حسبت أن أغلبهم أتوا؟

(26) أي أولاد تريد أن يأتي أغلبهم؟

وأما غير هذا الترتيب، فهو غير مقبول. وباعتماد هذا الرائز، يتبيّن أن النقل حصل من موقعٍ أعلى من مخصص الزمن في (25)، وقد حصل من موقعٍ أسفلٍ من الزمنِ في (26). وهذا يُعطي دليلاً إضافيّاً للتفريق بين أثرَيْن متباينَيْن لنقل الفاعل الاستفهامي في بِنى مص1 ومص2. لاحِظ كذلك أن إعرابَي الفاعلَيْن مختلفان، واحد مرفوع والآخر منصوب.

5. النقل المحلي

يمكن نقل مُكوّن (غير فاعل) فوق ف1، ولا يمكن نقله فوق ف2:

(27) متى يأتي الرجل _؟

(28) * متى الرجل يأتي _؟

ومن جهةٍ أخرى، لا يمكن نقل الفاعل محليّاً إلا إذا كان الفعل يحمل تطابقاً غنيّاً:

(29) أي رجال رجعوا؟

(30) * أي رجال رجع؟

وفي الإنكليزيّة، هناك ما يوحي بوجود قيودٍ تطابقيّةٍ على النقل المحلي، وإن كان ذلك أقلّ شفافيةً:

(31) أ. When did John come?

ب. *When John came?

(32) Who came?

فنقل الظرف عبر فاعلِ فعلٍ متصرِّفٍ غير ممكنٍ في (31ب)، بل يجب خلق بِنيةٍ بفعلٍ مساعدٍ وفعلٍ غير متصرِّفٍ، كما في (31أ). لنفترض أن (29) يتم اشتقاقها ببناء سلسلتَيْن منسجمتَيْن، واحدة من الموضوعات A chain، وواحدة من غير الموضوعات A' chain، كما فعل شومسكي في اشتقاق (32). يمكن إذن تفادي توليد (30). لتكوين سلسلةٍ موضوعةٍ، لابُدَّ من اللجوء إلى عائدٍ (أو إسنادٍ)، وإلا تظل سمات الفاعل غير مُقيّمة. فشومسكي (2005، ص. 16) يفترض أن الفاعل لا

يمكن أن يتنقل إذا لم يكن هناك تفحُّصٌ سابقٌ للتطابق. ومن المحتمل أن يكون الفعل في (27) قد انتقل إلى رأس المصدري، وهو لا يتلقّى هناك إلا تطابقاً غنياً من الفاعل، ويصبح أي نقلٍ جديدٍ غير مُمكن (لأن السلسلة الموضوعة تصير غير منظورةٍ لحوسبةٍ جديدةٍ بعد أن تُقيِّمَ سماتها غير المؤولة، مما يؤدِّي إلى إبطال نشاطها inactivation، كما في شومسكي (2005)، وردزي (2004) عبر مبدأ التجميد Freezing Principle. وبناء على هذا، يمكن رصد لحن (28). هذا الاستدلال يؤكِّد وجود نقلٍ موازٍ parallel movement، يهمُّ سلسلةً موضوعةً وسلسلةً غير موضوعةٍ في نفس الوقت.

6. تنوُّع إعراب الفواعل

يكون إعراب الفاعل في ف1 هو الرفع دائماً، بينما يتغيَّر إعراب الفاعل في ف2. فقد يكون مرفوعاً، أو منصوباً، أو مجروراً، بحسب العامل فيه:

(33) الرجالُ رجعوا.

(34) ظننتُ أنَ الرجالَ رجعوا.

(35) كون زيدٍ قتل عمراً يقلقني.

هذا التنوُّعُ مرتقبٌ إذا كان إعراب الفاعل يسنده المصدري، وليس الزمن. ففي (33)، هناك مصدري فارغ، يتوافق وإعراب الرفع (وهو نوعٌ من التجرُّد). وفي (34)، يسند المصدري النصب، وفي (35)، يسند الحدُّ الجرَّ (وهو يُوازي المصدري في بنية الأسماء). وكما بيَّنّا، فإن إعراب الرفع في هذه البنى يكون في ضم المنصهر في الزمن ز. وعليه، يكون المصدري مسوِّغاً لإعرابَيْن، أحدهما هو الرفع، ويقع على الفاعل 'الداخلي' ضم؛ والثاني هو النصب أو الجَرّ، يقع على الفاعل 'الخارجي'. هذه النتيجة قد تبدو غريبةً لأول وهلة، إلا أن هذا الوضع منتشرٌ في اللغة. ففي الجملة الاسميّة المُركّبة، مثلاً، يحمل الفاعلان إعرابَيْن مختلفَيْن:

(36) إنَ الفتاةَ أمُّها غاضبة.

فإذا صحّت نظريّة طابق المُتَعدِّدة Multiple theory of Agree، فإن التقييم المُتعدِّد الذي نشهده هنا يصبح مُتوَقَّعاً[8].

(8) عن أوضاعٍ مُماثلةٍ في العبريّة ولغاتٍ أخرى، انظر ألكسوبولو، دورون و هيــوك (2004) Alexopoulo & Doron & Heycock.

لاحِظ أنه ليس هناك ما يدعو إلى الاعتقاد أن المُركَّب الزمني في (34) أو (35) يحمل زمناً غير تامٍّ non-finite. فالفعل هناك يتصرَّف في التطابق والزمن، ويُؤوَّل طبقاً لذلك. وهذه البِنى تقبل الظروف الزمنية الإشاريّة، كما يتبيَّن من التعارضات التالية:

(37) ظننتُ أمس أن النساء يأتين غداً.

(38) *كانت النساء أمس يلعبن غداً.

ويمكن تلخيص ما وصلنا إليه من خصائص للمصدريين باستعمال سماتٍ مخصصة كما يلي:

(39) أ. مص1: [– م، –سن، +وجه، +رفع، ± تطابق ضم]

ب. مص2: [– م، +سن، ± رفع، ± تطابق ضم]

(م= استفهام، سن = إسناد).

7. المصدريّات الاستفهاميّة

معروف أن العربيّة لها حرفان للاستفهام: أ وهَلْ. فالحرف الثاني يُعدُّ ضرباً من المُوَجِّهات يتمُّ به التأكيد أو للتصديق. وهو لا يظهر إلا مع ف1 (طبقاً لكتب النحو القديم):

(40) أ. هل أتى الرجل؟

ب. * هل الرجل أتى؟

وأما حرف الهمزة، فيظهر مع أي رُتبةٍ:

(41) أ. أزينب أنت؟

ب. أ أنت زينب؟

هذه الثنائيّة في الانتقاء توازي الثنائيّة الموجودة مع المصدريّات الإخبارية التي عالجناها سابقاً. فاعتبار 'هل' ضرباً من المُوجِّه، يجعله (مثل باقي المُوَجِّهات) لا ينتقي بِنىً إسناديّةً. وأما 'أ'، فيظهر في أي بنية. وهذا ما ترصده السمات التالية:

(42) أ. هَلْ: [+ م، –سن]

ب. أ: [+ م، ± سن]

8. المُوجِّهات

لا تسبق الأدوات المُوجِّهة إلا رتبة ف1:

(43) أ. قد يأتي الرجل.

ب. * قد الرجل يأتي.

وعليه، فإن الموجهات تحمل سمة [-سن]. ومن جهةٍ أخرى، فإن الموجهات في هذه البنى لا ينتقيها إلا مص1:

(44) أ. زعم أنْ قد يأتي.

ب. * زعم أنَّ قد يأتي.

لاحظ أن الموجه قد يظهر في بنية يتقدم فيها الفاعل على الفعل:

(45) زعم أن الرجل قد يأتي.

فكل سلسلةٍ تُسوَّغ في سياقها بحسب مُتطلَّبات المصدري، من جهة، والمُوَجِّه من جهةٍ أخرى.

9. النفي

أدوات النفي الرؤوس في العربيّة من أنواع مُختلفةٍ. هناك نوع يتصرّف مثل المُوَجِّهات، وهناك نوعٌ آخرُ، محايدٌ. فـ'لن' مُوَجِّه نفي، يدلُّ على المستقبل، وينتقي فـ1، مثل باقي الموجهات. فـ1 هنا منصوب، ويمكن أن ينتقيه مص1[9]:

(46) لن يأتيَ الرجل.

(47) زعم أن لن يأتي الرجل.

وأما 'ما'، فهي رأسٌ محايدٌ، يَرِدُ مع ف1 أو ف2:

(48) ما أتى عمر.

(49) ما عمر أتى.

(9) عن هذه التناوبات، انظر الفاسي (1990، 1993)، وأوحلا (1997)، وجحفة (2006)، من بين آخرين.

هذه الثنائية في رؤوس النفي تُذكّر بثنائية المصدريَّيْن. وهذان يظهران معاً مع 'ما':

(50) زعم أنْ ما أتى عمر.

(51) زعم أنَّ ما عمر أتى.

لنتفحّص بعض خصائص 'ما':

(52) أ. تَرِدُ قبل ف1- ز (كما في (50).

ب. ترد قبل ف2-ز (كما في (51).

ج. ترد قبل فعلٍ مساعدٍ متصرِّفٍ زمنياً في بِنى زمنيّة مُرَكّبَة، وهي لا تظهر متوسطة، كما تفعل 'لا'؛ (انظر (53) و(54)).

د. بخلاف النفي المتصرّف زمنياً مثل 'لم' أو 'لن'، فإن 'ما' لا تتبع أي سور، ولا يمكن أن تكون في حيِّز السور الذي يتبعها:

(53) أ. ما كنت أنوي هذا.

ب. * كنت ما أنوي هذا.

(54) أ. كنت لا أنوي هذا.

ب. * لا كنت أنوي هذا.

فهذه الخصائص تشير إلى أن 'ما' تحتل موقعاً أعلى في البِنية من بعض رؤوس النفي الأخرى، وهي توحي بأن 'ما' ينتقيها مص (مباشرةً)، بخلاف 'لا' (ومشتقاتها) التي يحتمل أن يكون فـ-ص هو الذي ينتقيها (و/ أو ز).

وبصدد التفاعل مع الأسوار، لننظر في التعارضات التالية:

(55) أ. ما أتى كل الرجال.

ب. لم يأت كل الرجال.

التركيبان معاً لهما قراءتان متطابقتان، يكون فيهما حيِّز النفي أعلى من حيِّز السور الكلي. والقراءة هي قراءة جزئيّة (أو غير استغراقيّة) للفاعل الذي يُسَوَّر. وأما القراءة الاستغراقيّة، التي يعلو فيها السور الكلي النفي (أي سو > نفي)، فإنها غير مُمكنةٍ مع 'ما'، ومُمكنةٌ مع 'لم'، كما يبيِّن التعارض التالي:

(56) * كل الرجال ما أتوا.

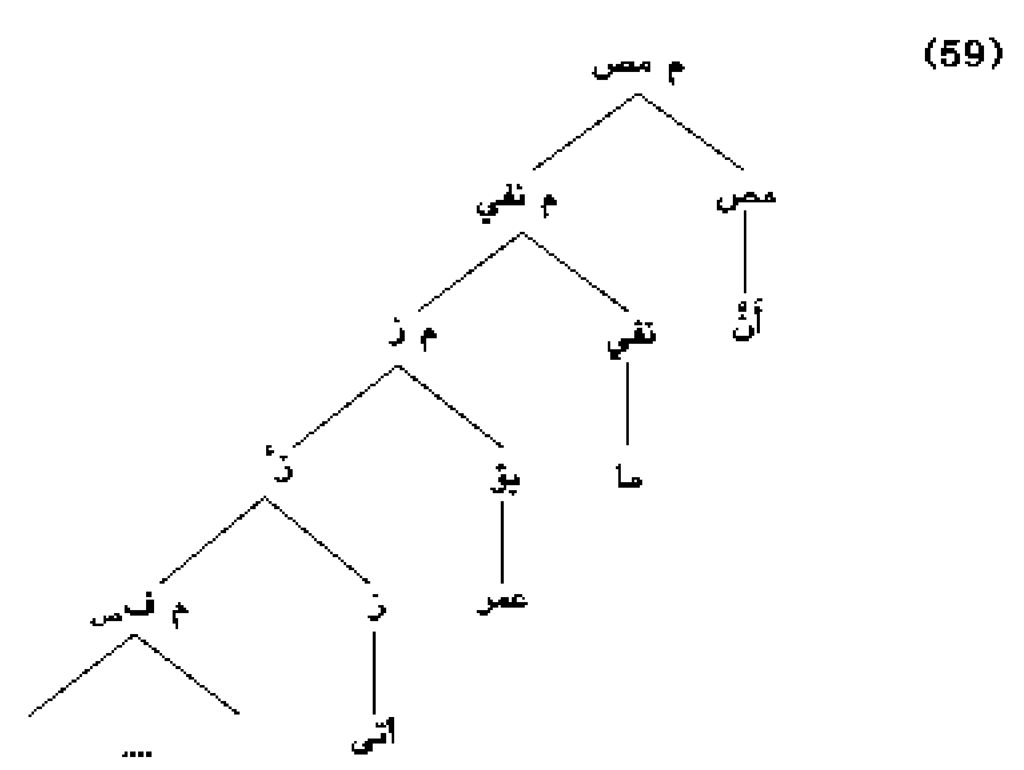
(57) كل الرجال لم يأتوا.

ففي (57)، تتم القراءة الاستغراقيّة بطريقةٍ مباشرةٍ، لأن السور أعلى من النفي في البِنية السطحيّة. ولكن (56) لاحنةٌ. وأما إذا ورد الفاعل التسويري بعد 'ما'، فإن القراءة تظلُّ بعضيّة:

(58) ما كل الرجال أتوا.

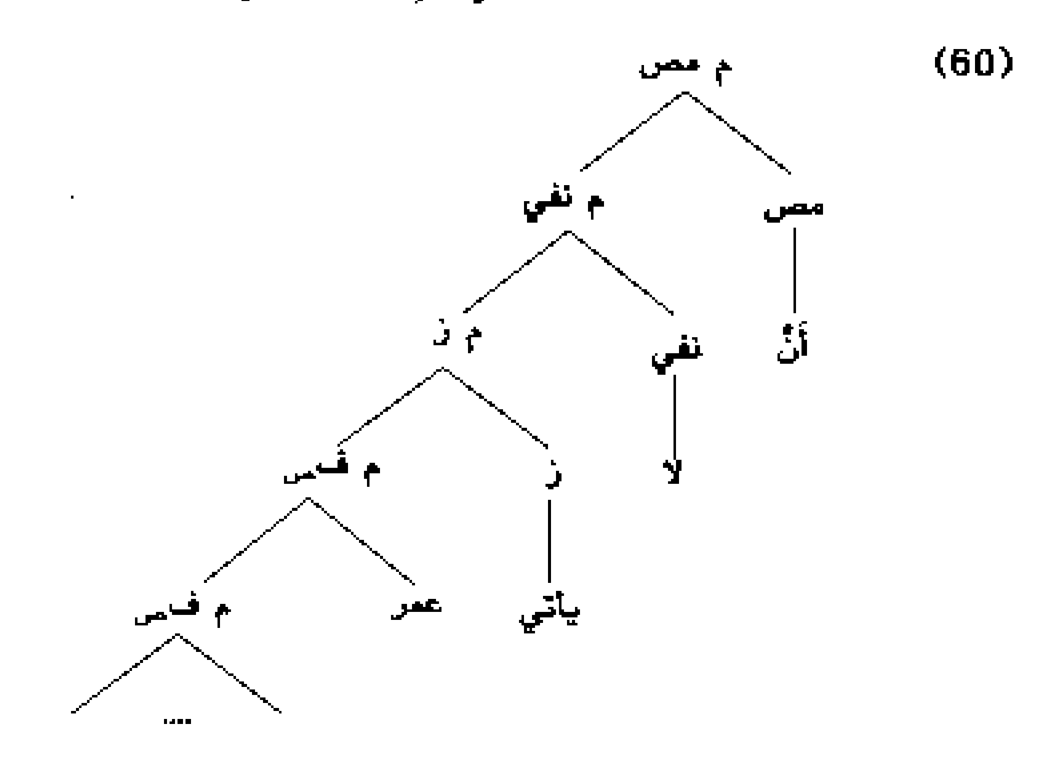
فهذه التباينات في الأحياز والتأويلات تؤكّد أن موقع 'ما' أعلى في البِنية، مقارنة مع 'لا'، أو المُشتقّات منها. فإذا كانت 'ما' أعلى من فاعل الإسناد (أو البؤرة في بعض الحالات)، وبالتالي لا يمكن أن يكون لها مُخصّص، فإن 'ما' لا تتموقعُ في إسقاط ز، بل هي أعلى منه، وإن كانت أسفل من مص. وهذا التوزيع مُمَثَّلٌ له في (59):

(59)



وبالمقارنة، فإن 'لا' تكون أسفل في البنية، كما في (60):

(60)



فإذا كان صعود السور محصوراً في المُركَّب الزمني (كما تُوردُ ذلك الأدبيّات؛ انظر مثلاً فوكس (Fox (2002)، وكانت 'ما' في أسفلِ جزءٍ في المُركَّب المصدري، فإن السور الكلي لا يمكن أن يصعد فوق 'ما'؛ ومن هنا لحن (56)، أو ما يقابلها في تأويل (58). ويمكن رصد هذه الفروق بالنظر إلى سمة الإسناد، والخصائص الانتقائيّة لكلِّ أداةِ نفيٍ:

(61) أ. 'ما': [± سن].

ب. 'لا': [−سن].

10. التقاطع الضعيف ونفي المكوِّنات

أستعملُ ما يُدعى بالتقاطع الضعيف weak crossover لمعرفة هل الضمير العائد في موقع موضوعٍ أو موقع غير موضوعٍ. فالأول يتلافى خرق قيد التقاطع الضعيف بينما الثاني يؤدِّي إلى خرقه. والزوجان التركيبيّان المقصودان هما الآتيان[10]:

(62) ؟؟ من تحب أمه؟

(10) انظر مياگوا (2005) عن استعمالٍ جديدٍ لهذا القيد، وكذلك المراجع المذكورة هناك.

(63) من يبدو لأمه ذكياً؟

في (63)، يقفز المُركّب الاستفهامي فوق موقع الضمير العائد في عملية نقلٍ تتمُّ عبر سلسلةٍ موضوعةٍ، حيث ينتقل من موضع فاعل الصفة إلى موضع فاعل الفعل 'يبدو'، وبذلك يتلافى خرق التقاطع الضعيف. ولكن هذا لا يحدث في (62). فإذا كان هذا الرائز هادفاً، فيمكن توظيفه لتعيين الموقع الفاعلي من غيره، وكذلك تمييز المواقع الموضوعة والمواقع غير الموضوعة، في المجال الذي تتحكم فيه 'ما' مُكَوّنِيّاً. وتؤكّد المعطيات بالفعل ما هو مُتوقَّع. قارن بين نحوية (64) و(65):

(64) ؟؟ ما أحداً تحب أُمُّه.

(65) ما أحدٌ يبدو لأمه ذكياً.

الفرق في نحوية التركيبَيْن يُشير إلى أن المُكوّنَ السابق للفعل فاعلٌ موضوعٌ في (65)، وهو بؤرةٌ غير موضوعٍ في (64). و'ما' أعلى من المُركّب الزمني في الجملة. فحين تُستعمل 'ما' كَنفيٍ لمُكوّنٍ (أو لعُنصرٍ قُطبيٍّ polarity item مثل 'أحد' في المثال تحته)، فإنها تظهر مع ف1 أو ف2، بحسب ما هو مُتضَمَّن. ففي (66)، نجد المُركّب الاسمي القطبي مُبأراً، وليس الأمر كذلك في (67):

(66) ما أحد جاء.

(67) ما جاء أحد.

ومن جهةٍ أخرى، فإن 'لا' حين تُستعمل في نفي المُكَوّن constituent negation تُضطرُّ الاسمَ النَّكِرَةَ إلى الانتقال إلى ما قبل الفعل، بخلاف ما يحدث مع ما:

(68) لا رجلَ جاء.

(69) *جاء لا رجلَ.

ومن الواضح أن هذه التوزيعات لا تجد تحليلاً لها إذا افترضنا أن 'ما' محصورةٌ في البِنى التي توجد فيها بؤرةٌ، بينما 'لا' ليست كذلك. ويبدو أن التحليل الصحيح يرتكز على وضع النفي بالنسبة للإسناد (م س)، بينما 'لا' في المُركّب الزمني، ويتحكم فيها ز مُكَوّنيّاً. فالمُكَوّنُ البؤرة ممكنٌ مع كل منهما، ولكن موقعه مختلف، بحسب موقع النفي الرأس.

11. مواقع الظروف والمجاورة

مواقع الظروف تُستعمل لروز موقع الفعل والفاعل. وتظهر الظروف مُرتَّبةً في مواقع مختلفة، بحسب كونها ظروفاً-إطاراً frame adverbs، أو مُوَجَّهَةً للمُتكلِّم speaker-oriented، أو للفاعل subject-oriented، أو أنها للكيف manner، إلخ. وتُمثِّل التراكيب التالية جزئيّاً لهذا الترتيب[11]:

(70) طبعاً، أكل الرجل عمداً التفاحة تماماً.

(71) صراحةً الآن، ربما انتهى كل شيء.

وما هو مثيرٌ في هذا الصدد هو موقعة الظروف المُوَجَّهَةِ للفاعل. فالظرف عمداً يمكن أن يتموقع قبل أو بعد ف2، ولكنه لا يكون بعد مص، على الخصوص.

(72) الرجل أكل عمداً التفاحة تماماً.

(73) ظننتُ أن الرجل عمداً أكل التفاحة.

(74) * ظننتُ أن عمداً الرجل أكل التفاحة.

ومن جهةٍ أخرى، فإن هذا الظرف يمكن أن يَرِدَ بعد الفاعل في مُركَّب زمني مُدمَج، وقبل الفاعل في مُركَّب زمني غير مُدمَج:

(75) سرَّني أن يأكل الرجل عمداً التفاحة تماماً.

(76) عمداً يأكل الرجل التفاحة.

لكن المهم أن هذا الظرف لا يمكن أن يتوسط بين ف1 والفاعل، ولا بين مص1 وف1:

(77) سرَّني أن يأكل الرجل عمداً التفاحة.

(78) * سرَّني أنْ عمداً يأكل الرجل التفاحة.

فهذه الأحكام تشير إلى وجود قيد مُجاوَرَةٍ بين مص2 وفاعل ف2، من جهةٍ، ومجاوَرَةٍ أكثر تعقيداً بين مص1 وف1 والفاعل (وكذلك كل الرؤوس الوسيطة من

(11) في وصف الظروف العربية، انظر: الفاسي (1998)، والوحيدي (1997).

مُوَجّهٍ ونفي، إلخ). هذه المُجاوَرَة المحليّة بين مص2 والفاعل تختلف عن المجاوَرَة التي تبدو على مسافةٍ بعيدةٍ بين مص1 وف1. وفي كل الأحوال، تقيِّد المُجاوَرَة نوعَي التطابق (أو عمليّة طابق على الأصح) الوارد في كلّ من المُركَّب المصدري1 والمُركّب المصدري2. وهذا الاختيار يصفه التعميم التالي:

(79) مص أو السلسلة التي يرأسها مص يجب أن يكونا مُجاوِرَيْن للإعراب الذي يحمله مص.

والمُجاوَرَة تنطبق على الإعراب الاسمي والإعراب الزمني معاً.

12. بِنى الأمر

خلافاً لِما يحدث في بعض اللغات مثل الإنكليزيّة التي يكون فيها الفعل عارياً أو غير مُتصرِّف، فإن أفعال الأمر في العربيّة تكون مُتصرِّفة. وتصرُّفها في العدد والجنس دون الشخص:

(80) أ. أُكْتُبَا.

ب. أُكْتُبْنَ.

صورة الفعل ليست فيها شخص، وهو يكون سابقةً في الفعل الحاضر، كما أن آخر الفعل مجزوم، مما يعني أنه مُقيَّدٌ بوجهٍ خاصٍ.

وقد يدخل المصدري على الفعل الأمر، كما في التركيب التالي:

(81) ناداهن أَنِ اكْتُبْنَ.

وحين يدخل النفي على الأمر، وهو ما يُسمّى بالنهي في النحو التقليدي، فإن الفعل لابُدّ أن يتصرَّف في الشخص:

(82) لا تكتبن.

ولا تدخل إلا 'لا' في هذا التركيب، وهو مُحرّم على 'ما'. هذه التوزيعات يمكن رصدها كما يلي: لنفترض أن الشخص في الأمر المُثبَت (غير المنفي) يوجد في مص. في الأمر، يكون المصدري من نوع مص1، وهو مُسْنِدٌ لضربٍ من الإعراب الزمني للفعل، إذا كان الفعل يحمل وجهاً. وبما أن الشخص في المصدري ليس جليّاً، والفعل عارٍ منه، فإن الفعل مضطر إلى الانتقال إلى مص1، للالتصاق

بالشخص (الفارغ) هناك. وأما في (81)، فالمصدري مُحقَّق، وقد انتقل الفعل إلى المصدري لتلقّي الشخص كذلك. وأما النفي في (82)، فيمنع الأمر من الانتقال إلى مص1. وعليه، لابُدَّ من تحقيق كل السمات في ف1، بما فيها الشخص. لاحِظ أن مص2 لا يَرِدُ مع الأمر. ومَرَدُّ ذلك إلى طبيعة الأمر الإنجازيّة دون شك، التي تتنافى والمصدري الإثباتي مص2.

13. خاتمة

لقد قمتُ برصد ثُنائيّاتٍ متعدّدةٍ في نحو العربيّة، وبيّنتُ أن مَرَدَّها إلى الخصائص الانتقائيّة للمصدريّات أو للرؤوس المُضارِعة لخصائص المصدريّات التي ترأس سلاسل الرؤوس. ورغم أن المُعطيات الوصفيّة تبدو أغنى مما قد يتبادر إلى الذهن، حين ننظر إلى العدد المحدود للرحائل، المُحدّدة بالضبط في رحيلتَيْن، فإننا استطعنا أن نُجَمِّع التباينات حول هذه الثنائية. وعليه، فإن تحليلنا، إذا ما صحَّ، يُقدّم دعماً لنظريّة الرحائل التي قدّمها شومسكي لمعالجة حوسبة الجملة، وخاصّةً افتراضه أن المُركّب المصدري، وليس المُركّب الزمني، هو الرحيلة العليا اللائقة في النظام الجُملي، إلى جانب المُركّب الفعلي (الصغير) الذي يُمثّل الرحيلة الدنيا.

خاتمــة

مَثّلَ هذا المؤلّف فرصةً جديدةً لاستكناه خصائص اللغة العربيّة في عددٍ من الأبواب والقضايا التي لم تعالجها اللسانيّات العربيّة من قبلُ بصفةٍ شاملةٍ ونسقيّةٍ، ولم تُعطِ الوصفَ والتحليل حقّهما من التنقيب. يتعلّق الأمر أولاً بهندسة المُركّب الاسمي، باعتبار سماته وذرّاته، وكذلك بالحَدَث (المصدر)، وبالفعل. وقد أقمنا نظاماً شاملاً للسمات من شأنه أن يعالج المعاني والتراكيب والخصائص المُعْجَمِيّة للتشجيرات المُتاحة.

وقد فصّلنا القول في الفصل الأول في ذرّات الأسماء وتأليفاتها، وأنواع الجُموع، والأجناس، والأنواع، وبيّنّا خصائص جُموعها، وفرّقنا بين النعوت والرؤوس من الجُموع، وبين الجُموع المُعْجَمِيّة والتركيبيّة. وفي الفصل الثاني، حلّلنا الجنسيّة، والتعريف والتنكير، وخصائص الأسماء العارية في العربيّة (مقارنةً مع اللغات الجرمانيّة والرومانيّة)، وكذلك خصائص الأعلام. وفي الفصل الثالث، تفحّصنا تمظهُرات الجمع في الأفعال، وضروبه، ودقّقنا خصائص المكائسيّة التركيبيّة والدلاليّة. وفي الفصل الرابع، عدنا إلى عناصر التوازي بين الكل والجزء في الأشياء والأحداث، ووازينا بين طبقات الأسماء والأفعال الأربعة. وفي الفصل الخامس، بحثنا في خصائص الضمائر الصامتة، وخاصّةً خصائص الشخص فيها، وكذلك خصائص البناء. وتطرّقنا إلى خصائص المبهمات الحشويّة في اللغات ذات الفاعل الضميري الفارغ. وفي الفصل السادس، عمدنا إلى دعم تمثُّل المصدري على أساس أنه الرحيلة العليا في الجملة، وقمنا بإعادة تحليل عددٍ من القضايا في التطابق والتسوير والنفي والاستفهام والظروف، إلخ.

وفي كل هذا، توخّينا أن تكون تحاليلنا دقيقةً وواضحةً، وأن تتماشى كثيرٌ منها مع توجُّهات البرنامج الأدنى. وقد حدّدنا الاستكشافيّة منهجاً لرَوز النتائج التي تنتج عن التطبيق، أو إثارة الإشكالات في اللغة العربيّة، بحيث تكون هذه التطبيقات والأنشطة التحليليّة مُسوّغةً فقط إذا أسفرت عن نتائج مثمرةٍ تُمكّن من

الدفع باللغة العربيّة إلى وصفٍ وتمثُّلٍ أفضلَيْن، وكذلك بالنظريّة إلى دمجٍ لمُميِّزاتٍ تجريبيّةٍ جديدةٍ.

وفي هذا البرنامج الاستكشافي الشامل للبحث في اللغة العربيّة، واللغات بصفة أعمّ، لابُدَّ من إقامة التواصل والتعاون بين اللسانيّين العرب بغية نشر ثقافةٍ لسانيّةٍ مُواكِبةٍ تنقصنا في عددٍ من المواضيع التي أصبحت متداولةً. ولابُدَّ من تجسيرٍ مفاهيميٍّ ومرجعيٍّ ومصطلحيٍّ يُمكِّن المُعَرِّب والعربي من ألا يظلَّ غريباً عن تكوينٍ أصبح هو الحدُّ الأدنى في الاختصاص. فمتى نتلافى الأخطاء المنهجيّة التي تؤدّي إلى جَعْلنا غرباء في عالم المعرفة اللسانيّة؟ أو جَعْلنا نُحَمِّل تراثنا تأويلاتٍ لا يحتملها؟ ومتى نُغيِّر برامج تكوين لسانيِّينا ليصبح التخصُّص اللسانيّ بالفعل تخصُّصاً علميًّا؟ ومتى نقيم معاهد أو أقسام اللسانيّات تحوِّل البحث اللسانيّ فعلاً إلى نشاطٍ تحليليٍّ مقارنٍ، يجمع بين التوسيط البَيْنِيّ (بين اللغات واللهجات العربيّة)، والتوسيط المكرولغويّ (الذي يقارن اللغات والأُسر المتباعدة)؟ بل متى نقوم بترصيدٍ تراكميٍّ ونشيطٍ لِما وصل إليه أسلافنا وما وصلنا إليه علماؤنا المحدثون في هذا الموضوع أو ذاك، يُمكِّننا من التحليل الكافي والتقدُّم والتجاوز؟ إن المسافة بعيدةٌ بين ما يُكتب بالعربيّة وما يُكتب بغيرها في علم اللسان وعلم العربيّة. فمتى نُقصِّرها؟

مراجع

- ابن منظور، **لسان العرب المحيط**، تقديم الشيخ عبد الله العلايلي، إعداد وتصنيف يوسف خياط، بيروت، دار لسان العرب.

______. **أسئلة اللغة 2002**، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

- الأستراباذي، رضي الدين، **شرح الكافية**، بيروت، دار الطباعة العلميّة، 1976.

______. **شرح الشافية**، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1975.

- بيلوش، العربي، 2000، **النفي في اللغة العربية**، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.

- توفيق، رحمة، 2004، **المركّب الاسمي ومشكل المنع من الصرف في اللغة العربية**، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.

- جحفة، عبد المجيد، 1998، عن التباس "كل" في اللغة العربية، **أبحاث لسانية** 3,2، 1-29، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

______. 2006، **دلالة الزمن في العربيّة، دراسة النسق الزمني للأفعال**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء.

- حسن، عباس، **النحو الوافي**، القاهرة، دار المعارف، 1971.

- حفيظ، محمد، 2005، **الضمائر في اللغة العربيّة**، بحث لنيل الدكتوراه في اللسانيّات، كلية الآداب بالرباط.

______ **حماية اللغة 2003**، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

- حمائز، حسن، 1992، **خصائص صيغة "افتعل" النحوية والمعجمية**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم اللغة العام، كلية الآداب بالرباط.

- الخطيب أحمد شفيق 2004، التنمية ومجتمع المعرفة واللغة القومية، **ورشة النهوض باللغة العربيّة**، بيروت، برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

- الرحالي، محمد، 2001، **الإعراب وبنية الجملة في اللغة العربية**. بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط.

- رشدي، راشد، 1997، **موسوعة تاريخ العلوم العربيّة**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة ومؤسسة عبد الحميد شومان.

- زحلان، أنطوان، 1999، **العرب وتحديات العلم والتقانة، تقدُّم من دون تغيير**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربيّة.

- السعيدي، الحسن، **المقولات الوظيفية في الجملة العربية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس-سايس.

- السلامي، فاطمة، 2001، **خصائص المُلحقات في اللغة العربية**، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب**، تحقيق عبد السلام بن هارون، بيروت، دار الكتب العلميّة، 1983.

- شفيق، إلهام، 2000، **جمع التكسير في اللغة العربية**، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.

- الشكيري، محمد، 1984، **بنية الفعل الوظيفيّة والاشتقاقية في العربية**، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في علم اللغة العام، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.

- عاشور، المنصف، 1999، **ظاهرة الاسم في التفكير النحوي**، تونس، منّوبة: كلية الآداب.

- العروي، عبد اللّه، كليطو، عبد الفتاح، الفاسي، عبد القادر، والجابري، محمد عابد، 1981، **المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

  ـــــــ **العلوم والتقانة في الوطن العربي، الواقع والتطلعات** 2003، تونس، المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم.

- عمر، أحمد مختار 1997، المُعْجَم العربي الحَدِيث والخروج من الدائرة المغلقة، **مجلة كلية دار العلوم** 21، القاهرة.

- العمري، نادية، 1996، بعض مظاهر الانعكاس التركيبي في اللغة العربيّة، **أبحاث لسانية** 1. منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، الرباط.

  ـــــــ. 2008، **تركيب الصفات في اللغة العربيّة**، دار توبقال للنشر.

- غاليم، محمد، 1997، **المعنى والتوافق**، بحث لنيل دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط.

- الفاسي الفهري، عبد القادر، 1984، ملاحظات حول الكتابة اللسانيّة، **تكامل المعرفة**، ص9-25.

______. (1985)، **اللسانيات واللغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

______. (1986)، عن أساسيات الخطاب العلمي والخطاب اللسانيّ، **المنهجية في الآداب والعلوم الإنسانية**، ص43-63.

______. (1986)، **المُعْجَم العربي، نماذج تحليلية جديدة**، الدارالبيضاء، دار توبقال للنشر.

______. (1987)، إشراف، **تقدم اللسانيات في الأقطار العربيّة**، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

______. (1990)، **البناء الموازي: نظريّة في بناء الكلمة وبناء الجملة**، الدارالبيضاء، دار توبقال للنشر.

______. (1996)، عربيّة النمو والمُعْجَم الذهني، **أبحاث لسانية 1**، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

______. (1997)، **المُعْجَمة والتوسيط**، بيروت، المركز الثقافي العربي.

______. (1998)، **المقارنة والتخطيط في البحث اللسانيّ العربي**، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر.

______. (1999)، عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي، ضمن وقائع **المُركَّبات الاسمية والحَدَّيّة في اللسانيّات المقارنة**، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيّات بالمغرب.

______. (2001)، اللغة والاقتصاد والروحية، **نشرة التعريب 11**، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

______. (2002)، **إنشاء قاعدة مُعْجَمِية عربيّة مولدة: المُعْجَم العربي المولد**، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

______. (2003)، **اللغة والبيئة**، الرباط، منشورات الزمن.

______. (2004 أ)، **دعم اللغة العربية تعزيزاً للهوية القومية والتنمية المجتمعية**، تقارير ووثائق رقم 6، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

______. (2004 ب)، **حصيلة عمل لغوية 1999-2004**، اللجنة الخاصة للتربية والتكوين، الرباط.

______. (2004 ج)، **المُعْجَم العربي العصري وإشكالاته**، ورشة **المُعْجَم العربي العصري**، تنظيم معهد الدراسات والأبحاث للتعريب، دجنبر 2004.

______. (2005)، الترجمة، اللغة، والتثاقف، **الملتقى العربي الأول للترجمة**، بيروت، مؤسسة الفكر العربي.

- الفاسي الفهري، عبد القادر ونادية العمري، 2005، **الكل والجزء في الأشياء والأحداث**، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- الفيروزابادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، 1935، **القاموس المحيط**، القاهرة، المكتبة التجارية.
- القاسمي، علي، 2001، **مُعْجَم الاستشهادات**، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.

______. **لسانيات وسيميائيات** 1976، منشورات كلية الآداب بالرباط.

______. **لغة الحق والقانون** 2003، إشراف الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

______. مجمع اللغة العربيّة 1960-1961، **المُعْجَم الوسيط**، القاهرة.

- المرابياتي، محمد، 2002، أثر اللغة العلميّة والتكنولوجيّة في النمو الاقتصادي العربي، **أسئلة اللغة**، الرباط، منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.

______. **مكانة اللغة العربيّة بين اللغات العالمية** 2001، الجزائر، منشورات المجلس الأعلى للغة العربيّة.

- الملاخ، امحمد، 2009، **الزمن في اللغة العربية**، الجزائر، منشورات الاختلاف.
- الوحيدي، محمد، 2000، الظروف في اللغة العربيّة، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- اليحياوي، فاطمة، 2002، **التعريف والتنكير في اسم الجنس**، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.
- اليمني، عائشة، 2005، **قضايا وإشكالات في ظاهرة التسوير: السور الكلي نموذجاً**، بحث لنيل الدكتوراه، كلية الآداب بالرباط.

References

- Abbott, B. Proper names and Language. In G. N. Carlson & F. J. Pelletier eds. *Reference and Quantification. The Partee Effect*. Stanford: CSLI.
- Abney, S. 1987. *The English noun phrase in its sentential aspect*. Ph.D. MIT.
- Abraham, W. & E. Leiss 2006. Personal and Impersonal Passives. *Transactions of the Philological Society* 104.2, 259-296.
- Abush, D. 1997. Sequence of Tense and Temporal de re. *Linguistics & Philosophy* 20, 1-50. Academic Press.
- Acquaviva, P. 2008. *Lexical Plurals*. Oxford: Oxford University Press.
- Adger, D., S. Pintzuk, B. Plunkett & G. Tsoulas eds. 1998. *Specifiers*. Oxford: Oxford University Press.
- Aikhenvald, A. 2001. *Classifiers: A typology of noun categorization devices*. Oxford: Oxford University Press.
- Akkal, A. 1995. How SVO is SVO in Standard Arabic? In Fassi Fehri, A. ed. *Les langues au Maroc*. Rabat: Publications of the Faculty of Letters.
- Alexiadou, A. & E. Agnostopoulo. 1998. Parametrizing AGR. *Natural Language and Linguistic Theory* 16, 491-539.
- Alexopoulo, T., E. Doron, & C. Heycock. 2004. Broad Subjects and Clitic Left Dislocation. In D. Adger et als. *Peripheries*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Aoun, J., E. Benmamoun, & D. Sportiche. 1994. Agreement, Word Order, and conjunction in some varieties of Arabic. *Linguistic Inquiry* 25.2:195-220.
- Ayoub, G. 1981. Structure de la phrase en arabe. *Analyses/Théorie*. Paris-VIII. Vincennes.
- Bach, E. 1986. The algebra of events. *Linguistics and Philosophy* 9, 5-16.
- Bahloul, M. 2007. Agreement. In Versteegh, Kees ed. *Encyclopedia of Arabic Languages and Linguistics (= EALL)*, Vol.1.
- Baker, M. 1988. *Incorporation*. Chicago: The University of Chicago Press.

  ——. 2008. *Agreement and Concord*, Cambridge: Cambridge University Press.
- Baker, M., K. Johnson & I. Roberts, 1989. Passive Arguments Raised. *Linguistic Inquiry* 20.2, 219-251.

  — -. 1980. *Aspects of Clause Structure in Arabic*. Bloomington: Indiana University Linguistics Club.
- Barbosa, P. 1995. *Null Subjects*. PH.D. Univ. of Mass: Amherst.
- Barner, D. & J. Shnedeker 2005. Quantity judgments and individuation: evidence that mass nouns count. *Cognition* 97, 41-66.
- Beck, S. 2001. Reciprocals are Definite. *Natural Language Semantics* 9.1: 1-69.
- Beeston, A.F.L. 1981. Languages of Pre-Islamic Arabia. *Arabica* 28, 181-6.
- Belnap, K. & O. Shabaneh. 1992. Variable agreement and non-human plurals. In E. Broselow, E. Mushira & J. McCarthy eds. *Perspectives on Arabic Linguistics IV*, 245-262. Amsterdam: John Benjamins.
- Benmamoun, E. 1998. Spec-Head Agreement and Overt Case in Arabic. In D. Adger, S. Pintzuk, B. Plunkett & G. Tsoulas eds, 110-125.

  ——. 2000a. Agreement asymmetries and the PF interface. *Research in Afroasiatic Grammar 4*. J. Lecarme et al. eds. Amsterdam: John Benjamins.

- ----. 2000b. *The feature structure of functional categories*. Oxford: OUP.
- Benveniste, E. 1966. *Problèmes de linguistique générale*. Paris: Gallimard.
- Bergsträsser, G. 1923/1983. *Introduction to the Semitic Languages*. tr. P. T. Daniels. Winola Lake: Eisenbrauns.
- Bernstein, J. 2005. English *th*-forms. Ms. William Patterson University.
- Bianchi, V. 2003. On Finiteness as logophoric anchoring. In J. Guéron & L Tasmovski eds. *Temps et point de vue/Tense and Point of View*. Université Paris X-Nanterre, 213-246.

  ——. 2006. Number agreement and event pluralization. In M. Frascarelli ed. *Phases of interpretation*, 213-235. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Blevins, J. P. 2003. Passives and impersonals. *Journal of Linguistics* 39, 473-520.
- Borer, H. 1989. Anaphoric AGR. In O. Jaeggli & K. Safir eds. *The Null Subject Parameter*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers, 69-109.

  ——. 2005. *Structuring Sense. In Name Only*. New York: Oxford University Press.
- Boskovic, Z. & H. Lasnik. 2007. *Minimalist Syntax. The Essential Readings*. Oxford: Blackwell.
- Bowers, J. 2003. The syntax of predication. *Linguistic Inquiry* 24, 183-224.
- Brame, M. 1970. *Arabic Phonology*. MIT Ph.D, Cambridge, Mass.
- Bresnan, J. 2001. Exlaining Morphosyntactic Competition. In M. Baltin & C. Collins eds. *The Handbook of Contemporary Syntactic Theory*. 11 - 44. Oxford: Blackwell.
- Brockelmann, K. 1910. *Précis de linguistique sémitique*. tr. W. Marçais & M. Cohen. Paris: Geuthner.

  ——. 1913/1961. *Grundriss der vergleichenden Grammatick der semitischen Sprachen*. Hildesheim: Georg Olms.
- Bunt, H.C. 1985. *Mass Terms and model-theoretic Semantics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Burge, T. 1973. Reference and Proper Names. *Linguistics & Philosophy* 70.425-439.
- Büring, Daniel. 2007. Pronouns. ms. UCLA.
- Cabredo Hofherr, P. 1999. Two German impersonal passives and expletive pro. *Catalan Working Papers in Linguistics* 7, 47-57.

  . 2006. 'Arbitrary' pro and the theory of pro-drop. In P. Ackema, M. Schoorlemmer, & F. Weerman eds. *Agreement and arguments*. Oxford: Oxford University Press, 230-258.
- Cardinaletti, A. & M. Starke. 1999. The typology of structural deficiency: A case study of three classes of pronouns. In H. van Riemsdijk ed. *Clitic and other functional categories in Eupopean Languages*. Berlin: Mouton de Gruyter, 145-233.
- Carlson, G. & F. J. Pelletier eds. 1995. *The Generic Book*. Chicago: Univ. of Chicago Press.
- Carlson, G. 1977a. *Reference to Kinds in English*. Ph.D diss. Univ. of Mass at Amherst.

  ——. 1977b. A Unified Analysis of English Bare Plural. *Linguistics & Philosophy* 1, 413-58.

  ——. 1991. Kinds. In von Stechow, A & D. Wunderlich. *Semantik. An International Handbook of Contemporary Research*. Berlin: Walter de Gruyter, 370-398.

  ----. 2005 Agree and EPP in Bantu. *Natural Language and Linguistic Theory* 23.3, 219-279.

- Caudal, P. 1999. Achievements vs. accomplishments. *TALN*. Cargèse.
- Cecchetto, C. 2004. Locality Conditions of QR. *Natural Language Semantics*. 12.3.
- Cheng, C.Y. 1973. Comment's on Moravcsik's paper. In J. Hintikka et al. eds. *Approaches to natural language*. Dordrecht: Reidel.
- Cheng, L. & R. Sybesma 1999. Bare and not-so-bare Nouns and the structure of NP. *Linguistic Inquiry* 30, 509-542.
- Chierchia, G. 1998. Reference to kinds across languages. *Natural Language Semantics* 6, 339-405.

——. 1998b. Plurality of Mass Nouns and the Notion of 'Semantic Parameter'. In S. Rothstein ed. *Events and Grammar*, 53-103. Dordrecht: Kluwer.

——. 2005. Definites, Locality, and Intentional Identity. In G. N. Carlson & F. J. Pelletier eds. *Reference and Quantification. The Partee Effect*. Stanford: CSLI, 143-177.

- Chomsky, Noam, 1975. *The Logical Structure of Linguistic Theory*. New York: Plenum Press.

——. 1981. *Lectures on Government and Binding*. Dordrecht: Foris.

——. 1982. *Some concepts and consequences of a theory of government and binding*. Cambridge MA: The MIT Press.

— . 1995. *The Minimalist Program*. Cambridge Mass: The MIT Press.

——. 2000. Minimalist Inquiries: The Framework. In H. Lasnik et al. eds. *Step by Step: Essays on Minimalist Syntax in honor of Howard Lasnik*. Cambridge, MA: The MIT Press, 89-156.

——. 2001. Derivation by Phase. In M. Kenstowicz ed. *Ken Hale: a Life in Language*. Cambridge, Mass: The MIT Press.

——. 2004. Beyond Explanatory Adequacy. In A. Belletti ed. *Structures and Beyond. The Cartography of Syntactic Structure*. Vol. 3. Oxford: OUP.

· —. 2005. Phases. Ms. MIT.

——. 2008. On Phases. In R. Freidin, C. Otero, & M.L. Zubizaretta eds. *Foundational Issues in Linguistic Theory*. Cambridge, Mass: The MIT Press, 133-166.

- Cinque, G. 1999. *Adverbs and functional heads*. Oxford: Oxford University Press.

——. 2002. *Functional Heads in DP and IP. The Cartography of Syntactic Structure*. Vol. 1. Oxford: OUP.

——. G. 2003. Greenberg's universal 20 and the Semitic DP. In L.-O. Delsing et al. eds. *Grammatik i fokus/Grammar in Focus. Festschrift for Christer Platzack*. Vol. II. Lund: Wallin & Dalholm, 243-251.

——. 2006. The dual source of adjectives and phrasal movement in the Romance DP. Ms. University of Venice.

- Collins, C. 2005. A Smuggling Approach to Passives. *Syntax* 8.2, 81-120.
- Corbett, G. 2000. *Number*. Cambridge: Cambridge Univ. Press.
- Crisma, P. 1999. Nominals without the article in Germanic languages. *Rivista di Grammatica Generativa* 24, 105-125.
- Cysouw, M. 2003. *The Paradigmatic Structure of Person Marking*. Oxford: Oxford University Press.
- D'Alessandro, Roberta, 2004. *Impersonal si constructions: Agreement and Interpretation*. Ph.D. Univ. of Suttgart.

- Dayal, V. 1992. The Singular-Plural Distinction in Hindi generics. *SALT II*, 39-58.
——. 2004. Number marking and (In)definiteness in Kind Terms. *Linguistics and Philosophy* 27, 393-450.
- Déchaine, R.M. & M. Wiltschko. 2002. Decomposing pronouns. *Linguistic Inquiry* 33, 409-442.
- Diesing, M. 1992. *Indefinites.* Cambridge MA: The MIT Press.
- Dimitriadis, A. 2008. Irreducible symmetry in reciprocal constructions. In K. Ekkehard & V. Gast eds. *Reciprocals and Reflexives. Theoretical and Typological Explorations.* 375-409. Berlin: Mouton de Gruyter.
- Dobrovie-Sorin, C. & B. Laka. 1996. Generic bare NPs. Ms. Univ. of Paris VII and Univ. of Strasbourg.
—. 2002. Adverbs of Quantification and Genericity: From DPs to NPs. Ms. Univ.of Paris VII.
- Doetjes, J. 2008. Counting and degree modification. *Recherches linguistiques de Vincennes* 37.
- Dowty D. 1991. Thematic proto-roles and argument selection. *Language*, 289-296.
- Egerland, V. 2003. Impersonal pronouns in Scandinavian and Romance. *Working papers in Scandinavian syntax* 71, 75-102. Department of Scandinavian languages, Lund University.
- Eid, Mushira, 2008. Pro Drop. In Versteegh, Kees et al eds. *EALL*, Vol. 3, 705-713. Leiden: Brill.
- Emonds, J. 1978. The verbal Complex V'-V in French. *Linguistic Inquiry* 9.2.
- Enç, M. 1987. Anchoring Conditions for Tense. *Linguistic Inquiry* 18, 633-657.
- Engdhal, E., 2006. Semantic and syntactic patterns in Swedish passives. In B. Lyngfelt & T. Solstad eds. *Demoting the agent*. Amsterdam: John Benjamins, 21-45.
- Espinal, T. M. & L. McNally. 2007. Bare singular nominals and incorporating verbs. Ms. UAB & UPF.
- Faller, Martina. 2007. The ingredients of Reciprocity in Cuzco Quechua. *Journal of Semantics* 24, 255-288
- Fassi Fehri, A. 1981. *Complémentation et anaphore en arabe moderne. Une approche lexicale fonctionnelle.* Thèse de Doctorat d'Etat. Paris-Sorbonne.
——. 1984-1988. Agreement, Binding and Coherence. In M. Barlow & C. Ferguson eds. *Natural Approaches to Agreement Phenomena*. Stanford: CSLI.
——. 1988b. Arabic passives as aspectual predicates. Ms. MIT.
——. 1988c. On pleonastics in Arabic. In J. Pleines ed. *La linguistique au Maghreb.* Rabat: Oukad Publishers, 15-35.
——. 1990. Elaboration d'un dictionnaire linéaire de l'arabe. Ministère de la Culture. Rabat.
——. 1992. Stratégies de légitimation et typologie. *Recherches Linguistiques* 21. Publications of Paris VIII.
——. 1993. *Issues in the structure of Arabic clauses and words.* Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
——. 1996. Nominality, VS/SV Alternations, and Generalized Checking. *Linguistic Research* 1.1. Rabat: IERA Publications.
——. 1996-2000 Distributing Features and Affixes in Arabic Subject Verb

Agreement Paradigms. In J. Lecarme et al. eds. *Research in Afroasiatic Grammar 4*. Amsterdam: John Benjamins.

—— . 1997. Arabic adverbs: A Preliminary Investigation. *Linguistic Research* 2.1. Rabat: IERA Publications.

——. 1998/2000a. Typological ingredients of Mediteranean adjectives. *Languages in the Mediteranean Area*. Milano: Franco Angeli.

——. 1999. Arabic modifying adjectives and DP structures. *Studia Linguistica* 53.2.

——. 2000. Transitivity as Plural Number. *Linguistic Research* 5.1. Rabat: IERA Publications.

——. 2002. Preliminary Notes on Genericity and Arabic Bare NPs. *IERA Reports and Documents* 5. Rabat.

——. 2003a. Verbal Plurality, Transitivity, and Causativity. In J. Lecarme et al. eds. *Research in Afroasiatic Grammar 5*, 131-185. Amsterdam: John Benjamins.

——. 2003b. Nominal Classes and Parameters across Interfaces and Levels, with a particular reference to Arabic. *Linguistic Research* 8.2. Rabat: IERA Publications.

—— . 2003c. Arabic perfect and temporal adverbs. In A. Alexiadou, M. Rathert & A. von Stechow eds. *Perfect Explorations*. Berlin: De Gruyter.

——. 2004. Nominal classes, reference, and functional parameters, with particular reference to Arabic. *Linguistic Variation Yearbook* 4. Amsterdam: John Benjamins.

——. 2005a. Verbal and Nominal Parallelisms. *Documents & Reports* 8. Rabat: IERA Publications.

——. 2005b. The Arabic case for a CP phase. Ms. MIT.

——. 2006a. Marking indefinites and proper names. Paper presented at WECOL 6. San Fresno State Univ.

——. 2006b. Bare, generic, mass, and referential Arabic DPs. In S. Karimi, V. Samian & W. Wilkins eds. *Phrasal and Clausal Architecture*. In Honor of *Joseph Emonds*. Amsterdam: J. Benjamins.

——. 2007. Finite time inflection and double access construal. Invited talk Univ. of Newcastle, and NACAL 36.

——. 2008. Arabic silent pronouns, person, and voice, to appear in *Brill Afroasiatic Languages and Linguistics* 1.

—— . 2009. How plural can verbs be? To appear in Patricia Cabredo-Hofherr & Brenda Laca eds. *Nominal and Verbal Pluralities*. Berlin: Mouton de Gruyter.

- Fassi Fehri, A. & M.T. Vinet. 2007. Number and Classifier distributions in Arabic and Chinese. In A. Zaenen et al. eds. *Architectures, Rules, and Preferences, Variations on Themes by Joan Bresnan*, 163-197. CSLI Publications.

——. 2008 Verbal and nominal classes in Arabic and Chinese. *Recherches Linguistiques de Vincennes* 37.

- Ferguson, C. 1959 a. The Arabic koinè. *Language* 25.

——. 1959 b. Diglossia. *Word* 15.

——. 1989. Grammatical Agreement in Classical Arabic and the Modern Dialects. *Al-ᶜArabiyya* 22, 5-17.

- Frajzyngier, Z. 1982. Indefinite agent, passive, and the impersonal passive: a functional study. *Lingua* 58, 267-290.

- Frascarelli, M. 2007. Subjects, topics, and the interpretation of referential pro. *Natural*

language and Linguistic Theory 25, 691-734.
- Fück, J. 1950/1955. *'Arabiyya. Recherche sur l'histoire de la langue et du style arabes.* Tr. C. Denizeau. Paris : Didier.
- Gestner, C. & M. Krifka 1987. An outline of Genericity. *SNS-Bericht* 87-23. Univ. of Tübingen.
- Gillon, B. 1992. Toward a common semantics for English count and mass nouns. *Linguistics & Philosophy* 15, 597-639.
- Gilnert, L. 1989. *The Grammar of Modern Hebrew.* Cambridge: CUP.
- Givon, T. 1981. On the development of the numeral 'one' as an indefinite marker. *Folia Linguistica Historica.*
- Greenberg, J. 1972. Numeral Classifiers and Substantival Number: Problems in the Genesis of a Linguistic Type. *Proceedings of the Eleventh Congress of Linguists*, 166-193. Bologna: Società editrice il Milano.
- Grimshaw, J. 1991. Extended Projections. *GLOW Newsletter* 27. Dordrecht: Foris.
- Grimshaw, J. & V. Samek-Lodovici. 1998. Optimal subjects and language universals. In P. Barbosa et al. eds. *Is the best good enough?* Cambridge MA: The MIT Press, 193-219.
- Guardiano, C. & P. Longobardi 2003. Parametric Syntax as a Source of Historical-Comparative Generalisations. Ms. Univ. di Pisa & Univ. di Trieste.
- Guéron, J. 2003. Inalienable possession and the interpretation of determiners. In M. Coene & Y. D'hulst eds. *From NP to DP. Vol. 2*, 189-220. Amsterdam: J. Benjamins.
- Gutman, E. 2004. Third person null subjects in Hebrew, Finnish, and Rumanian: an accessibility theoretic account. *Journal of Linguistics* 40, 463-490.
- Hachimi, A. 2007. Gender. In K. Versteegh ed. *EALL*, Vol. 1, 155-164.
- Hale, K. & S.J. Keyser. 1987. A view from the Middle. *Lexicon Project Working Papers* 10. MIT, Cambridge, MA.

——. 2002. *Prolegomena to a theory of word structure.*Cambridge, Mass: MIT Press.
- Halle, Morris, 1997. Impoverishment and Fission. *PF: Papers at the Interface. MITWPL*, 425-450.
- Halle, M. & A. Marantz 1993. Distributed Morphology and the Pieces of Inflection. In K. Hale & J. Keyser eds. *The View from Building 20*, 111-176. Cambridge MA: The MIT Press.
- Harbert, W. & M. Bahloul. 2002. Postverbal subjects in Arabic and the theory of agreement. In J. Ouhalla & U. Shlonsky eds. *Themes in Arabic and Hebrew Syntax.* Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Harley, H. & E. Ritter. 2002. Person and Number in Pronouns: A Feature-Geometric Analysis. *Language* 78, 482-526.
- Haspelmath, M. 1990. The grammaticization of passive morphology. *Studies in Language* 14, 25-70.
- Haspelmath, M., M. Dryer, D. Gil & B. Comrie. 2005. *The World Atlas of Linguistic Structures*, (= WALS). Oxford: Oxford University Press.
- Heim, I. 1982. *The Semantics of Definite and Indefinite Noun Phrases.* Ph.D. Univ. of Mass at Amherst.

——. 1999. Notes on Superlatives. Ms. Cambridge: MIT.

——. 2005. Features on bound pronouns. ms. MIT.

——. 2007. Person and Number on Bound and Partially Bound Pronouns. Ms. MIT.

——. I. 2008. Features on Bound Pronouns. In D. Harbour, D. Adger & S. Bejar eds. *Phi Theory, Phi-Features across Modules and Interfaces*, 35-56.Oxford: Oxford University Press.

- Heim, I. H. Lasnik, & R. May. 1991. Reciprocity and Plurality. *Linguistic Inquiry* 22.1, 63-101.
- Heine, B. 1997. *Cognitive Foundations of Grammar*. Oxford: OUP.
- Herdan, S. & Y. Sharvit. 2006. Definite and Non-Definite Superlatives and NPI Licensing. *Syntax* 9.1, 1-31.
- Hetzron, R. ed. 1976. Two principles of genetic reconstruction. *Lingua* 38, 89-104.

——. 1997. *The Semitic languages*. London: Routledge.

- Heycock, C. & R. Zamparelli. 2005. Friends and colleagues: plurality, coordination and the structure of DP. *Natural Language Semantics*.
- Holmberg, A. 2005. Is There a Little Pro? Evidence from Finnish. *Linguistic Inquiry* 36.4, 533-564.

--. 2007. Null subject parameters. Paper delivered at the University of Trieste. To appear in A. Holmberg & I. Roberts eds. *Parametric variation: Null subjects in minimalist theory*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Holmberg, A. & U. Nikanne. 2002. Expletives, subjects and topics in Finnish. In P. Svenonius ed. *Subjects, expletives, and the EPP*. Oxford: OUP, 71-105.
- Holmberg, A., A. Nayudu & M. Sheehan 2008. Control of Null Subjects in Finite Clauses in three Partial Null Subject languages. Ms. Newcastle University.
- Hopper, P. 1979. Aspect and Foregrounding in Discourse. In T. Givon ed. *Syntax and Semantics* 12, 213-241. New York: Academic Press.
- Huang, Jim. 2004. *Chinese syntax*. Ms. University of Harvard.
- Jackendoff, Ray. 1972. *Semantic Interpretation in Generative Grammar*. Cambridge, Mass: The MIT Press.

——. 1983. *Semantics and Cognition*. Cambridge, Mass: The MIT Press.

——. 1991. Parts and boundaries. *Cognition* 41, 9-45.

- Jaeggli, O. 1986. Passive. *Linguistic Inquiry* 17.4, 587-622.
- Jakobson, R. 1957. Shifters, Verbal categories, and the Russian Verb. In R. Jakobson ed. *Selected Writings II*. 130_147. The Hague: Mouton.
- Jayez, J. & L. Tovena. 2005. Individuation. *Journal of Semantics*.

——. 2005. Free Choiceness and non-Individuation. *Linguistics and Philosophy* 28, 1-71.

- Joshi, A. 1969. Properties of Formal Grammars with Mixed Types of Rules and Their Linguistic Relevance. *Proceedings Third International Symposium on Computational Linguistics*. Stockholm.
- Joshi, A. & O. Rambow. 2003. A Formalism for Dependency Grammar Based on Tree Adjoining Grammar. *Proceedings of the Conference on Meaning-Text Theory*.
- Judge, A. 2000. France: One State, One Nation, One Language? In S. Barbour & C. Carmichael. *Language and Nationalism in Europe*. Oxford: Univ. Press. 2000.
- Kayne, R.1975. *French syntax*. Cambridge, Mass: MIT Press.

---- . 1993. Auxiliary Selection. *Studia Linguistica*.

——. 1994. *The antisymmetry of syntax*. Cambridge, Mass: MIT Press.

. 2000. *Parameters and Universals*, Oxford University Press.

——. 2004 Some Preliminary Comparative Remarks on French and Italian Definite Articles. Ms. NY Univ.

- Kayne, R. & G. Cinque eds. 2005. *A Handbook of Comparative Syntax*. Oxford: Oxford University Press.
- Keenan, E. 2006. Linguistic Theory and the Historical Creation of English Reflexives. Paper presented at DIGS 9.
- Klein, W. 1994. *Time in Language*. London: Routledge.
- Konig, E. & S. Kokutani. 2006. Towards a typology of reciprocal constructions: focus on German and Japanese. *Linguistics* 44, 271-302.
- Kratzer, A. 1996. Severing the external argument from its verb. In J. Rooryck & L. Zaring eds. *Phrase structure and the Lexicon*, 109-138. Dordrecht: Kluwer.

——. 2002. The Event Argument. Ms. Amherst, Univ. of Mass.

- —. 2004. Telicity and the Meaning of Objective Case. In J. Guéron & J. Lecarne eds.

— . 2007. Making a pronoun. ms. Univ. of Mass, Amherst.

——. 2008. On the Plurality of Verbs. In J. Dölling, T. Heyde-Zybatow, & M. Shafer eds. *Event Structures in Linguistic Form and Interpretation*, 269-300. Berlin: Walter de Gruyter.

- Krifka, M. 1992. Thematic Relations as Links Between Nominal Reference and Temporal Constitution. In I. Sag & A. Szabolsci eds. *Lexical Matter*. Stanford, CSLI, 29-53.

——. 1995. Common Nouns in Chinese and in English. In G. Carlson & F.J. Pelletier eds. *The Generic Book*. Chicago: University of Chicago Press, 8-411.

——. 1995. et al. Genericity: an introduction. In G. Carlson & F. J. Pelletier eds., 1-124.

- Kurylowicz, J. 1950. La mimation et l'article en arabe. *Archiv Orientalni* 18, 323-8.

——. 1973. *Studies in Semitic grammar and Metrics*. London: Curzon Press.

- Landmann, F. 1996. Plurality. In S. Lappin ed. *The Handbook of Contemporary Semantic Theory*, 425-457. Oxford: Backwell.
- Larson, R. 1991. The projection of DP (and DegP). Ms. SUNY. Stony Brook.
- Lewis, D. 1975. Adverbs of quantification. In E. Keenan ed. *Formal Semantics of Natural Languages*, 3-15. Cambridge: Cambridge University Press.
- Li, H-Y. A. 1999. Plurality in a Classifier language. *Journal of East Asian languages* 8, 75-99.
- Lightfoot, D. 2006. *How New Languages Emerge*. Cambridge: CUP.
- Link, G. 1983. The logical analysis of plurals and mass nouns. In R. Baeuerle et al. eds. *Semantics from different points of view*. Berlin: Mouton de Gruyter, 303-323.

. 1998. *Natural Language and Algebraic Semantics*. Stanford: CSLI.

- Longobardi, P.1994. Reference and Proper Names. *Linguistic Inquiry* 25, 609-665.
- Longobardi, G. 2001a. The Structure of DPs: Some Principles, Parameters, and Problems. In M. Baltin & C. Collins eds. 562-603. Oxford: Blackwell.

——. 2001b. How comparative is semantics? A unified parametric theory of bare nouns and proper names. *Natural Language Semantics* 9, 335-369.

——. 2003. Methods in Parametric Linguistics and Cognitive History. Ms. Universita di Trieste.

——. 2005. Toward a Unified Grammar of Reference. *Zeitschrift für Sprachwissenschaft* 24, 5-44.

——. 2006. Reference to Individuals, Person, and the Variety of Mapping Parameters. Ms. Università di Trieste.

- Maling, J. 1973. *The theory of classical Arabic metrics*. Cambridge, Mass: MIT Ph.D.

– – . 2006. From passive to active. Syntatic change in progress in Icelandic. In B. Lyngfelt & T. Solstad eds. 191-223.

- Marantz, Alec. 1997. No Escape from Syntax: Don't Try Morphological Analysis in the Privacy of Your Own Lexicon. A. Dimitriadis et al. eds. *Proceedings of the 21st Annual Penn Linguistics Colloquium: Penn Working Papers in Linguistics - 4:2.*

- McCarhty, J. & A. Prince, 1990. Foot and Word in Prosodic Morphology: The Arabic Broken Plural. *Natural Language and Linguistic Theory* 8, 209-283.

——. 1979. *Formal Problems in Semitic Phonology and Morphology*. Cambridge, Mass: MIT Ph.D.

——. 1996. Subjects and subject positions in Irish. In R. Borsley & I. Roberts eds. *The syntax of the Celtic languages*. Cambridge: Cambridge University Press, 241-283.

——. 2007. The grammar of autonomy in Irish. *Natural Language and Linguistic Theory* 25.4, 825-854.

- Meillet, A. 1925. *La méthode comparative en linguistique historique*. Paris : Champion. Meillet, A. & M. Cohen. 1924. *Les langues du Monde*. Paris: Champion. Miyagawa, S. 2005a. Unifying Agreement and Agreement less Languages. *Proceedings of WAFL 2*. MIT Working Papers in Linguistics.

- Miyagawa, S. 2005b. On the EPP. In McGinnis and Richards. *Proceedings of the EPP/ Phase Workshop*. MIT Working Papers in Linguistics.

- Mohammad, M. 2000. *Word Order, agreement and Pronominalization in Standard and Palestinian Arabic*. Amsterdam: John Benjamins.

- Moltmann, F. 1997. *Parts and Wholes*. New York: Oxford University Press.

——. 2006. Generic One, Arbitrary Pro, and the First Person. *Natural Language Semantics* 13, 257-281.

- Moscati, S. 1964. *Comparative Grammar of Semitic*. Wiesbaden: O. Harrassowitz.

- Moutaouakil, A. 1982. *Théorie de la signification dans la pensée linguistique arabe*. Doctorat d'Etat. Rabat: Publications de la Faculté des Lettres.

- Nevins, A. 2007. The Representation of Third Person and its Consequences for *Person*-Case Effects, *Natural Language and Linguistic Theory* 25.2, 273-313.

- Newman, P. 1990. *Nominal and verbal plurality in Chadic*. Dordrecht: Foris.

- Nicolas, D. 2001. Do mass nouns constitute a uniform class? *Kansas WPL*.

- Ogihara, T. 1995. *Tense, Attitudes, and Scope*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

- Ojeda, A. 1992. The Semantics of Number in Arabic. In C. Barker & D. Dowty eds. *SALT II: Proceedings of the Second Conference on Semantics and Linguistic Theory*. Ohio State University, 303-325.

. 1993. *Linguistic Individuals*. Stanford: CSLI.

- Ouhalla, Jamal, 1991. *Functional Categories and Parametric Variation*. London: Routledge.

——. 1997. Remarks on Focus in Arabic. *Perspectives on Arabic Linguistics X*. Amsterdam: John Benjamins.

- Ouhalla J. & U. Shlonsky eds. 2002. *Themes in Arabic and Hebrew Syntax*. Amsterdam: Kluwer Academic Publishers.

- Parsons, T. 1990. *Events in the semantics of English*. Cambridge, Mass: MIT Press.

- Partee, B. 1973. Some Structural Analogies between Tenses and Pronouns in English. *Journal of Philosophy* 70. 601-609.

. 1986/2003. Noun Phrase Interpretation and Type Shifting Principles. In B. Partee ed. *Compositionality in Formal Semantics*. Oxford : Blackwell. Pellat, C. 1951. La détermination et l'indétermination en arabe. *GLECS* V, 88-90.

- Pelletier, F. J. 1979. Non-singular reference. *Mass terms*, F.J. Pelletier ed., 1-14. Dordrecht: Reidel.

- Pelletier, F. J. & L. Schubert. 1989. Mass expressions. In D. Gabbay & F. Guenthner eds. *The Handbook of Philosophical Logic*. *Vol. 4*, 327-407. Dordrecht: Kluwer.

- Pesetsky, D. 1987. WH-in-situ: Movement and Unselective Binding. In E. Reuland & A. ter Meulen eds. *The Linguistic Representation of (In)definiteness*. Cambridge, Mass: The MIT Press.

- Pesetsky, D. & E. Torrego. 2001. T-to-C movement: Causes and Consequences. In M. Kenstowicz ed. *Ken Hale: a Life in Language*. Cambridge, Mass: The MIT Press.

——. 2004. The syntax of Valuation and the Interpretability of Features. Ms. MIT.

- Philippi, J. 1997. The rise of the article in the Germanic languages. In A. Van Kemenade & N. Vincent eds. *Parameters of morphosyntactic change*. 62-93. Cambridge: CUP.

- Platzack, C. 2004. Agreement and the person phrase hypothesis. *Working papers in Scandinavian syntax* 73, 83-112. Department of Scandinavian languages, Lund University.

- Portner, P. 2004. Vocatives, Topics, and Imperatives. Ms. Georgetown Univ.

- Quine, W.V. 1960. *Word and object*. Cambridge, Mass: The MIT Press.

- Radford, A. 2004. *Minimalist Syntax*. Cambridge: Cambridge University Press.

- Reichenbach, H. 1947. *Elements of Symbolic Logic*. New York: The Free Press.

- Ritter, E. 1991. Two functional categories in noun phrases. *Syntax and semantics* 25. 37-60. New York: Academic Press.

- Rivet, D. 1986. *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc* 1912-1925. Paris: L'Harmattan.

- Rizzi, Luigi, 1982. *Issues in Italian syntax*. Dordrecht: Foris.

——. 1986. Null objects in Italian and the theory of pro. *Linguistic Inquiry* 17, 501-557.

——. 1990. *Relativized Minimality*. Cambridge, Mass: The MIT Press.

——. 1991. Residual Verb Second and the WH-Criterion. *Technical Report*. Université de Genève.

——. 1997. The fine structure of the left periphery. In L. Haegeman ed.. *Elements of grammar: A handbook of generative syntax*. 281-337. Dordrecht, Kluwer.

- . 2004. On the Form of Chains: Criterial Positions and ECP Effects. Ms. Univ di Siena.

——. 2004 ed. *The Structure of CP and IP. The Cartography of Syntactic Structures*. Vol. 2. Oxford: OUP.

- Rizzi, L. & Shlonsky, U. 2005. Strategies of Subject Extraction. Univ. of Siena & Univ. of Geneva.
- Roman, André. 1990. De l'accord et du pseudo-accord du féminin en arabe. *Annales Islamologiques* 25, 27-56.

——. 2001. *Systématique de la langue arabe*. Liban: Kaslik University.

- Rothstein, S. 2004. *Structuring Events*. London: Blackwell.

——. 2007. Counting and the Mass-Count Distinction. Bar-Ilan Univ. Ms.

- Rouveret, A.1991. Functional Categories and Agreement. *The Linguistic Review* 8.2-4.

Rubin, A. 2005. *Studies in Semitic Grammaticalization*. Winola Lake: Eisenbrauns.

- Rullmann, H. & A. You. 2006. General number and the semantics and pragmatics of indefinite bare nouns in Mandarin Chinese. In K. von Heusinger, & K. P. Turner eds. *Where Semantics Meets Pragmatics*. 175-196. Amsterdam: Elsevier.
- Sauerland, Uli. 2003. A new semantics for number. *Proceedings of SALT 13*, 258-275.

——. 2008. On the Semantic Markedness of Phi -Features. In D. Harbour, D. Adger, & S. Bejar eds. 57-82.Oxford: Oxford University Press.

- Schwarzschild, R.1996. *Pluralities*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.
- Sharvy, R. 1978. Maybe English has no count nouns: notes on Chinese semantics. *Studies in Language* 2.345-365.

——. 1980. A more general theory of definite descriptions. *Philisophical Review* 89.4, 607-624.

- Shlonsky, U. 1997. *Clause structure and word order in Hebrew and Arabic*. New York: Oxford University Press.

· · · . 2008. Hebrew as a partial null subject language. Ms. Université de Genève.

- Siewierska, Anna, 2004. *Person*, Cambridge: Cambridge University Press.

——. 2005. Passive constructions. *WALS*, 434.

- Sigursson, H. A. 2004. The syntax of Person, Tense, and speech features. *Italian Journal of Linguistics / Rivista di Linguistica* 16, 219-251.
- Sigursson, H. A. & V. Egerland. 2008. Impersonal null-subjects in Icelandic and elsewhere. to appear in *Studia Linguistica*.
- Siloni, T. 2008. The Syntax of Reciprocal Verbs: An Overview. In K. Ekkehard & G. Volker eds. 451-498.
- Simons, P. 1987. *Parts*. Oxford: Clarendon.
- Sternfeld, W. 1998. Reciprocity and Cumulative Interpretation. *Natural Language Semantics* 6, 303-337.
- Stowell, T. 1991. Determiners in NP and DP. In K. Leffel & D. Bouchard eds. *Views on Phrase Structure*, 37-56. Dordrecht: Kluwer.
- Szabolcsi, A. 1986. Comparative superlatives. *MITWPL* 8, 245-266.

——. 1994. The Noun Phrase. In F. Kiefer & K. Kiss eds. *The Syntactic Structure of Hungarian*, 179-274. New York: Academic Press.

- Testen, D. 1998. *Parallels in Semitic Linguistics*. Leiden: Brill.
- Ullendorff, E. 1958. What is a Semitic Language? *Orientalia* 27, 66-75.
- Vendler, Z. 1967. *Linguistics in Philosophy*. Ithaca, NY: Cornell University
- Vergnaud, J. R. & M. L. Zubizarreta, 1992. The definite determiner and the inalienable

constructions in French and English. *Linguistic Inquiry* 23, 595-652.
- Verkuyl, H. 2003. *A Theory of Aspectuality*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Versteegh, K. 1997. *The Arabic Language*. Edinburgh Univ. Press.
- Vichyl, W. 1957. Trois notes de linguistique amharique. *Annales d'Ethiopie* 2, 167-70.
- Vincent, N. 1997. The emergence of the D-system in Romance. In A. Van Kemenade & N. Vincent eds, 149-169.
- Vollers, K. 1906. *Volkssprache und Schriftsprache im Alten Arabien*. Strasburg: Trübner.
- Wehr, H. 1961. *A Dictionary of Modern Written Arabic*. Cowan J. M. translator & editor. Wiesbaden: Otto Harrassowitz.
- Weschler, S. 2004. Number as Person. In O. Bonami & P. Cabredo Hofherr eds. *Empirical Issues in Syntax and Semantics 5*, 255-274. Paris: CNRS.
- Williams, E. 1980. Predication. *Linguistic Inquiry* 11: 203-237.
- Wiltschko, M. 2008. The syntax of non-inflectional plural marking. *Natural Language and Linguist Theory* 26.3, 639-694.
- Wright, W. 1898. *A Grammar of the Arabic Language*. Translation from Caspari, with edition, corrections and additions. Third edition. Cambridge: Cambridge University Press.
- Yang, R. 2001. *Common nouns, classifiers and quantification in Chinese*. Ph.D.
- Zabbal, Youri. 2002. *The Semantics of Number in the Arabic Noun Phrase*. MA thesis. University of Calgary.
- Zanuttini, R. 1997. *Negation and Clausal Structure*. New York: Oxford University Press.

المحتويات

تصدير 5

الفصل الأول: الذّرّات، الجُموع، العلائق، والوسائط 15

الفصل الثاني: الجنسيّة، المعارف، النّكرات، والأسماء العارية 45

الفصل الثالث: الجمع في الأفعال 73

الفصل الرابع: الكل والجزء في الأشياء والأحداث 93

الفصل الخامس: الضمائر الصامتة، الشخص، والبناء 115

الفصل السادس: الرحائل في الجملة العربية 149

خاتمة 173

مراجع 175